ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵍⵍⴰⵢⵜ

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

Royaume du Maroc
Le Chef du Gouvernement

تنفيذ البرنامج الحكومي

# التقرير التركيبي للإنجازات برسم السنة الثالثة والإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة

أبريل 2019 - مارس 2020

تنفيذ البرنامج الحكومي

# التقرير التركيبي
# للإنجازات برسم السنة الثالثة
# والإصلاحات والأوراش الكبرى
# المبرمجة للسنة الرابعة

أبريل 2019 - مارس 2020

# الفهرس


توطئة..... 9

المحور الأول: دعم الخيار الديموقراطي ودولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة 11

1.تعزيز حقوق الإنسان وصون حقوق وكرامة المواطن ..... 12

2. مواصلة إصلاح منظومة العدالة ..... 14

3. تأهيل وتجويد المنظومة القانونية الوطنية واستكمال تنزيل الدستور..... 17

4. تنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية وسياسة فعالة لإعداد التراب ..... 20

1.4. تنزيل الجهوية المتقدمة ..... 20

2.4. إطلاق سياسة فعالة لإعداد التراب والتعمير..... 21

5. إرساء آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية ودعم ومواكبة المجتمع المدني..... 26

المحور الثاني: تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة ... 33

1.تعزيز منظومة النزاهة ومواصلة محاربة الرشوة..... 34

2.تعزيز التقائية ونجاعة السياسات العمومية..... 37

1.2. تتبع وتيسير تنفيذ البرنامج الحكومي ..... 37

2.2. تعزيز التقائية ونجاعة السياسات العمومية..... 38

3.2. مواصلة إصلاح المالية العمومية وترشيد النفقات ..... 39

3.إصلاح الإدارة وتحسين الخدمات العمومية ..... 40

المحور الثالث: تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة ..... 55

1. دعم التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي وتحفيز الاستثمار ..... 56

1.1. النهوض بالقطاع الصناعي ..... 56

2.1. دعم قطاع التجارة ..... 58

3.1. النهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة وتحفيز الصادرات المغربية ودعم التحول الرقمي ..... 58

4.1. تحديث منظومة الاستثمار وتقوية القدرات التدبيرية للمراكز الجهوية للاستثمار ..... 60

5.1. مواصلة وتعزيز الاستراتيجيات القطاعية الخاصة بالقطاعات الفلاحية والصيد البحري ..... 64

6.1. تعزيز النموذج الطاقي المغربي وتحديث القطاع المعدني ..... 75

7.1. تعزيز الاستثمار في البنيات التحتية واللوجيستيكية وتطوير منظومة النقل ..... 81

8.1. إعطاء انطلاقة جديدة لقطاع السياحة ..... 87

9.1. مواصلة تأهيل قطاع الصناعة التقليدية وتعزيز مساهمتها الاقتصادية ..... 90

2. تحفيز التشغيل ..... 92

3.تعزيز التنمية المستدامة والتأهيل البيئي ..... 96

1.3. التقدم في تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ..... 96

2.3. مواصلة تحديث مرفق الوقاية المدنية وتعزيز مؤهلاته وتطوير تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية 100

4. تنمية العرض المائي ..... 102

المحور الرابع: التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي ..... 105

1. تفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ..... 106

1.1 تفعيل إصلاح منظومة التعليم وتحسين جودة التربية والتكوين ..... 106

2.1 تعزيز التعليم العتيق وبرنامج محو الأمية بالمساجد ..... 112

3.1 تعزيز برنامج محو الأمية للوكالة الوطنية لمحاربة الأمية ..... 114

4.1. تكوين مهني موجه لتعزيز القابلية على الشغل ..... 118

5.1 إرساء منظومة متميزة للتعليم العالي والبحث العلمي ..... 121

2.تحسين وتعميم الخدمات الصحية ..... 126

3. تقليص الفوارق في الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي ..... 129

1.3. مواصلة دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ..... 129
2.3. دعم التنمية الاجتماعية ..... 132
3.3. تعزيز حقوق السجناء وإعادة إدماجهم ..... 137
4. تسريع وتيرة تنمية العالم القروي ودعم التوازن المجالي..... 142
1.4. تنزيل برنامج «تقليص الفوارق الاجتماعية» بالوسط القروي ..... 142
2.4. تنزيل البرامج الأخرى الخاصة بالعالم القروي..... 143
5. دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وتيسير الولوج للسكن ..... 146
6. العناية بالشباب وتحسين الولوج للرياضة..... 150
7. تحسين الولوج إلى الثقافة والإعلام والنهوض بهما..... 152
1.7. تحسين النهوض بالثقافة المغربية وتحسين الولوج إليها وتعزيز الإشعاع الثقافي ..... 152
2.7. تكريس حرية واستقلالية الإعلام وتعزيز بنيته التحتية لضمان ممارسة تنافسية ومسؤولة..... 154

المحور الخامس : العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم ..... 157

1. تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم ..... 158
1.1 القضية الوطنية على رأس الأولويات..... 159
2.1. تعزيز العلاقات مع فضاءات الانتماء الإفريقي، المغاربي، الإسلامي والعربي ..... 160
3.1. فضاء الجوار الأورو متوسطي والأطلسي ..... 162
4.1. تعزيز العلاقات مع الشركاء التقليديين للمغرب وعقد شراكات جديدة ..... 163
5.1. تكريس ريادة بلادنا في التعاطي مع مختلف التحديات العابرة للحدود والقضايا الشاملة..... 165
2. تعزيز رعاية مغاربة العالم..... 166
3. تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء ..... 171

# توطئة

مباشرة بعد تنصيب الحكومة، انخرطت كل القطاعات الحكومية مشكورة في ورش بالغ الأهمية، يتعلق ببلورة المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي بشكل جماعي والمصادقة عليه، وكذا إرساء الآليات الضرورية لتتبع تنزيله وتيسير تنفيذه.

وإيمانا من الحكومة بضرورة التعامل بشفافية مع المواطنات والمواطنين، وحرصا منها على ربط المسؤولية بالمحاسبة، فإنها دأبت بانتظام على الإعلان عن مدى تقدمها في تنزيل البرنامج الحكومي، الذي يعد تعاقدا بينها وبين كافة المواطنات والمواطنين.

وقد عرفت الحكومة منذ تنصيبها قبل ثلاث سنوات، ثلاث محطات عامة للتواصل مع المواطنات والمواطنين والرأي العام الوطني حول مدى تقدم تنفيذ البرنامج الحكومي. وفي هذا الصدد، فقد نشرت الحكومة تقريرا حول «120 يوما، 120 إجراء»، وتقريرا ثانيا حول «حصيلة السنة الأولى من العمل الحكومي»، كما نشرت «التقرير التركيبي للإنجازات المرحلية للقطاعات الحكومية» بمناسبة منتصف الولاية الحكومية.

والتزاما بالمنهجية الدقيقة والشفافة التي اعتمدتها الحكومة لتتبع تنزيل البرنامج الحكومي، ارتأت الحكومة تقديم حصيلة عملها برسم السنة الثالثة من ولايتها، والتي تميزت بمجموعة من الإنجازات والإجراءات المسطرة في البرنامج الحكومي، الذي سبق أن نال ثقة نواب الأمة.

لقد تزامن شهر مارس الماضي، الذي يوافق نهاية السنة الثالثة من الولاية الحكومية، مع دخول المغرب مرحلة استثنائية بسبب تفشي وباء كورونا المستجد كوفيد19- وتداعياته. وقد فرضت هذه الظرفية على الحكومة بكافة مكوناتها، وتحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، تكييف جميع أنشطتها مع هذه الوضعية، وإيلاء عناية خاصة لمواجهة الجائحة والتخفيف من تداعياتها، وذلك من خلال عدة تدابير وإجراءات استباقية، جنبت بلادنا الأسوء، وأخرى ساهمت في تخفيف الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية السلبية لهذا الوباء.

كما أن هذه الوضعية الاستثنائية أفرزت تغيرات في محددات السياسات العمومية على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وهو ما تفاعلت معه الحكومة ومختلف المؤسسات والهيآت الوطنية، من خلال برامج مكثفة، إضافية واستثنائية، على مختلف الأصعدة، في شكل ملحمة وطنية شاملة. وما زالت هذه التعبئة الوطنية مستمرة ومتواصلة لحد الآن، وتستحق تقريرا مفصلا عن مضامينها، بإنجازاتها ونجاحاتها، وإكراهاتها وصعوباتها، لاستخلاص العبر والاستفادة من الدروس واستثمار الفرص لبناء غد أفضل.

وفي انتظار إعداد تقرير لهذه المرحلة الاستثنائية التي ما زالت مستمرة، فقد ارتأت الحكومة الاقتصار في هذه الوثيقة على عرض حصيلة عملها برسم السنة الثالثة، في استقلال عن مرحلة مواجهة الجائحة.

وتعتبر هذه الوثيقة نتاج عمل جماعي، وتضم التقرير التركيبي لإنجازات القطاعات الحكومية برسم السنة الثالثة من الولاية الحكومية الحالية، أُعِد بناء على منهجية ومتوافق بشأنها. ويتضمن هذا التقرير المعلومات الواردة

مباشرة من لدن القطاعات والتي تعكس مدى التقدم في تنفيذ الإجراءات المتضمنة في البرنامج الحكومي، والمتعلقة بكل قطاع على حدة.

وحرصا على جعل التقرير وفيا لهيكلة البرنامج الحكومي ولمساهمة القطاعات الحكومية، فقد تم الاقتصار على تجميع محتويات هذه الوثيقة وتبويبها وترتيبها وفق البرنامج الحكومي.

وبخصوص المرحلة المقبلة، فإن هذه الوثيقة اكتفت بذكر الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة في البرنامج الحكومي التي اقترحتها القطاعات، والتي أكدت الظروف الطارئة صوابيتها وراهنيتها، دون أن يمنع ذلك من إدخال بعض التدقيق والتحيين الضروريين على البرامج، لضمان المرونة ولأخذ المستجدات الطارئة بعين الاعتبار، إذ أن الحكومة تظل حريصة على تحيين أولوياتها وأوراشها استحضارا للإكراهات والفرص التي أفرزتها جائحة كوفيد19-، وكذا لمواجهة تأثيرها العميق، ليس فقط على بلادنا ولكن على محيطها الجهوي والدولي.

وبالموازاة مع ذلك، فإن الحكومة من موقعها تبقى معبأة ومستعدة للمساهمة مع كل القوى الحية للأمة لإنجاح عمل اللجنة الملكية التي عينها جلالة الملك حفظه الله، لبلورة نموذج تنموي جديد، مندمج ومدمج، يشمل جميع فئات المجتمع المغربي، وكفيل بإعطاء دينامية جديدة للاقتصاد الوطني.

## معطيات رقمية

يتضمن المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي 581 إجراء وإجراء فرعيا، موزعة حسب 5 محاور:

- المحور الأول: دعم الخيار الديموقراطي ودولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة؛
- المحور الثاني: تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة؛
- المحور الثالث: تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة؛
- المحور الرابع: تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي؛
- المحور الخامس: العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم.

وبحسب المعطيات المتوفرة إلى حدود شهر مارس 2020، فإن وضعية إنجاز إجراءات البرنامج الحكومي حسب المعطيات المتعلقة ب 90% من الإجراءات (519 من أصل 581)، هي على الشكل التالي:

- إجراء منجز، أو في مرحلة متقدمة، أو إجراء ذو طبيعة مستمرة: 56%؛
- في طور الإنجاز: 33%؛
- في مرحلة الانطلاقة: 4%؛
- إجراء متعثر أو لم ينطلق بعد: 7 %.

# المحور الأول

## دعم الخيار الديموقراطي ودولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة

يكتسي هذا المحور أهمية كبيرة في مواصلة بناء صرح المؤسسات الديموقراطية من خلال العمل على ترسيخ قيم المواطنة والعدالة وحقوق الإنسان.

ووعيا من الحكومة بأن البناء الديموقراطي والمؤسساتي والحقوقي ورش مستمر، فإنها تواصل مجهوداتها وفق الأهداف التالية:

- تعزيز حقوق الانسان وصون حقوق وكرامة المواطن؛
- مواصلة إصلاح منظومة العدالة؛
- تأهيل وتجويد المنظومة القانونية الوطنية واستكمال تنزيل الدستور؛
- تنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية وسياسة فعالة لإعداد التراب؛
- تنزيل الجهوية المتقدمة؛
- إطلاق سياسة فعالة لإعداد التراب والتعمير.

## 1.تعزيز حقوق الإنسان وصون حقوق وكرامة المواطن

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

- إصدار تقرير حول «منجز حقوق الإنسان بالمغرب (...)»، وهو أول تقرير حكومي يعرف بالمكتسبات في مجال حقوق الإنسان منذ المراجعة الدستورية لسنة 2011 ويرصد النواقص ويطمح إلى معالجتها، سواء على مستوى المنظومة القانونية والبناء المؤسساتي، أو الاستراتيجيات والبرامج والخطط والسياسات الوطنية والقطاعية في مجال حقوق الإنسان، وكذا على مستوى الأوراش الإصلاحية المتعلقة بمختلف أصناف حقوق الإنسان؛
- إطلاق عملية التنزيل الترابي لخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وانخراط الفاعلين الترابيين في هذه العملية؛
  - اختتام أشغال اللجنة التقنية المنبثقة عن اللجنة الوزارية لمعالجة إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية المتعلقة بأشخاص القانون العام وتقديم نتائج عملها أمام مجلس الحكومة المنعقد يوم الخميس 25 يوليوز 2019، والمتمثلة في إعداد مسودة مشروع قانون يتعلق بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة أشخاص القانون العام، مرفقة بعدد من مسودات مشاريع القوانين والمناشير ومقترحات لتقوية القدرات؛
- إطلاق تنفيذ برنامج «مدرسة حقوق الإنسان 2021-2019» بشراكة بين كل من وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي ومنتدى المواطنة، والذي يهدف إلى ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في البرامج والمشاريع التربوية للمؤسسات التعليمية، وتقوية وتطوير قدرات وأدوار المدرسة المغربية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان في الحياة المدرسية ومحيطها،

وكذا إلى تمكين الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من أقطاب جهوية للتربية على حقوق الإنسان وتعبئة الشركاء الاجتماعيين والثقافيين والتربويين والإعلاميين للانخراط في مسار النهوض بحقوق الإنسان في الحياة المدرسية وفي محيطها؛

- إطلاق مشروع «إدماج بعد حقوق الإنسان في برامج محاربة الأمية» عبر توقيع وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان اتفاقية شراكة مع مكتب اليونسكو متعدد البلدان بالرباط والوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، يهدف إلى مواصلة تنويع وتوسيع العرض التربوي في مجال محاربة الأمية، وتمكين المنشطات والمنشطين من آليات إدماج المقاربة الحقوقية في برامج محو الأمية، وتعزيز المقررات والمناهج وفق مقاربة حقوقية، واستثمار التقنيات الحديثة للإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي في النهوض بثقافة حقوق الإنسان في أوساط المستفيدات والمستفيدين، وإعداد دعامات ووسائط ومعينات بيداغوجية مساعدة على إدماج البعد الحقوقي في الأنشطة المبرمجة؛
- تنسيق إطلاق الحملات الوطنية لتسجيل الأطفال في سجلات الحالة المدنية، التي مكنت إلى نهاية سنة 2018 من تسجيل 53.418 شخصا، منهم 44.048 طفلا موزعين بالتساوي تقريبا بين الإناث والذكور، بما في ذلك 1.574 طفلة وطفلا أجنبيا، و9.370 شخصا بالغا، تبلغ نسبة النساء منهم أكثر من 75%، بينما تفيد التقديرات الأولية للحملة الثانية بتسجيل 70.000 شخصا إلى حدود منتصف 2019؛
- تعزيز التفاعل مع المنظومة الأممية لحقوق الإنسان من خلال تقديم التقرير الجامع للتقارير 19 و20 و21 حول إعمال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والتقرير المرحلي برسم الجولة الثالثة من آلية الاستعراض الدوري الشامل؛
- مواصلة معالجة الشكايات والبلاغات الفردية المعروضة على هيئات المعاهدات وآليات الإجراءات الخاصة من خلال تنسيق إعداد الردود والتوضيحات اللازمة والتوصل إلى تسوية مجموعة من الحالات؛
- تنسيق وتتبع تفعيل المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين GLO.ACT على مستوى المملكة.

## الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة

### 1. مواصلة تنفيذ خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

- متابعة تنفيذ تدابير المخطط الإجرائي؛
- مواكبة الفاعلين الترابيين لتنزيل مضامين الخطة؛
- مواصلة الحوار المجتمعي حول القضايا الخلافية.

### 2. تعزيز التفاعل مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان

- تقديم ومناقشة التقارير الوطنية؛
- مواصلة التفاعل مع مختلف الهيئات الدولية؛
- متابعة تنفيذ التوصيات الأممية التي تلقاها المغرب.

### 3. تعزيز جهود النهوض بثقافة حقوق الإنسان

- إصدار النسخة الثانية من تقرير «منجز حقوق الإنسان بالمغرب: التطور المؤسساتي والتشريعي وحصيلة تنفيذ السياسات العمومية بعد دستور 2011» برسم الفترة 2020-2019؛
- مواصلة تنفيذ الاتفاقية الإطار بخصوص مشروع «مدرسة حقوق الإنسان 2021-2019»؛
- تفعيل اتفاقية الشراكة حول مشروع «إدماج بعد حقوق الإنسان في برامج محاربة الأمية»؛
- إطلاق مشروع تقوية قدرات الصحفيين والإعلاميين في مجال حقوق الإنسان.

### 4. تعزيز الحوار والشراكة مع المجتمع المدني بشأن قضايا حقوق الإنسان

- دعم مشاريع منظمات المجتمع المدني؛
- رفع قدرات الفاعلين الجمعويين.

### 5. إعداد مشروع القانون المتعلق بالسجون

## 2. مواصلة إصلاح منظومة العدالة

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

- توفير الإمكانات الضرورية لعمل المحاكم وباقي المصالح التابعة للوزارة. حيث شهدت سنة 2019 بذل مجهودات استثنائية وغير مسبوقة من أجل دعم مصالح التابعة للوزارة بحاجياتها من الموارد البشرية الضرورية، وخصوصا بالمحاكم الجديدة المحدثة
- تعزيز البنية التحتية المعلوماتية لمواكبة أوراش التحول الرقمي لقطاع العدالة؛
- تعزيز الشراكة والتعاون مع المؤسسات والهيئات الدولية لتطوير قدرات الفاعلين في منظومة العدالة؛
- الالتزام بما يفوق 1.9 مليار درهم في إطار أوراش بناء وتجهيز وتحديث محاكم المملكة لتسهيل ولوج

المتقاضين إليها، وتحسين ظروف استقبالهم؛

- دعم الأم المطلقة أو الأرملة المعوزة لتغطية مصاريف نفقة الأطفال من خلال تنفيذ 8.023 مقررا برسم سنة 2019 بقيمة فاقت 80.6 مليون درهم؛
- تحديث العمل بصناديق المحاكم من خلال تنزيل الأداء الالكتروني للرسوم القضائية؛
- مواصلة إحداث مكاتب وشعب قارة لوحدات التبليغ والتحصيل بالمحاكم، وتكوين الموظفين العاملين بها وتفعيل دليل المساطر والإجراءات؛
- استغلال المناصب المالية المتوفرة وكذا الاعتمادات المالية المفتوحة برسم فصل نفقات الموظفين وفتح مباريات التوظيف والتي خصص لها ما مجموعه 511 منصبا ماليا؛
- إطلاق بوابة للإيداع الالكتروني للقوائم التركيبية لتمكين المقاولات من إيداع القوائم التركيبية السنوية عن بعد؛
- تقديم مستخرجات السجل التجاري عبر بوابة الخدمات الإدارية والقضائية حيث تمت تغطية جميع شواهد السجل التجاري) نموذج 7 و9 و13 و14)؛
- إحداث خدمة «الاطلاع على الأحكام والقرارات»، عبر البوابة الوطنية لنشر الأحكام portailjugements.justice.gov.ma، والتي تضم حاليا حوالي 8000 حكم في المادة التجارية؛
- مواصلة معالجة طلبات مستخرج السجل العدلي عبر البوابة الإلكترونية للسجل العدلي، حيث تمت معالجة 592.913 طلبا منذ انطلاقتها؛
- تجويد خدمات تطبيقية «محاكم» والرفع من فعاليتها في تتبع مآل القضايا والملفات عن بعد والحصول على معلومات آنية ومحينة، وقد بلغ عدد مستعملي هذه الخدمة، منذ انطلاقها ما يفوق 30 مليون ولوج؛
- تفعيل الأداء الالكتروني للرسوم القضائية لمختلف الخدمات المقدمة؛
- إطلاق النسخة التجريبية لمنصة التبادل الالكتروني مع الخزينة العامة للمملكة بخصوص مسطرة الحجز لدى الغير، خاصة قضايا النفقة في النزاعات الأسرية؛
- تجويد خدمات منصة المحامين للتبادل الإلكتروني مع المحاكم؛
- إطلاق النسخة الأولى من منصة التبادل الالكتروني مع المفوضين القضائيين، وتكوين فوج أول منهم بمدينة الدار البيضاء؛
- تعميم استعمال نظام تدبير الصندوق على مستوى جميع محاكم المملكة مما يمكن من إنشاء قاعدة بيانات ممركزة لحسابات صناديق المحاكم؛
- تطوير منصة العدول في الشق المتعلق بطلبات الإذن بالزواج، وبدء الاشتغال بها بكل من المحكمة الاجتماعية بالدار البيضاء وقسم قضاء الأسرة بسلا؛

- تطوير برامج التكوين الأساسي للملحقين القضائيين وإعداد دلائل التكوين؛
- دعم التكوين حول القواعد الأخلاقية للملحقين القضائيين وإعداد دليل في الموضوع؛
- مواصلة التكوين لفائدة موظفي كتابة الضبط وكذا لفائدة مساعدي القضاء؛
- إعداد الجدول الزمني للحفظ الخاص بالإدارة المركزية والمصالح اللاممركزة والجدول الزمني للحفظ الخاص بالمحاكم؛
- ترحيل أرشيف المحكمة المدنية بالدار البيضاء وجرد وترتيب أرشيف بناية سميحة؛
- تصويت مجلسي البرلمان بالإجماع على مشروع القانون المتعلق بممارسة مهام الطب الشرعي في خطوة لإقرار إطار قانوني متكامل لممارسة هذه المهنة باعتبارها إحدى المهن المساعدة للقضاء، لتمكين الأطباء المؤهلين لممارسة مهام الطب الشرعي من ممارسة مهامهم بكامل التجرد والاستقلالية.

## الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة

- استكمال مشاريع تحديث الإدارة القضائية وتبسيط المساطر والإجراءات المعمول بها؛
- مواصلة تحسين مؤشرات مناخ الأعمال الخاصة بقطاع العدالة؛
- مواصلة توفير الاعتمادات المالية الكافية لتغطية مصاريف المساعدة القضائية ولبناء وتوسيع وتجهيز المحاكم لتسهيل ولوج المتقاضين إليها، ورصد الاعتمادات الضرورية للانتقال للمحكمة الرقمية؛
- إطلاق أشغال بناء مركز البيانات Data Center الخاص بوزارة العدل؛
- استكمال الإجراءات اللازمة لمراجعة القوانين المتعلقة بالمهن التالية: مهنة المحاماة، خطة العدالة، التراجمة المقبولين لدى المحاكم، الخبراء القضائيين. مهنة التوثيق، مهنة المفوضين القضائيين؛
- رقمنة إجراءات صندوق التكافل العائلي بما يضمن تبسيط وتيسير وتقليص الآجال والنجاعة؛
- تدعيم محاكم المملكة والوحدات الإدارية التابعة لها بالموارد البشرية الضرورية. حيث تم فتح مباريات التوظيف برسم سنة 2020 والتي خصص لها ما مجموعه 460 منصبا ماليا بالنسبة للموظفين، كما تم فتح مباراة لتوظيف 250 ملحقا قضائيا؛
- تعزيز القدرات والمهارات الخاصة بمساعدي القضاء عبر تنظيم دورات تكوينية مشتركة في إطار اتفاقيات الشراكة والتعاون التي تجمع بين المعهد العالي للقضاء وهيآتهم المهنية؛
- إطلاق السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة؛
- إنجاز مركز نداء خاص بالخدمات القانونية والقضائية المقدمة من طرف وزارة العدل؛
- إحداث فضاءات خاصة بالطفل في أقسام قضاء الأسرة لتعزيز ولوج الطفل إلى عدالة أكثر احتراما لحقوقه وخصوصيته وفق معايير دولية؛

- تقوية قدرات المساعدات والمساعدين الاجتماعيين بأقسام قضاء الأسرة من خلال تنظيم ورشات تأطيرية جهوية لفائدتهم، بهدف تطوير كفاءاتهم وتوحيد العمل بينهم بالأقسام المذكورة؛
- تعديل القانون رقم 15.01 المتعلق بكفالة الأطفال المهملين، من أجل ضمان تحقيق النجاعة والمرونة في مسطرة كفالة الأطفال المهملين وتجاوز ثغرات القانون الحالي؛
- مواصلة مسطرة إخراج مجموعة من القوانين إلى حيز التطبيق: القانون المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون، القانون المتعلق بالتنظيم القضائي، مشروع قانون تنظيم الطب الشرعي، مدونة الرسوم والمصاريف القضائية، مشروع قرار مشترك لوزير العدل ووزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بإحداث أجرة عن الخدمات المقدمة من لدن وزارة العدل في إطار السجل الوطني للضمانات المنقولة، مرسوم بتحديد كيفيات وإجراءات إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها، ومشروع مرسوم بتغيير وتتميم المرسوم لتطبيق الباب الثاني المتعلق بالسجل التجاري بالقسم الرابع من الكتاب الأول من القانون المتعلق بمدونة التجارة.

## 3. تأهيل وتجويد المنظومة القانونية الوطنية واستكمال تنزيل الدستور

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

#### الورش القانوني

انعقدت خلال السنة الثالثة (من أبريل 2019 إلى متم شهر فبراير 2020)، (3) مجالس وزارية، تمت خلالها المصادقة على (28) اتفاقية دولية، و (3) مشاريع قوانين و(5) مشاريع مراسيم تنظيمية تهم المجال العسكري، والتداول في شأن تعيين مسؤولين اثنين في منصبين عاليين. أما على مستوى اجتماعات مجلس الحكومة، فقد بلغت (42) اجتماعا، تمت خلالها المصادقة على ما يناهز (20) اتفاقية دولية، و (24) مشروع قانون، إضافة إلى المصادقة على (154) مشروع مرسوم تنظيمي، وعلى (125) مقترح تعيين في مناصب عليا. وتفيد المؤشرات والمعطيات الإجمالية المتعلقة بتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة، بأن مشاريع القوانين والنصوص التنظيمية التي تم إعدادها واعتمادها تندرج أساسا في إطار متابعة مسلسل تفعيل أحكام الدستور، وتنفيذ البرنامج الحكومي، والمواكبة التشريعية لمختلف الأوراش الحكومية المهيكلة في إطار السياسات العمومية القطاعية، وكذا ملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع أحكام الاتفاقيات والالتزامات الدولية للمملكة ومتطلبات التقارب القانوني المعتمد في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
فيما يتعلق بالملاءمة التشريعية مع الالتزامات الدولية للمملكة، كان من الضروري والطبيعي أن تضع الأمانة العامة للحكومة نصب أعينها، عند دراسة مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية، هاجس ملاءمة هذه المشاريع مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها. وقد همت هذه الملاءمة مجموعة من الميادين أهمها الميدان الجنائي وحقوق الإنسان، إذ تضمن مشروع القانون الجنائي الذي أعدته الحكومة مجموعة من الأحكام المتعلقة بحماية الأشخاص من الاختفاء القسري ومحاربة تهريب المهاجرين والإثراء غير المشروع والجريمة المنظمة،

وكذا محاربة جرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، إضافة إلى القانون المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر..... كما تضمن مشروع المسطرة الجنائية أحكاما تتعلق بتعزيز وتقوية المحاكمة العادلة وعقلنة الاعتقال الاحتياطي ووضع آليات الوقاية من التعذيب وتعزيز حقوق الدفاع ووضع تدابير حماية الأحداث. وفي مجال التقارب القانوني مع منظومة الاتحاد الأوروبي، فقد تم اتخاذ مجموعة من التدابير التشريعية والتنظيمية، بتوافق مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، شملت ما يناهز (144) نصا قانونيا، منها (36) قانونا، و(27) مرسوما، و (81) قرارا، تهم على وجه الخصوص، تحسين تنافسية المقاولات، ومجال التقييس وحماية المستهلك، وميادين الفلاحة، والنقل، والصيد البحري، والطاقة، والصحة، والتجارة، والبيئة، والملكية الفكرية، والصناعة، ومكافحة غسل الأموال. بالنسبة للمراسيم التطبيقية فقد تم استصدار عدد من النصوص التنظيمية المتخذة في إطار المواكبة التشريعية لمختلف الأوراش الحكومية المهيكلة والسياسات العمومية القطاعية منها (110) نصا تطبيقيا، في حين أن عددا آخر منها يوجد قيد الإعداد بعدد من القطاعات الوزارية، تهم مجالات الصحة والمالية والطاقة والتأمين والشغل والتعليم والسياحة والعدل والرياضة. وإذا كان بعضها يكتسي طابعا تقنيا فإن البعض الآخر يستلزم إجراء مشاورات مع شركاء القطاع المعني من مهنيين وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين. ومن أجل تفعيل مسار التعجيل بإصدار النصوص التطبيقية للقوانين، تقوم الأمانة العامة للحكومة بانتظام بمراسلة القطاعات المعنية قصد موافاتها بمشاريع هذه النصوص، وتشكيل لجن ثنائية مع هذه القطاعات لمساعدتها على إعداد الصيغ النهائية لها، بعد إجراء المشاورات اللازمة مع الهيئات والجهات المعنية. ومن أجل التعجيل بإصدار هذه النصوص، تعمل الأمانة العامة للحكومة على وضع قاعدة معطيات مدققة، خاصة بالإجراءات التطبيقية الواردة في القوانين الصادرة، وتتبع مسار إعدادها لدى القطاعات المعنية بغية التعجيل بعرضها على مسطرة المصادقة.

## العلاقات مع البرلمان

في إطار تفعيل الالتزام بما ورد في البرنامج الحكومي في مجال تنسيق العمل الحكومي داخل البرلمان، وإقامة تعاون بناء ومسؤول وتواصل مستمر مع البرلمان، عملت الوزارة على:

- تتبع ومواكبة جميع الأعمال القانونية للجان الدائمة بمجلسي البرلمان والتي بلغ المجموع العام لاجتماعاتها برسم السنة البرلمانية الثالثة (245) اجتماعا؛
- مواصلة اعتماد نظام معلوماتي لتدبير الأسئلة البرلمانية والنصوص القانونية يتيح معالجة وتتبع الطفرة النوعية في المعلومات المتبادلة بين البرلمان والحكومة: مع توفير المعلومات المتعلقة بالنصوص القانونية وبالأسئلة البرلمانية والأجوبة عنها وعبر البوابة الإلكترونية الخاصة بهذا النظام؛
- إطلاق مشروع النظام المعلوماتي المندمج لتدبير وتتبع أشغال العمل البرلماني ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية؛
- تتبع التفاعل مع الأسئلة الكتابية حيث أجابت الحكومة، إلى غاية اختتام دورة أكتوبر 2019 على (11154) سؤالا كتابيا من أصل (20297) سؤالا، أي بنسبة 54.95%؛
- مواكبة البرنامج القانوني الحكومي حيث بلغ عدد مشاريع القوانين التي أحالتها الحكومة على البرلمان إلى غاية اختتام الدورة الأولى من السنة البرلمانية الرابعة (237) مشروع قانون، من بينها (38) مشروع قانون

من الولاية البرلمانية التاسعة قررت الحكومة الحالية تثبيته، وقد تمت المصادقة البرلمانية على (206) مشروع قانون؛

- إرساء لجنة تتبع المبادرة البرلمانية، وبلغ عدد المقترحات التي حددت الحكومة موقفا منها 178 مقترحا؛
- إصدار «موسوعة العلاقات بين الحكومة والبرلمان 2016-1963» بهدف المساهمة في تثمين وإبراز التراكم والتطور المميز لهذه العلاقات.

### المهن المنظمة والجمعيات

وفي إطار المهام المسندة إلى الأمانة العامة للحكومة في مجال بعض المهن المنظمة والهيئات المهنية، فقد تمت معالجة ملفات طلبات الرخص المتعلقة بالمهن والترخيص في مزاولتها. وتم منح 1780 رخصة. وحري بالذكر في هذا الصدد، أن الأمانة العامة للحكومة تعمل، في إطار اليقظة القانونية، وبالإضافة إلى دورها التقليدي في مجال الترخيص في مزاولة بعض المهن، على تتبع تطبيق النصوص القانونية ذات الصلة بهذا المجال ورصد كل الاختلالات والمعيقات التي تشوب الترسانة القانونية المتعلقة بمزاولة تلك المهن وتنظيمها، وذلك عبر وضع تصور موحد ومنسجم لشروط وأشكال مزاولتها، وكذا لإطارها التنظيمي.

أما على مستوى حق تأسيس الجمعيات والتماس الإحسان العمومي، ومواكبة للتطور الذي يعرفه النسيج الجمعوي، فقد تم منح ثلاث وعشرين (23) رخصة لالتماس الإحسان العمومي من أجل جمع التبرعات، كما تم تلقي ما مجموعه تسع مائة وثلاثة (903) تصاريح من مائتين وثماني عشرة (218) جمعية تلقت مساعدات من جهات أجنبية، بلغ حجمها، حسب التصريحات المتوصل بها، أكثر من ثلاث مئة واثنان وتسعين (392) مليون درهم.

وخلال الفترة نفسها، تم تمتيع ثلاث (3) جمعيات بصفة المنفعة العامة، ليبلغ العدد الإجمالي للجمعيات المتمتعة بصفة المنفعة العامة، مائتين وواحد وثلاثين (231) جمعية.

## الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة

تسعى الأمانة العامة للحكومة خلال السنوات القادمة، إلى الاستمرار في تطوير عملها ومناهج اشتغالها في إطار من الانفتاح على محيطها المؤسسي، وخاصة منه المحيط المؤسسي التشريعي، وذلك وفق مقاربات جديدة أفرزت المحددات الأساسية التالية:

- جودة القانون، كوسيلة للارتقاء بالإنتاج القانوني لبلادنا، وتحقيق الأمن القانوني باعتباره حقا أساسيا لحماية الأفراد والجماعات من السلبيات الناتجة عن التعقيدات والثغرات وانعدام التماسك والدقة والوضوح، التي قد تعتري تشريعاتنا وتنظيماتنا ويكشف عنها عند تنزيلها وتطبيقها. ومن هذا المنطلق، يأتي حرص الأمانة العامة للحكومة على وضع مسألة تحيين وتجويد المنظومة القانونية الوطنية وإحداث آلية قانونية يعهد إليها بمراجعة التشريعات القائمة وتحيينها وتدوينها، وكذا ملاءمتها مع الالتزامات الدولية للمملكة، في مقدمة اهتماماتها، إذ تنكب حاليا على وضع التدابير التنظيمية اللازمة لأجل إخراج هذه الآلية إلى حيز الوجود، سواء من حيث تحديد الإطار المنهجي والمحددات التقنية والعملية، وكذا توفير الموارد البشرية المؤهلة أو الإمكانات اللوجيستيكية المادية اللازمة للقيام بالمهام المسندة إليها في أحسن الظروف؛

- اليقظة والذكاء القانونيان، بوصفهما عاملين متلازمين لاستيضاح معالم المحيط العام والإلمام بالواقع القانوني السائد، من خلال التتبع المطرد لما يحمله من تحولات وتغيرات تؤثر حالا ومستقبلا على المنظومة القانونية العامة.

ومن هذا المنطلق، فإن الأمانة العامة للحكومة تولي أهمية خاصة لهذين الموضوعين، استشعارا منها بعلاقتهما الوطيدة بمسألة الأمن القانوني، وبالمخاطر التي قد تنشأ عن عدم مطابقة النصوص القانونية لأحكام الدستور، أو عدم ملاءمتها للالتزامات الدولية للمغرب، أو نتيجة تعارض المقتضيات القانونية فيما بينها، ما قد يؤدي إلى صعوبات عملية عند تطبيقها.

ولبلوغ تلك الأهداف، رتبت مصالح الأمانة العامة للحكومة ضمن انشغالاتها رصد تطور التشريعات الوطنية والمقارنة والاجتهادات القضائية والآراء الفقهية، لأن الإلمام الجيد بالقوانين الجاري بها العمل وبالقوانين في طور الإعداد أو المصادقة، وكذا الإحاطة بالتوجهات العملية لأحكام القضاء وبطريقة اشتغال منظومة العدالة، تعد كلها محددات أساسية يتعين استحضارها في التخطيط لكل مشروع تنموي.

# 4. تنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية وسياسة فعالة لإعداد التراب

## 1.4. تنزيل الجهوية المتقدمة

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

#### تسريع تنزيل مخططات التنمية الجهوية

بادرت وزارة الداخلية، وفق منهج تشاركي إلى إرساء الشروط القبلية الكفيلة بإنجاح التعاقد، وذلك عبر عقد لقاءات تشاورية مع جمعية جهات المغرب وكذا المسؤولين المعنيين من قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية، من أجل ضمان الالتقائية والاندماج بين البرامج الجهوية والسياسات القطاعية للوزارات والمؤسسات العمومية الكبرى وتحديد قائمة المشاريع ذات الأولوية المدرجة ببرامج التنمية الجهوية وضمان تمويلها لتنفيذها بموجب عقود برامج مدتها 3 سنوات.

#### التواصل المباشر مع الجهات

عملت الحكومة منذ تنصيبها على إرساء آلية التواصل المباشر مع مسؤولي الجهات، من خلال الزيارات التواصلية التي تنظمها باعتبارها آلية للإنصات والاستماع عن قرب لمنتخبي مختلف الجهات، بهدف الوقوف على الإشكاليات المتعلقة بتنزيل ورش الجهوية ودعم التنسيق والتعاون بهدف تعزيز التنمية الجهوية، حيث تم لحد الآن زيارة 10 جهات.

### الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة

#### تسريع تنزيل مخططات التنمية الجهوية

تمّ التأشير على 11 برنامج للتنمية الجهوية من طرف وزارة الداخلية، في حين يوجد البرنامج التنموي المتبقي في طور الإعداد، على أن يتم التفعيل التدريجي للإطار المنظم لعقود-البرامج مع الجهات خلال سنة 2020.

#### التواصل المباشر مع الجهات

إتمام زيارات الجهات بزيارة الجهتين المتبقيتين خلال سنة 2020، بالإضافة إلى سلسلة جديدة من الزيارات تهدف إلى تقييم الإنجازات.

## 2.4. إطلاق سياسة فعالة لإعداد التراب والتعمير

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

#### ميدان إعداد التراب الوطني

1. بلورة توجهات السياسة العامة لإعداد التراب الوطني: إنجاز واقع الحال والتشخيص المجالي الاستراتيجي على الصعيد الوطني، تنظيم الندوة الوطنية والتحضير للندوات المجالية.
2. بلورة رؤية استشرافية لهيكلة وتأطير المنظومة الحضرية الوطنية: إنجاز التصميم الوطني للمنظومة الحضرية الذي يمكن من بلورة رؤية استشرافية في أفق 2050 لهيكلة وتأطير المنظومة الحضرية الوطنية.
3. المرصد الوطني للديناميت المجالية:
   - إنجاز النسخة الثالثة من وثيقة نوافذ على المجال المغربي على شكل أطلس خرائطي يوضح واقع حال المجالات وديناميتها؛
   - إنجاز وتفعيل بروتوكول لجمع وتثمين معطيات رصد الديناميات المجالية الذي يمكن من جمع وتصنيف المعلومات والمؤشرات المجالية ونشرها عبر بوابة جغرافية وطنية (خرائط تفاعلية وبيانات...).
4. اعتماد قانون يعنى بإعداد التراب: صياغة مشروع محين من القانون المتعلق بإعداد التراب الوطني وعرضه على الفرقاء المؤسساتيين المعنيين، وخاصة وزارة الداخلية والأمانة العامة للحكومة.

#### ميدان دعم التنمية المجالية

- المساهمة في تفعيل اتفاقيات الشراكة المبرمة مع المجالس الجهوية لتغطية المجال الوطني بالتصاميم الجهوية لإعداد التراب، عبر تقديم الدعم المالي والتقني: الانتهاء من إعداد 03 تصاميم جهوية في حين توجد جل التصاميم الأخرى في مراحل متقدمة من الإنجاز؛

- المساهمة في إعداد وتمويل 151 اتفاقية تهم 799 مشروعاً مندمجا للتنمية القروية بشراكة مع الفاعلين المحليين بكلفة مالية تقدر ب 3.16 مليار درهم؛
- إعداد برنامج التنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة وفق مقاربة تشاركية بهدف بلورة وتفعيل مشاريع ترابية. وفي هذا الإطار تم إطلاق المرحلة الثالثة من البرنامج والتي تروم تنظيم ورشات عمل محلية لإعداد مشاريع ترابية للمراكز المحددة والتي تشكل برنامج العمل الأولي برسم 2020-2021.

## ميدان التعمير

- تعميم تغطية التراب الوطني بوثائق التعمير: المصادقة على 120 وثيقة في السنة (108 وثيقة تمت المصادقة عليها في سنة 2016 و121 في سنة 2017 و165 في سنة 2018، و106 في سنة 2019) وذلك في أفق تنفيذ الالتزام الحكومي بالمصادقة على 600 وثيقة بحلول سنة 2021 والسماح بفتح أكثر من 100.000 هكتار للتعمير؛
- وضع جيل جديد من وثائق التخطيط الحضري يضمن التناسق الترابي للاستراتيجيات والبرامج القطاعية، ويسمح بتمفصل المناطق الحضرية والقروية وفق استراتيجيات مندمجة للتنمية الترابية تعتمد نهج الشراكة والتشاور من أجل تنفيذ مخرجاتها؛
- تحيين مرجعيات التخطيط من خلال اعتماد 05 دلائل مرجعية تقنية تهدف إلى تحسين التخطيط الحضري وتطوير ممارسات حضرية جديدة بهدف تطوير مبادئ التخطيط الحضري المستدام وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- تطوير مقاربات متجددة وعملياتية من خلال مشاريع تجريبية للمدن البيئية والأحياء البيئية والزراعة البيئية؛
- وضع آليات للوقاية والحد من آثار التغيرات المناخية ومخاطر الكوارث الطبيعية بالحرص على تعميم تغطية مجموع التراب الوطني بخرائط القابلية للتعمير متعددة المخاطر؛
- تحسين جاذبية مناخ الاستثمار للاستجابة لتحديات التنمية الحضرية وتشجيع الاستثمار (استصدار ضابط البناء العام الذي يحدد مساطر وكيفيات منح رخص التعمير، تعديل القرار المشترك الذي يحدد الوثائق المكونة لملفات طلبات رخص التعمير، وضع مساطر مدققة، توحيد وتبسيط المساطر والوثائق، تقليص آجال الدراسة، والتدبير اللامادي لمساطر منح التراخيص وإضفاء الطابع المهني على القطاع ).

## ميدان الهندسة المعمارية

- تتبع تغطية المدن العتيقة بتصاميم التهيئة ورد الاعتبار في إطار تشاركي مع الوكالات الحضرية المعنية حيث تمت المصادقة على 13 تصميما، وتوجد 10 تصاميم في مراحل مختلفة من الإنجاز؛
- مواكبة برنامج رد الاعتبار وتأهيل المدن العتيقة لكل من فاس ومراكش والصويرة والرباط وسلا والدار

البيضاء وتطوان والتي كانت موضوع اتفاقيات للتمويل وقعت أمام صاحب الجلالة سنة 2018؛

- مصاحبة الوكالات الحضرية خلال عملية إعداد المواثيق المعمارية وإمدادهم بالمعلومات اللازمة لضمان حسن سير الدراسات المتعلقة بها، حيث وصل عدد المواثيق لحد الساعة إلى 73 ميثاقا (45 ميثاقا منجزا و28 في مراحل مختلفة من الإنجاز)؛
- برنامج المساعدة التقنية والمعمارية بالعالم القروي، حيث تم التوقيع على 07 اتفاقيات إطار مع المجالس الجهوية لكل من جهة فاس-مكناس وخنيفرة-بني ملال وسوس-ماسة ودرعة-تافيلالت والداخلة-وادي الذهب وطنجة-تطوان الحسيمة والدار البيضاء-سطات؛
- تقوية عرض التكوين في ميدان الهندسة المعمارية عبر تقديم الدعم والمواكبة لإحداث المدارس الوطنية للهندسة المعمارية بكل من مدن تطوان وفاس ومراكش وأكادير ووجدة؛
- أجرأة توصيات « استراتيجية التكوين في مجال الهندسة المعمارية في أفق 2030»؛
- إثراء مجموعة متحف الهندسة المعمارية الموجود بمدرسة الهندسة المعمارية بالرباط. وذلك بإعطاء انطلاقة «دراسة الكشوفات والنمذجة المعمارية ل 6 مواقع/مبان ذات الدلالة الرمزية وإعداد نماذجها المعمارية المصغرة».

## ميدان التعاون والتواصل

- إنجاز الشطر الأول من الحوار المجالي بتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والذي هم التوصيات الخاصة بحكامة المدن الكبرى والعلاقة بين المجالات الحضرية والقروية وتطوير القدرات في ميدان إنتاج المؤشرات المجالية وتحليلها؛
- التوقيع على اتفاقية شراكة بين الوزارة وجمعية جهات المغرب بغرض المصاحبة التقنية وتقديم الخبرة وتطوير القدرات خدمة للجهوية الموسعة؛
- انخراط الوزارة في بوابة الشكايات الالكترونية على الصعيدين المركزي والجهوي؛
- انخراط الوزارة في مشروع الإدارة المنفتحة.

## الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة

## ميدان إعداد التراب الوطني

### 1. بلورة توجهات السياسة العامة لإعداد التراب الوطني

بلورة رؤية استشرافية في أفق 2050 تحدد مسارات جديدة للتنمية المندمجة والمستدامة للمجال الوطني وصياغة توجهات السياسة العامة لإعداد التراب الوطني من أجل تنمية مجالية مستدامة.

**2. بلورة رؤية استشرافية لهيكلة و تأطير المنظومة الحضرية الوطنية**

**تنظيم ندوة وطنية لنشر وتعميم نتائج ومخرجات التصميم الوطني للمنظومة الحضرية والعمل على تفعيل توجهاته في إطار التصاميم الجهوية لإعداد التراب ووثائق التعمير وبرامج المدن.**

**3. دعم المرصد الوطني للديناميات المجالية**

- **وضع المراصد الجهوية للديناميات المجالية في أربع جهات نموذجية: الداخلة-واد الذهب، فاس-مكناس، الرباط-سلا-القنيطرة، الدار البيضاء-سطات؛**
- **إعداد ميثاق وطني للمعلومة المجالية؛**
- **وضع نظام جغرافي-قراري متكامل لرصد الديناميات المجالية يستجيب لحاجيات صانعي القرار قصد ضمان تخطيط مجالي ناجع وبلوغ تنمية جهوية مندمجة ودامجة.**

**4. اعتماد قانون يعنى بإعداد التراب**

**انتهاء من صياغة النسخة الجديدة من مشروع قانون الإطار لإعداد التراب ووضعه في مسطرة المصادقة.**

## ميدان دعم التنمية المجالية

- **مواصلة الدعم التقني لاستكمال إنجاز 09 تصاميم جهوية لإعداد التراب؛**
- **تنقيح وثيقة الإطار التوجيهي لسياسة إعداد التراب على مستوى كل الجهات على ضوء التوجهات الجديدة لإعداد التراب التي هي في طور الإنجاز ومن خلال مخرجات المنتديات الترابية التي قد تنظمها الوزارة في غضون 2020؛**
- **مواكبة ودعم التخطيط الاستراتيجي الإقليمي خاصة على مستوى إقليمي جرادة وتنغير، والتي شكلت موضوع اتفاقيات شراكة موقعة مع الفاعلين المحليين؛**
- **مواصلة إعداد وتفعيل برامج التهيئة والتنمية القروية، والتي سبق للوزارة التعاقد بشأنها بشراكة مع الفاعلين المحليين؛**
- **إنجاز برنامج التنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة وفق مقاربة تشاركية مع العمل على بلورة وتفعيل المشاريع الترابية للمراكز المحددة بتوافق مع الفاعلين المحليين:**
  - **أ. تنظيم ورشات العمل المحلية لإعداد مشاريع ترابية للمراكز المحددة والتي تشكل برنامج العمل الأولي برسم 2020-2021 مع تحديد الشراكات وتعبئة الاعتمادات المالية في إطار تعاقدي بين حاملي المشاريع والقطاعات المعنية؛**
  - **ب. مواكبة الفاعلين المحليين من أجل تعميم المقاربة المعتمدة وبلورة المشاريع الترابية على باقي المراكز التي تم تحديدها في إطار البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة.**

## ميدان التعمير

- مواصلة تغطية التراب الوطني بوثائق التعمير عبر المصادقة على 120 وثيقة تعميرية سنة 2020؛
- وضع مشروع قانون يتعلق بوثائق التعمير مكن من إرساء مبادئ التعمير المستدام، والتحكم في آجال الإعداد والدراسة والمصادقة، إضافة إلى تبسيط واعتماد آليات مرنة (مبدأ الكثافة)، ووضع قواعد التقييم والمراجعة، ودمج مبادئ وطرائق التعديلات الخاصة والملائمات الطفيفة، وإعادة تعديل مبدأ إعلان المنفعة العامة، وإعادة تعريف القواعد التراتبية لوثائق التعمير وتعزيز التشاور؛
- وضع شروط فتح المجالات للتعمير تطبيقا لمقتضيات المادة 85 من القانون التنظيمي 14-113 المتعلق بالجماعات الترابية؛
- وضع آليات وقواعد تمويل التعمير؛
- إعادة تموقع الوكالات الحضرية على المستوى الجهوي من خلال اعتماد وكالات جهوية للتعمير والتهيئة، مع الاحتفاظ بوكالات تعمير للقرب؛
- تتبع إنجاز 13 خريطة القابلية للتعمير وإعطاء الانطلاقة لمشاريع إعداد 18خريطة أخرى في أفق بلوغ 31خريطة بحلول عام 2021؛
- تنفيذ دورة تدريبية في مجال تدبير المخاطر الطبيعية لتعزيز وتقوية قدرات المسؤولين على مستوى الوكالات الحضرية؛
- إعطاء إنطلاقة البوابة الجغرافية الرقمية الوطنية لوثائق التعمير المصادق عليها من خلال تصميم وإنشاء منصة رقمية موحدة تفاعلية وخرائطية لجميع هذه الوثائق من أجل تمكين عموم المستعملين من الاطلاع على مضمون مذكرة المعلومات التعميرية الإرشادية المجانية؛
- الشروع في تفعيل النظام المعلوماتي الخاص بالتعمير (تتبع وثائق التعمير والاستثناءات في مجال التعمير والسكن غير القانوني والشكايات ومؤشرات عمل الوكالات الحضرية).

## ميدان الهندسة المعمارية

- متابعة تغطية المدن العتيقة بتصاميم التهيئة ورد الاعتبار في إطار تشاركي مع الوكالات الحضرية المعنية: تطوان ومراكش؛
- مواكبة تفعيل برنامج المساعدة المعمارية بالعالم القروي: التوقيع على اتفاقيات الجهات الخمس المتبقية وتتبع تفعيل الاتفاقيات الخاصة بين الوزارة والجهات وكذا المجالس الجهوية للمهندسين المعماريين والمهندسين المساحين الطوبوغرافيين؛
- استكمال الاشغال بورشي بناء مقري المدارس الوطنية للهندسة المعمارية لمراكش ووجدة وعملية اقتناء عقار

لاحتضان مقر المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية لأكادير؛

- مأسسة التنسيق والتعاون بين المدارس العمومية والخاصة؛
- إعداد جائزة لمكافأة أفضل التجارب والمشاريع المنجزة في احترام لمعايير الجودة والجمالية والصديقة للبيئة بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة (Prix Eco-Quartier) بين الوزارة ومؤسسة التهيئة العمران ومجلس الجهة وكذا المجلس الوطني للمهندسين المعماريين.

### ميدان التعاون والتواصل

- الشروع في إنجاز الشطر الثاني من الحوار المجالي بتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول السياسة الحضرية وتدعيم التنافسية المجالية والمؤشرات الترابية؛
- مباشرة أنشطة الشراكة ذات الأولوية في إطار تنفيذ مضامين اتفاقية شراكة بين الوزارة وجمعية جهات المغرب؛
- تنزيل التوجهات الوطنية فيما يخص حماية النظم المعلوماتية؛
- الربط الرقمي بين الوزارة ومكوناتها على الصعيد الجهوي.

## 5. إرساء آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية ودعم ومواكبة المجتمع المدني

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

#### تثمين جمعيات المجتمع المدني

- تثمين مبادرات جمعيات وشخصيات المجتمع المدني من خلال الإشراف على تنظيم جائزة المجتمع المدني وحفل تسليمها في نسختيها الأولى لسنة 2017، والثانية لسنة 2018 والثالثة لسنة 2019، وفتح باب الترشيح للدورة الرابعة برسم 2020 مع العمل على تطويرها؛
- إعداد وإصدار التقارير السنوية حول الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم سنة 2015 و2016 و2017، وإعداد التقرير السنوي برسم سنة 2018؛
- وضع وتفعيل بوابة الشراكة مع الجمعيات (www.charaka-association.ma)، التي تروم تعزيز الحكامة الجيدة وتحقيق الشفافية وضمان المساواة وتسهيل الولوج إلى المعلومة ذات الصلة بمختلف إمكانيات التمويل العمومي للجمعيات، وتبعا للدراسة التي أنجزتها الوزارة سنة 2018 والتي تم تقديم نتائجها في مارس 2019، يتم تأهيل هذه البوابة لتحسين خدماتها وتطوير وظائفها قبل متم سنة 2020؛

- إعداد خطة للنهوض بالدعم العمومي لجمعيات المجتمع المدني يتضمن إجراءات تنظيمية وتواصلية وتكوينية. تم الإعلان عن هذه الخطة في شتنبر 2019.

## التكوين وتعزيز القدرات

- تنفيذ برنامج تكوين المكونين لفائدة الفاعلين الجمعويين في مجال الديمقراطية التشاركية والسياسات العمومية والترافع والتنشيط استفاد منه حوالي 170 فاعلا جمعويا؛
- تنفيذ برنامج تكوين 1200 فاعل جمعوي في مجال تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية شمل كل جهات المملكة وكذا الجماعات الترابية حيث بلغ عدد المستفيدين حوالي 1400 فاعل جمعوي؛
- تنظيم دورات تكوينية وطنية وجهوية لفائدة أزيد 600 مشارك(ة) في إطار الشراكة مع الجمعيات كمشروع نموذجي استرشادي لدراسة سبل توسيع هذه التجربة؛
- تنفيذ برنامج دعم القدرات في مجال السمعي البصري والتحول الرقمي من خلال تنظيم 5 دورات تكوينية جهوية بكل من الرباط وبني ملال ووجدة وفاس وطنجة استفاد منها حوالي 270 فاعلا جمعويا؛
- تأطير لقاءات ودورات تكوينية في مجال الديمقراطية التشاركية تنظمها الجمعيات بشراكة مع الوزارة (مراكش، فاس، مكناس، الدار البيضاء، سيدي يحيى الغرب، سلا، خريبكة، كلميم، أزيلال)؛
- مواكبة ودعم أنشطة وطنية ومحلية تنظمها الجمعيات في مجالات ذات الصلة باختصاصات الوزارة في الشق المتعلق بتعزيز أدوار المجتمع المدني والمشاركة المواطنة؛
- إحداث منصة للتكوين عن بعد في مجال الديمقراطية التشاركية والتي يتم إعطاء انطلاقتها قبل متم شهر ماي 2020؛
- إعداد وإصدار دليل سمعي خاص بالإطار القانوني والتنظيمي للديمقراطية التشاركية لفائدة المكفوفين وضعاف البصر؛
- إعداد مصنف حول المنظومة التنظيمية المتعلقة بولوج الجمعيات للمجال السمعي البصري والتحول الرقمي بالعربية والفرنسية؛
- تنزيل برنامج «دعم المجتمع المدني بالمغرب» (مشاركة مواطنة) بدعم من الاتحاد الأوروبي وبتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان يهدف إلى تعزيز قدرات الجمعيات في مجالات عدة ولاسيما المشاركة المواطنة وذلك بأربع جهات (الدار البيضاء-سطات؛ سوس-ماسة؛ الشرق؛ طنجة-تطوان-الحسيمة) وبرمجة 5 مشاريع مرتبطة بالمجتمع المدني في إطار الدعم التقني المخصص لوزارة الدولة ويتعلق الأمر بإنجاز 3 دراسات:
  1. دراسة حول دور المجتمع المدني في تفعيل أهداف التنمية المستدامة؛
  2. دراسة حول مهن الحياة الجمعوية؛

- 3. دراسة حول تطوير مركز الاتصال ومواكبة جمعيات المجتمع المدني بالإضافة إلى مشروع تقوية قدرات الجمعيات في مجال الاتصال السمعي البصري والتحول الرقمي ومشروع تطوير بوابة الشراكة مع الجمعيات.

## تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية

- استكمال إرساء منظومة العرائض المقدمة إلى رئيس الحكومة من خلال إرساء لجنة العرائض وكتابتها الدائمة بوزارة الدولة. حيث قامت هذه اللجنة بدراسة ستة (6) عرائض (4 عرائض تم التوصل بها سنة 2018، عريضة واحدة سنة 2019، وعريضة واحدة بداية 2020)؛
- إصدار كتاب يتضمن جميع النصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة للديمقراطية التشاركية وتوزيعه على الجمعيات والمنتخبين والمعنيين بالمشاركة في جميع اللقاءات الوطنية والجهوية أو الإقليمية المنظمة من طرف وزارة الدولة أو بشراكة مع جهات أخرى مهتمة بتفعيل آليات الديمقراطية التشاركية؛
- إطلاق المنصة الوطنية للمشاركة المواطنة « eParticipation.ma» يوم 23 يوليوز 2018 بحضور السيد رئيس الحكومة، والتي تهدف إلى تحقيق مشاركة المواطنات والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني وتيسير ممارسة الحق في تقديم العرائض والملتمسات؛
- تنظيم حملة وطنية تواصلية تحسيسية حول آليات الديمقراطية التشاركية في يونيو 2019 بدعامات متنوعة وبأربع لغات (العربية، الأمازيغية، الفرنسية والانجليزية) تتضمن دليلا مبسطا ووسائط متعددة ووصلات إشهارية إذاعية وتلفزية، وفيديوهات ورسوم متحركة خاصة بشبكات التواصل الاجتماعي، وكتب ومطويات، وتطبيق خاص بالهواتف الذكية (فاق عدد عمليات تحميل التطبيق 10.000 عملية) فضلا عن تنظيم لقاء تواصلي وتحسيسي مع الصحافة للتعريف بآليات الديمقراطية التشاركية وسبل استثمارها.

## المنظومة القانونية ودعم الجمعيات

- إعداد مشروع قانون التطوع التعاقدي الذي تمت إحالته على الأمانة العامة من أجل استكمال حلقات الدراسة والمصادقة بتاريخ 08 يناير 2019 والذي يتم حاليا تحيينه وتجويده بناء على ملاحظات كل من وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الشغل والإدماج المهني؛
- المساهمة في إعداد مشروع القانون رقم 18.18 المتعلق بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية؛
- المساهمة في إعداد مشروع قانون ومشروع مرسوم تنظيم التدريب في إطار الخدمة المواطنة؛
- إعداد تصور أرضية متعلقة بمشروع قانون التشاور العمومي؛
- إعداد مذكرة حول التشغيل الجمعوي وتحدي النموذج التنموي الجديد؛

- تقديم مذكرة تتضمن إجراءات ضريبية محفزة للجمعيات ضمن القانون المالي لسنة 2019 بتنسيق وتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية بهدف إعادة النظر في المنظومة الضريبية والمحاسباتية الخاصة بالجمعيات من أجل تعزيز قدراتها التمويلية والمحاسباتية ورفع قابليتها للتشغيل واستقطاب الكفاءات من الشباب؛
- دعم 34 مشروعا جمعويا في إطار آلية طلب عروض مشاريع في مجالات الديمقراطية التشاركية والترافع المدني عن مغربية الصحراء والأمن المجتمعي.

## اللقاءات الجهوية التشاورية والمناظرات

- تنظيم 7 لقاءات تشاورية جهوية حول مواضيع مختلفة تهم جمعيات المجتمع المدني بشراكة مع الجماعات الترابية والجامعات بكل من سلا والدار البيضاء ومراكش وفاس وأكادير والداخلة والراشيدية؛
- تنظيم 3 مناظرات جهوية حول موضوع «المجتمع المدني ودوره في التصدي لآفة المخدرات»؛
- توقيع اتفاقيات شراكة ومذكرات تفاهم على هامش اللقاءات التشاورية الموضوعاتية والمناظرات حيث بلغ عدد الاتفاقيات 14 اتفاقية مع جمعيات المجتمع المدني، وأربع (4) مذكرات تفاهم مع الجماعات الترابية.

## الترافع المدني عن مغربية الصحراء

- تنظيم نسختين من الملتقى الوطني التكويني في مجال الترافع المدني عن مغربية الصحراء على التوالي في يونيو 2018 ويوليوز 2019 لفائدة ممثلي جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالترافع عن مغربية الصحراء؛
- مواكبة جمعيات المجتمع المدني المهتمة بقضية الصحراء المغربية في مجال تكوين الشباب في موضوع الترافع المدني عن مغربية الصحراء؛
- إرساء منصة الكترونية للتكوين عن بعد في مجال الترافع المدني عن مغربية الصحراء www.saharaempowerment.ma وإغنائها بمراجع علمية حول الجوانب التاريخية والاجتماعية والثقافية والسياسية والحقوقية والتنموية المتعلقة بالقضية الوطنية؛
- إبرام اتفاقيات الشراكة مع جامعتي القاضي عياض بمراكش والحسن الأول بسطات لإعداد وإنتاج دعامات تكوينية بيداغوجية وإتاحتها للعموم؛
- إعداد حقيبة مرجعية علمية تكوينية حول الجوانب التاريخية والاجتماعية والثقافية والسياسية والحقوقية والتنموية المتعلقة بملف الصحراء المغربية؛
- إعداد دليل الترافع عن مغربية الصحراء « كتاب مغربية الصحراء حقائق وأوهام» بأربع لغات، (العربية، الإنجليزية، الفرنسية والاسبانية).

## الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة

### استكمال المنظومة القانونية والتنظيمية الخاصة بالجمعيات

- استكمال حلقات المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالتطوع التعاقدي؛
- تحيين الإطار القانوني المتعلق بمنظومة الشراكة بين الدولة والجمعيات من خلال تطوير منشور الوزير الأول رقم 2003/7؛
- استكمال منظومة التشاور العمومي (مشروع أرضية قانونية).

### تقوية قدرات الجمعيات

- تعميم التكوين لفائدة جمعيات المجتمع المدني وعموم المواطنين من خلال تفعيل منصة التكوين عن بعد، التي تم إحداثها لهذا الغرض (www.tacharokia.ma). تشمل هذه المنصة مجال الديمقراطية التشاركية على أن يتم إدراج مجالات أخرى ومن بينها ولوج الجمعيات لمجال السمعي البصري والتحول الرقمي وغيرها من المواضيع المرتبطة بالحياة الجمعوية؛
- إعداد بعض البرامج المرجعية الملائمة والكافية لتعزيز قدرات الجمعيات في المجالات الأفقية للتدبير الجمعوي؛
- إحداث بنك معطيات خاص بمكوني الجمعيات (وحدات في الجامعات، جمعيات وساطة، خبراء متخصصين) يعهد إليهم القيام بهذه المهمة من خلال إبرام عقود برامج؛
- إعداد وتنفيذ برنامج خاص بتعزيز قدرات ممثلي القطاعات الوزارية والجماعات الترابية في مجال تدبير علاقاتها مع المجتمع المدني وتفعيل آليات الديمقراطية التشاركية؛
- إحداث شبكة مكونين في شكل أقطاب جهوية لتكوين الجمعيات على المستوى المجالي بشراكة مع الجامعات؛
- العمل على تفعيل وتحسين عروض البوابة الإلكترونية للتكوين الجمعوي عن بعد.

### تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية

- تنزيل الخطة الاستراتيجية التواصلية الجديدة حول التعريف بآليات الديمقراطية التشاركية؛
- تطوير خدمات المنصة الالكترونية «المشاركة المواطنة» www.eparticipation.ma؛
- تنفيذ اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الجهات والجماعات والجامعات والجمعيات بخصوص تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية وتعزيز أدوار المجتمع المدني.

## تعزيز الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني وتثمين عملها

- التنزيل التدريجي لخطة العمل المتعلقة بالنهوض بالدعم العمومي؛
- تطوير خدمات البوابة الخاصة بالشراكة مع الجمعيات وتجويدها شكلا ومضمونا؛
- إصدار التقرير السنوي حول وضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم سنة 2018 وإعطاء الانطلاقة لإعداد تقرير الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم سنة 2019؛
- تتبع تنفيذ اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الجمعيات في مجال الديمقراطية التشاركية والترافع المدني عن مغربية الصحراء والأمن المجتمعي؛
- تتبع تنفيذ برنامج دعم المجتمع المدني بالمغرب «2018-2020 مشاركة مواطنة»، بالتعاون مع مندوبية الاتحاد الأوروبي بالمغرب؛
- تنظيم النسخة الرابعة من جائزة المجتمع المدني برسم سنة 2020.

## تعزيز أدوار المجتمع المدني حول الترافع المدني عن مغربية الصحراء

- إعداد دليل المساطر والإجراءات المعتمدة لدى الهيآت الدولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الافريقي) للترافع المدني عن مغربية الصحراء؛
- إعداد برنامج تكويني نوعي لتملك الترافع حول مغربية الصحراء.

# المحور الثاني

## تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة

من خلال برامج وإجراءات هذا المحور، تعمل الحكومة جاهدة، في إطار التقائية مؤسساتية، على تخليق الحياة العامة ومواصلة تحديث الإدارة من جهة، وتحسين حكامة المال العام وتوجيهه نحو القطاعات ذات الأولوية والتي تتصل مباشرة بالحياة اليومية للمواطنين من جهة أخرى. من أجل تحقيق ذلك تعمل الحكومة، وفق الأهداف التالية:

- تعزيز منظومة النزاهة ومواصلة محاربة الرشوة؛
- تعزيز التقائية ونجاعة السياسات العمومية؛
- إصلاح الإدارة وتحسين الخدمات العمومية.

## 1.تعزيز منظومة النزاهة ومواصلة محاربة الرشوة

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

لقد تم التركيز خلال هذه المرحلة على تطوير وتفعيل الصيغ والآليات الكفيلة بترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة ودعم الأخلاقيات المهنية بالإدارة العمومية بغية توطين قيم النزاهة والشفافية والمسؤولية وتكريس الانفتاح على المواطن والمجتمع المدني والفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، وذلك من خلال إنجاز المشاريع التالية:

#### متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

في إطار مأسسة حكامة ناجعة تروم التنزيل الجيد للبرامج الكفيلة بتعزيز النزاهة، عقدت اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، التي تم إحداثها وفق مقتضيات المادة الثانية من المرسوم رقم 2.17.582 بتاريخ 16 أكتوبر 2017، اجتماعها الثاني برئاسة السيد رئيس الحكومة وبحضور جل أعضائها يوم الجمعة 25 فبراير 2019. وقد صادقت اللجنة في هذا الاجتماع على التقرير التركيبي المتعلق بتقييم مستوى تنفيذ مشاريع الاستراتيجية خلال الفترة 2016-2018، حسب مقتضيات المواد 2 و7و8 من نفس المرسوم، الذي تم تعميمه ونشره فيما بعد.

كما عرف هذا الاجتماع تقديم رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها لورقة تأطيرية تضمنت تحليلا لمضامين الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وطريقة الاشتغال الحالية، ومقترحات حول تجويد حقيبة مشاريع الاستراتيجية. والجدير بالذكر أن اللجنة أوصت بوضع وتنفيذ خطة للتواصل حول منجزات الاستراتيجية، يتم حاليا إعداد عناصرها المرجعية.

وفي إطار استعراض المملكة المغربية في مجال تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تم القيام ب:

- إعداد تقرير التقييم الذاتي للإطار المؤسساتي المغربي لاستعراض مدى ملاءمة المنظومة الوطنية لمقتضيات الفصلين الثاني والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المتعلقين على التوالي بالتدابير الوقائية واسترداد الموجودات، حيث يشكل ذلك فرصة لمواصلة ملاءمة المنظومة مع مقتضيات الاتفاقية الأممية، بما يساهم في تسريع تنفيذ برامج المملكة في مجال تعزيز النزاهة وتخليق الحياة العامة؛
- عرض مضامين التقرير المذكور خلال اجتماع مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 3 يناير2019 والذي تضمن

مجموعة من التوصيات همت مجال التدابير الوقائية ومجال استرداد الموجودات؛

- نشر الصيغة النهائية لهذا التقرير عبر الموقع الإلكتروني لمكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات.

## تفعيل قانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات

بعد المصادقة ونشر قانون الحق في الحصول على المعلومات (الجريدة الرسمية عدد 6655 بتاريخ 12 مارس 2018)، الذي شكل إنجازا كبيرا سنة 2018، فقد تم في هذا السياق تفعيل التدابير التالية:

- تشكيل لجنة الحق في الحصول على المعلومات بتاريخ 13 مارس 2019؛
- تعيين 712 شخصا مكلفا بالمعلومات خلال فترة يناير- يونيو 2019؛
- إصدار نموذج طلب الحصول على المعلومات من طرف لجنة الحق في الحصول على المعلومات؛
- إعداد دليل تكوين المكونين، وتنظيم دورات تكوينية لفائدة الذين يسهرون على تكوين الأشخاص المكلفين بتقديم المعلومات على المستوى الوطني والجهوي والمحلي بكل من جهة مراكش-آسفي، ومدن طنجة والدار البيضاء وزاكورة؛
- تطوير بوابة إلكترونية حول تلقي طلبات الحصول على المعلومات ومعالجتها وتقديمها لطالبيها؛
- إعداد دليل عملي للمواطن حول الحق في الحصول على المعلومات خلال شهر شتنبر 2019.

## تفعيل مخطط العمل الخاص بالحكومة المنفتحة 2018-2020

في إطار تفعيل انضمام المغرب إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في أبريل 2018، تم إعداد مخطط العمل الخاص بالحكومة المنفتحة للفترة 2018-2020، الذي يضم 18 التزاما يهم مجالات النزاهة ومكافحة الفساد، وشفافية الميزانية، ومشاركة المواطنين، والولوج إلى المعلومة والإدارة الإلكترونية، والبيئة والتنمية المستدامة، وكذا التواصل والتحسيس بشأن الحكومة المنفتحة، عبر تنزيل أوراش نذكر منها:

- إحداث نظام حكامة خاص بورش الحكومة المنفتحة بالمغرب؛
- تطوير منصة إلكترونية لتتبع تنفيذ مخطط العمل الخاص بالحكومة المنفتحة؛
- إعداد وتنفيذ مخطط تواصلي حول الحكومة المنفتحة؛
- تنظيم مؤتمر دولي حول الحكومة المنفتحة والحصول على المعلومة؛
- تطوير الفضاء الخاص بطلب الولوج الى المعلومات؛
- إعداد النسخة النهائية لمخطط التواصل حول الحكومة المنفتحة؛
- اعداد تصور لتعزيز الحكومة المنفتحة على المستوى الجهوي.

## الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة

### متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

#### مواصلة تتبع تنفيذ برامج الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد:

- إعداد التقرير التركيبي السنوي المتعلق بتقييم مستوى تنفيذ المشاريع المتعلقة ببرامج مكافحة الفساد برسم سنة 2019 استنادا على أشغال اللجن التقنية للاستراتيجية؛
- تحيين الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛
- تطوير آليات حكامة تتبع هذه الاستراتيجية ومواصلة العمل على تطوير نظام إلكتروني لتتبع تنفيذ مشاريعها؛
- مواصلة العمل بمعية اللجنة الوزارية المشتركة لإعداد مشروع قانون التصريح الإجباري بالممتلكات؛
- وضع إطار قانوني لتنازع المصالح؛
- إصدار المرسوم المتعلق بمدونة قيم وأخلاقيات الموظف؛
- إعداد وتنفيذ مخطط تواصل حول منجزات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛
- إعداد وتعميم مصفوفة تكوين أفقية لفائدة الموارد البشرية بالقطاع العام بخصوص مواضيع مكافحة الفساد.

#### تفعيل قانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات

- تنمية الوعي بالحق في الحصول على المعلومات؛
- تنظيم اللقاء التواصلي السنوي بمناسبة تخليد اليوم العالمي للحق في الحصول على المعلومات؛
- إطلاق بوابة الحصول على المعلومات؛
- نشر الدليل الموجه للمواطن حول الحق في الحصول على المعلومات؛
- تنظيم دورتين تكوينيتين على المستوى الجهوي لفائدة المكونين؛
- وضع برنامج تكويني عن بعد حول الحق في الحصول على المعلومات؛
- استكمال تصميم وإنتاج ونشر دعامات تحسيسية وتوعوية حول الحق في الحصول على المعلومات على المستوى المركزي واللاممركز عبر مختلف وسائل التواصل السمعية والبصرية والرقمية.

**مواصلة تفعيل مخطط العمل الخاص بالحكومة المنفتحة 2018-2020**

- **إعداد مخطط العمل الوطني الثاني للفترة 2020-2022؛**
- **مواصلة تنسيق وتعبئة مختلف الشركاء المعنيين بتنفيذ التزامات المغرب المندرجة في مخطط العمل الوطني للحكومة المنفتحة؛**
- **إنجاز الأنشطة المبرمجة في الفترة ما بين يناير 2020 وغشت 2020 والمتعلقة بالالتزامات الثمانية الخاصة بالوزارة؛**
- **تنظيم ملتقيات جهوية لتعزيز الحكومة المنفتحة على المستوى الجهوي؛**
- **إحداث بوابة وطنية للشفافية؛**
- **تطوير نظام إلكتروني للنشر الاستباقي للمعلومات العمومية؛**
- **مواصلة تنفيذ المخطط التواصلي حول الحكومة المنفتحة.**

## 2.تعزيز التقائية ونجاعة السياسات العمومية

### 1.2. تتبع وتيسير تنفيذ البرنامج الحكومي

#### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

- **انعقاد الاجتماع الثاني للجنة الوزارية لتتبع تنزيل البرنامج الحكومي في 08 ماي 2019؛**
- **اعتماد الحصيلة المرحلية للمخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي.**

#### الإصلاحات والأوراش المبرمجة للسنة الرابعة

- **انعقاد الاجتماع الرابع للجنة الوزارية لتتبع تنزيل البرنامج الحكومي؛**
- **اعتماد حصيلة المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي برسم السنة الثالثة؛**
- **اعتماد الإصلاحات والأوراش المبرمجة للسنة الرابعة؛**
- **إعداد نظام معلوماتي لتتبع تنزيل البرنامج الحكومي.**

## 2.2. تعزيز التقائية ونجاعة السياسات العمومية

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

- إعداد استراتيجية وطنية مندمجة للحماية الاجتماعية، باعتماد مقاربة تشاركية مع الأطراف المعنية، تتوخى الإصلاح الشامل للمنظومة لجعلها أكثر انسجاما واندماجا، وبالتالي أكثر فعالية ونجاعة، وفي نفس الوقت تعزيزها بهدف تعميم التغطية تدريجيا لتشمل كل المخاطر الاجتماعية وكل الفئات الهشة؛
- العمل على مأسسة تنسيق وتقييم السياسات العمومية من خلال إعداد مشروع مرسوم لإحداث لجنة بين وزارية لتنسيق وتقييم السياسات العمومية ومشروع قانون بشأن إحداث وكالة وطنية لتقييم السياسات العمومية وإحالتهما على الأمانة العامة للحكومة؛
- تصميم نظام معلوماتي مندمج لتتبع وتقييم السياسات العمومية في إطار رؤية مندمجة تأخذ بعين الاعتبار الانسجام والتكامل بين مختلف الاستراتيجيات والبرامج (جرد وتحليل الاستراتيجيات والبرامج القطاعية، وتصنيفها حسب مجالات التدخل، وترجمتها إلى إطار مرجعي يحدد المحاور الاستراتيجية للعمل الحكومي والأهداف المسطرة مقرونة بمؤشرات للتتبع والتقييم)؛
- توحيد المفاهيم والمناهج المرتبطة بتقييم السياسات العمومية من خلال إعداد قاموس للمصطلحات المتداولة في مجال السياسات العمومية لاعتماده كمرجع موحد من طرف كل القطاعات، وتوفير أدوات علمية في شكل دلائل مرجعية توضح منهجيات التقييم بمختلف أنواعه، إضافة إلى أسس تدبير وإدارة تقييم السياسات العمومية؛
- تعزيز القدرات في مجال التدبير المبني على النتائج وتقييم السياسات العمومية عبر تنظيم دورات تكوينية لفائدة مسؤولي وأطر مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية.

### الإصلاحات والأوراش المبرمجة للسنة الرابعة

خلال السنة الرابعة للولاية الحكومية، يواصل قطاع الشؤون العامة والحكامة، بتنسيق مع كافة القطاعات الحكومية، جهوده الرامية لتحسين حكامة السياسات العمومية، من خلال:

- إعداد برنامج العمل التنفيذي للاستراتيجية الوطنية المندمجة للحماية الاجتماعية مقرون بالميزانية ومؤشرات التتبع والتقييم؛
- تطوير المنظومة المعلوماتية المناسبة لأجرأة النظام المعلوماتي المندمج لتتبع وتقييم السياسات العمومية؛
- مواصلة وتوسيع ورش تعزيز القدرات وطنيا ومحليا في مجال التدبير المبني على النتائج وتقييم السياسات العمومية؛

- العمل، بتنسيق مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب وهيئات المراقبة المعنية، على تحيين الميثاق الوطني للممارسات الجيدة لحكامة المقاولات والمواثيق المنبثقة عنه لتتلاءم مع التحولات الطارئة على الصعيد الدولي والوطني.

## 3.2. مواصلة إصلاح المالية العمومية وترشيد النفقات

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

- مواصلة الإصلاح الضريبي وخاصة تحسين مردودية التحصيل وتبسيط مساطره وإقرار العدالة الضريبية:
  - تنظيم المناظرة الوطنية الثالثة حول السياسة الضريبية؛
  - إصلاح الضرائب غير المباشرة عبر تحيين الترسانة القانونية والتنظيمية مرورا بتوحيد الممارسات والمساطر واستعمال آليات متطورة في مراقبة المنتجات الخاضعة للضريبة على الاستهلاك؛
  - تبسيط المساطر الضريبية وترشيد تدبير النظام الجزافي.
- تفعيل نشر اللوائح السنوية لسندات الطلب التي أنجزتها الإدارات والمؤسسات العمومية لتكريس الشفافية: مرسوم رقم 2.19.69 الصادر في 24 ماي 2019 المتعلق بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.12.349 الصادر 20 مارس 2013 المتعلق بالصفقات العمومية. الجريدة الرسمية رقم 6783 بتاريخ 3 يونيو 2019؛
- تطبيق المنظومة القانونية المتعلقة باحترام آجال الأداء من طرف الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية (إضافة إلى نشر المرسوم رقم 2.19.031 صادر في 8 فبراير 2019 بتطبيق الباب الثالث من القسم الرابع من الكتاب الأول للقانون رقم 15.95 بمثابة مدونة التجارة، حول آجال الأداء)؛
- المساهمة في تسريع وتيرة تنفيذ الأحكام القضائية، بما فيها الأحكام الصادرة في مواجهة الإدارة وأشخاص القانون العام؛
- دعم ومواكبة المبادرات الشبابية للتشغيل الذاتي وإنشاء المقاولات، وتفعيل مقتضيات مرسوم الصفقات العمومية المتعلقة بتخصيص 20 في المائة للمقاولات المتوسطة والصغرى.

### الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة

- الشروع في تنزيل توصيات المناظرة الوطنية الثالثة حول السياسة الضريبية وإخراج القانون الإطار؛
- تحسين المداخيل الضريبية من خلال توسيع الوعاء الضريبي ومحاربة التملص والغش الضريبي والتهريب وإحداث نظام مركزي للفوترة على الصعيد الوطني؛
- الشروع في إنجاز المرحلة الثانية من مشروع إصلاح منظومة التقاعد من قطبين: قطاع عام وقطاع خاص؛
- إخراج القانون المتعلق بمنظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية وهيئات أخرى؛

- تفعيل مقتضيات القانون رقم 46.18 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- اعتماد مدونة الأملاك الخاصة للدولة، تتضمن مساطر ومعايير دقيقة لتدبيرها؛
- تطوير المنظومة القانونية المتعلقة بالحكامة والرقابة المالية:
- إعداد مشروع مرسوم متعلق بإصلاح نظام المحاسبة العمومية؛
  - إعداد مشروع مرسوم متعلق بإصلاح مراقبة نفقات الدولة؛
  - إعداد مشروع مرسوم متعلق بإصلاح تنفيذ مداخيل ونفقات الدولة بالخارج.
- مواصلة تفعيل نظام الأفضلية الوطنية في الصفقات العمومية؛
- مواصلة تعزيز وتسريع التدابير التي تخص تحسين آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- إعداد إطار قانوني للإشراف المنتدب على تنفيذ مشاريع التجهيزات العمومية (التدبير المفوض للمرافق العامة للدولة)؛
- ترسيخ الحكامة الجيدة في تدبير وتقييم الاستثمارات العمومية:
  - إعداد الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بنظام تدبير الاستثمارات العمومية وذلك من أجل تأطير مساطر التحديد والتقييم القبلي وتتبع التنفيذ والتقييم البعدي لمختلف مشاريع الاستثمار العمومي؛
  - مواصلة تطوير نظام مندمج لتدبير وتقييم الاستثمارات العمومية وتزويده بالوضعيات المحينة للتتبع المالي والعيني لمختلف المشاريع الاستثمارية ومتابعة تعميمه على القطاعات والمؤسسات.

## 3.إصلاح الإدارة وتحسين الخدمات العمومية

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

#### أولا-التحـــول التنظيمي

تفعيل ميثاق اللاتمركز الإداري-المرسوم رقم 2.17.618 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري (الجريدة الرسمية عدد 6738 بتاريخ 27 ديسمبر2018)

يحدد ميثاق اللاتمركز الإداري القواعد العامة للتنظيم الإداري للمصالح اللاممركزة للدولة، وكذا القواعد المنظمة للعلاقات القائمة بينها وبين ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم من جهة، وكذا علاقاتها بالجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية على مستوى الجهة أو على مستوى العمالة أو الإقليم من جهة أخرى. ولتنزيل مضامين هذا الميثاق، تم اتخاذ التدابير التالية:

- إعداد خارطة طريق لتنفيذ ورش اللاتمركز الإداري، والتي تروم مراجعة القوانين المنظمة للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الجهوي، ونظام المحاسبة العمومية والصفقات العمومية، بغاية مطابقتها مع أحكام الميثاق الوطني الجديد. وهي تتضمن 06 محاور للإصلاح و24 إجراء؛

- إصدار المرسوم رقم 2.19.40 بتحديد نموذج التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري بالجريدة الرسمية رقم 6746 مكرر بتاريخ 25 يناير 2019، كآلية تنظيمية لتتبع وتقييم ورش اللاتمركز الإداري، حيث يعتبر التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري وثيقة استراتيجية تحدد مجالات تنفيذ سياسة اللاتمركز الإداري داخل قطاع معين والمدى الزمني لإنجازها؛
- إحداث اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري، تحت رئاسة رئيس الحكومة، التي تتولى اقتراح التدابير اللازمة لتنفيذ التوجهات العامة لسياسة الدولة في مجال اللاتمركز الإداري، والسهر على تتبع تنفيذها، وتقييم نتائجها، وعلى اقتراح إحداث تمثيليات إدارية مشتركة على المستوى الترابي، وعلى المصادقة على مشاريع التصاميم المديرية للاتمركز الإداري؛
- إحداث لجنة تقنية لتتبع تنزيل مضامين الميثاق الوطني للاتمركز الإداري من خلال مواكبة القطاعات الوزارية لإنجاز التصاميم المديرية للاتمركز الإداري، والتي تمت المصادقة عليها من طرف اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري، ويتم تنزيلها تدريجيا من طرف القطاعات المعنية وفق برمجة زمنية تمتد على ثلاث سنوات(2020-2022)؛
- مراجعة المناظيم الهيكلية (المراسيم والقرارات) للقطاعات الوزارية المتعلقة بتنظيم مصالحها المركزية واللاممركزة؛
- إصدار قرار وزير الداخلية بشأن تنظيم الكتابة العامة للشؤون الجهوية؛
- إحداث لجنة التدبير الجهوي؛
- إحداث الكتابة العامة للشؤون الجهوية؛
- مراجعة النصوص المتعلقة بالتعيين في مناصب المسؤولية والمناصب العليا؛
- مراجعة النصوص المتعلقة بحركية موظفي الدولة بغرض تدعيم تحفيز إعادة الانتشار؛
- مراجعة مرسوم 30 أكتوبر 2008 في شأن تفويض الإمضاء؛
- تنظيم ملتقيات جهوية للتواصل والتحسيس بالتصور الجديد للإدارة اللاممركزة واختصاصاتها الجديدة؛
- تفعيل وتنزيل مقتضيات الاتفاقيات المبرمة مع بعض الجماعات الترابية في مجال تحسين الخدمات الإدارية وتقوية كفاءات الموارد البشرية في مجالات التدبير الحديث وتثمين الموارد البشرية، ودعم الإدارة الإلكترونية وتطوير الأنشطة المعلوماتية، وكذا تفسير النصوص القانونية والمنازعات، وتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية، وتحسين جودة الخدمات والاستقبال (الجماعات التابعة للمجال الترابي لجهة طنجة- تطوان- الحسيمة، مجموعة الجماعات الترابية «الأطلس» للمحافظة على البيئة والغابة وتنمية الموارد الطبيعية وتجهيز الجماعات بإقليم خنيفرة (22 جماعة)، المجالس الاقليمية الخمس بجهة درعة تافيلالت).

## إصلاح منظومة الوظيفة العمومية

استجابة للتوجيهات الملكية السامية التي جاءت في الرسالة التي وجهها صاحب الجلالة إلى المشاركين في الملتقى الوطني للوظيفة العمومية العليا بالصخيرات، المنظم بتاريخ 27 فبراير 2018، ووعيا بالاختلالات التي تكمن في طبيعة النموذج الحالي للوظيفة العمومية، الذي يرتكز على تدبير المسارات المهنية وعلى مفاهيم الهيئة والإطار والدرجة، تم تجميع المشاريع التي تهدف إلى تطوير منظومة الموارد البشرية ضمن رؤية إصلاحية لمراجعة منظومة الوظيفة العمومية تنبني على الانتقال من التدبير المرتكز على الدرجات إلى تدبير للمسارات مبني على الكفاءات، وقد تم تقديمها من طرف الحكومة خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 03 أبريل 2019.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم عرض موضوع إعادة هيكلة الوظيفة العمومية العليا خلال الجمع العام العادي للمجلس الأعلى للوظيفة العمومية الذي انعقد يوم الأربعاء 16 يناير 2019 بمقر المدرسة الوطنية العليا للإدارة. كما قام القطاع المعني بإعداد مخطط تنفيذي لترجمة مضامين الرؤية الإصلاحية إلى مشاريع وعمليات ملموسة، مجسدة في 22 مشروع، والذي تم عرضه خلال اجتماع مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 05 شتنبر 2019.

وفي هذا الإطار، تم إعداد مشاريع القوانين والمراسيم التالية:

- مشروع قانون بشأن إحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي الإدارات العمومية؛
- مشروع مرسوم مسطرة التعيين في المناصب العليا؛
- مشروع مرسوم في شأن كيفيات تعيين رؤساء الأقسام ورؤساء المصالح بالإدارات العمومية؛
- مشروع مرسوم في شأن مدونة قيم وأخلاقيات الموظف بالإدارات العمومية والجماعات الترابية ومستخدمي المؤسسات العمومية.

وبما أن الإصلاح المنشود يقوم على ثلاث مرتكزات أساسية أولها كفاءة الموظف، أصدر هذا القطاع خلال سنة 2019 التقارير التالية:

- تقرير عام حول التكوين المستمر بالإدارة العمومية؛
- دراسة وتتبع عدد من مشاريع المراسيم والقرارات لإحداث وتنظيم معاهد التكوين التابعة للقطاعات الوزارية 19 منها برسم سنة 2018 و18 برسم سنة 2019؛
- التقرير السنوي العام حول نتائج تتبع التغيب غير المشروع عن العمل بالإدارات العمومية برسم سنة 2018؛
- تقرير تركيبي متعلق بتقييم منظومة محاربة التغيب غير المشروع عن العمل بالوظيفة العمومية؛
- مشروع مرسوم التكوين المستمر.

وتفعيلا منها لالتزاماتها تجاه فئة الأشخاص في وضعية إعاقة وصونا لحقوقهم وكرامتهم وحقهم في التوظيف بالإدارات العمومية، نظمت الحكومة المباراة الموحدة الثانية الخاصة بهذه الفئة يوم 15 ديسمبر2019 تقدم إليها 1276 مرشحة ومرشحا لشغل 200 منصب مالي موزعين على الشكل التالي: 40 متصرفا من الدرجة الثانية و120 متصرفا من الدرجة الثالثة و40 تقنيا من الدرجة الثالثة موزعين على عدد من القطاعات الحكومية.

وفي إطار التدبير بالكفاءات، تم إعداد الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات بالإدارة العمومية: مصنف الوظائف

المرجعية الخاصة والمشتركة RECA، كآلية جديدة لتوحيد منهجية إعداد الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات بصورة موحدة شكلا ومضمونا، وهو ما يمكن الإدارة المغربية من المرور من تدبير بسيط وتقليدي للموظفين إلى تدبير حديث للموارد البشرية مبني على تدبير الكفاءات، وذلك بالضبط الدقيق للوظائف الممارسة وكذا الكفاءات المطلوبة لشغل هذه الوظائف.

وهنا تجدر الإشارة إلى الدراسة التي تم إنجازها في هذا الشأن، والتي حددت 215 وظيفة مرجعية منها 58 مشتركة بين جميع الإدارات و157 خاصة بكل إدارة على حدة، والتي تم إعداد البطائق الخاصة بها وتضمينها ضمن مصنف الوظائف المرجعية علاوة على وضع صنافة موحدة لوظائف الإدارة تضم 51 مجموعة مهنية.

## ثانيا-التحول التدبيري

### ميثاق المرافق العمومية

بالنظر للأهمية الخاصة التي أولاها البرنامج الحكومي لإصلاح الحكامة العمومية والارتقاء بمنظومتها التدبيرية، فقد شرعت الحكومة في اتخاذ تدابير تفعيل الأحكام الدستورية، ولاسيما الفصل 157، والتي تنص على الحكامة الجيدة التي يتعين ترتيبها وتجميعها في ميثاق للمرافق العمومية، الذي يشكل إطارا مرجعيا يضبط التزامات هذه المرافق، سواء على مستوى التنظيم أو على مستوى التسيير، مع تحديد الضمانات المؤطرة لعلاقة المرفق العمومي بالمرتفقين من خلال تحديد واجبات الموظف وحقوق المرتفق. ويتضمن هذا المشروع المهيكل لإصلاح الإدارة المبادئ الموجهة للعمل الإداري من أجل ترسيخ ثقافة المرفق العام ودعم النزاهة والمصداقية والحياد وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وفي هذا الاتجاه، تم برسم سنة 2019 إنجاز ما يلي:

- إعداد صيغة جديدة لمشروع ميثاق المرافق العمومية قصد عرضها على مسطرة المصادقة؛
- إعداد دراسة مقارنة من خلال الاطلاع على التجارب الدولية في هذا المجال، ودراسة وتحليل المنظومة القانونية الوطنية ذات الصلة؛
- تقاسم مضامين ميثاق المرافق العمومية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتاريخ 12 فبراير 2019؛
- إعداد صيغة جديدة لمشروع الميثاق في شكل مشروع قانون رقم 54.19 ودراستها من قبل القطاعات المعنية خلال شهر يونيو 2019؛
- المصادقة على مشروع الميثاق خلال اجتماع مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 04 يوليوز 2019، مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المثارة بشأنه؛
- إيداع مشروع القانون بمثابة ميثاق المرافق العمومية بمكتب مجلس النواب بتاريخ 30 غشت 2019؛
- تقديم مشروع قانون بمثابة ميثاق المرافق العمومية للجنة العدل بمجلس النواب بتاريخ الثلاثاء 03 دجنبر2019؛
- مصادقة مجلس النواب على مشروع قانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية في جلسته العامة المنعقدة يوم الثلاثاء 11 فبراير2020.

## تطوير الحماية الاجتماعية للموظف

يتمثل المشروع في إرساء منظومة قانونية متكاملة تتعلق بتعزيز الحماية الاجتماعية للموظفين العموميين وتوفير الشروط السليمة للعمل داخل الإدارة لتمكينهم من القيام بمهامهم على أحسن وجه. وفي هذا الإطار، تم:

- إعداد مشروع قانون بشأن إحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي الإدارات العمومية التي لا تتوفر على مؤسسات للأعمال الاجتماعية وإحالته على الأمانة العامة للحكومة من أجل عرضه على مجلس الحكومة؛
- إعداد مشروع القانون المتعلق بالحوادث والأمراض التي يتعرض لها المنخرطون في نظام المعاشات المدنية؛
- إعداد صيغة أولية لمشروع قانون يتعلق بالصحة والسلامة المهنيتين والوقاية من الأخطار في العمل؛
- قرار مشترك لوزير الاقتصاد والمالية ووزير إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية رقم 1670.19 صادر في 24 ماي 2019 بتتميم قائمة التعويضات والمكافآت الخاضعة للاقتطاع من أجل المعاش بمقتضى نظام المعاشات المدنية؛
- المراسيم المتعلقة بنتائج الحوار الاجتماعي.

## برنامج تحسين الخدمات العمومية

عمل قطاع إصلاح الإدارة من منطلق شمولي ورؤية استراتيجية، وفق برنامج عمل واضح، على إعداد التدابير والآليات التقنية والقانونية الكفيلة بضمان الحصول على الخدمات الإدارية في آجال معقولة، وبالتالي معالجة إشكالية الآجال غير المحددة للخدمات الإدارية لكونها تشكل مدخلا رئيسيا لتحسين علاقة الإدارة بالمتعاملين معها سواء كانوا أشخاصا ذاتيين أو مقاولات، حيث تم:

- مواكبة تنزيل مقتضيات المرسوم المتعلق بالإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها؛
- مواصلة تدوين 26 خدمة إدارية متعلقة بالمقاولة على البوابة الوطنية للمقاولة «www.business-procedures.ma» على مستوى كل جهات المملكة وترجمة الخدمات المدونة باللغة الفرنسية إلى اللغة العربية؛
- اعتماد قانون رقم 19-55 حول تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، والذي يهدف إلى وضع المبادئ العامة والأسس المنظمة للمساطر والإجراءات الإدارية المتعلقة بالخدمات المقدمة للمرتفقين، الذي ينص على ضرورة تدوين ونشر الإدارات لجميع المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية داخل أجل 6 أشهر من دخول القانون حيز التنفيذ. وتجدر الإشارة إلى أن هذا القانون تم إعداد مشروعه بالتنسيق مع وزارة الداخلية، وتم عرضه على اجتماع مجلس الحكومة المنعقد يوم الخميس 4 يوليوز2019، ثم أحيل على مجلس النواب بتاريخ 30 غشت 2019 حيث وافق على مشروع القانون بالإجماع في جلسته العامة المنعقدة يوم الثلاثاء 14 يناير2020، وحظي بموافقة مجلس المستشارين بالإجماع في جلسته العامة ليوم الثلاثاء 4 فبراير2020؛
- إنجاز دراسة حول وضع تصور لنظام قياس جودة الخدمات العمومية، ينبني على مبدأ الالتزام بمعايير

الجودة، وتتبع تنفيذ الالتزامات من خلال معطيات ومؤشرات رقمية، حيث تم في هذا الصدد إعداد النسخة الأولى من بوابة إلكترونية تمكن الإدارات المنخرطة في هذا النظام من تتبع تنفيذ الالتزامات ونشر المعطيات والمؤشرات المرتبطة بها للعموم؛

- اعداد دليل خاص بنظام المداومات المعتمد لدى بعض الإدارات العمومية الذي تم نشره على موقع الخدمات العمومية service-public.ma من أجل توفير المعلومات ذات الصلة وتمكين المواطنين من قضاء أغراضهم الإدارية خارج أوقات العمل.

## البرنامج الوطني لتحسين الاستقبال

في سياق المجهودات المبذولة لتفعيل مضامين البرنامج الوطني لتحسين الاستقبال بالمرافق العمومية، تم إعداد منظومة الاستقبال «إدارتي» كرزنامة تتضمن «ميثاق الاستقبال بالإدارة العمومية» بالتزاماته العشر(10) اتجاه المرتفق، و«الإطار المرجعي» لحسن الاستقبال، بالإضافة الى «الدليل المنهجي» الذي يحدد المشاريع والتدابير العملية التي يتعين على كل إدارة مراعاتها لضمان تحقيق التزاماتها. وفي هذا الإطار، تم:

- إنجاز الدراسات التشخيصية ومخططات العمل الخاصة والتصاميم الهندسية لتحسين فضاءات الاستقبال بالمواقع النموذجية (اختيار 6 مواقع إدارية لتنزيل نموذج الاستقبال)؛
- تأطير ورشات حول الاستقبال الشخصي والإلكتروني بجماعات واد لاو، تطوان، خنيفرة، زاكورة، ورززات، مراكش؛
- إعداد مسودة مشروع مرسوم بشأن تحسين استقبال المرتفقين للحصول على الخدمات العمومية؛
- إعداد مشروع منشور لتحسين الاستقبال بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية؛
- إنجاز الدراسة الخرائطية للمكاتب الأمامية بجهة فاس- مكناس، وقد تم تقديم خلاصاتها يوم 05 يوليوز 2019؛
- إعداد تصور من أجل إحداث مركز مشترك للخدمات الإدارية بجهة فاس-مكناس؛
- إعداد ميثاق الاستقبال Charte accueil ووضع الإطار المرجعي لتجويد الاستقبال Référentiel accueil ومجزوءة التكوين الخاصة بالاستقبال؛
- المواكبة التقنية للمندوبية العامة لإدارة السجون لتحسين الاستقبال الشخصي بالمؤسسة السجنية «عكاشة» بالدار البيضاء.

## تأهيل التواصل المؤسساتي العمومي على مستوى القطاعات الوزارية

وعيا من قطاع إصلاح الإدارة بأهمية التواصل العمومي في دفع السياسات الحكومية وتطوير حكامتها، فقد تم مأسسة وتطوير التواصل العمومي من خلال:

- وضع سياسة دقيقة للتواصل العمومي بين الإدارة والمواطن تتلاءم وديناميةالإصلاح التي انخرطت فيها الحكومة وتواكب الجهود التنموية التي تبذلها؛

- إحداث شبكة لمسؤولي التواصل بالإدارات العمومية بهدف ضمان وحدة وتكامل رؤية التواصل العمومي بما يضمن الارتقاء بفعالية الاستراتيجيات القطاعية؛
- إعداد دليل للتواصل العمومي، يروم النهوض بوظيفة التواصل وتعزيز طابعها المهني، وكذا تطوير البيئة القانونية والتنظيمية للتواصل العمومي.
- إعداد تقرير حول التواصل العمومي بالإدارات العمومية بتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE.

## ثالثا-التحـــول الـــــرقـــمي

### المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للخدمات الإدارية

يروم هذا المشروع إلى ضبط مسارات التحول الرقمي للخدمات الإدارية، ورصد العناصر والجوانب الأساسية الموجِّهة لرقمنتها ورفع مستوى نضجها. ويرتكز في إعداده على وضع تصاميم قطاعية للتحول الرقمي للخدمات من طرف مختلف الإدارات المعنية، وذلك وفق نموذج يتم إصداره بموجب مرسوم حكومي، هو الآن في طور الإعداد من طرف المصالح المختصة. وقد تم تصميم المخطط التوجيهي وفق أربعة مكونات استراتيجية منسجمة فيما بينها، وتتضمن كلا من مبادئ العمل المعتمدة والأهداف المرجوة والفئات المستفيدة وبرامج العمل المزمع تنفيذها.
كما عمل هذا القطاع على إعداد مشروع قانون يتعلق بالإدارة الرقمية، بتعاون مع السلطة الحكومية المكلفة بالاقتصاد الرقمي، يضم المعايير القانونية لاعتماد وتعميم مبدأ الولوج المشترك ومواكبة تنزيل هذا المخطط، وتوفير بيئة ملائمة للتحول الرقمي للخدمات الإدارية.

ج.1. المساطر التي تم دعم رقمنتها

| المساطر التي تم دعم رقمنتها | عدد المساطر/ الخدمات | عدد الإدارات |
|---|---|---|
| دعم رقمنة مساطر الطاقة والمعادن | 53 | 01: وزارة الطاقة والمعادن والبيئة |
| دعم رقمنة مساطر الشكايات (القطاعات الوزارية) | 38 | 38: الوزارات والمندوبيات السامية |
| دعم رقمنة مساطر الشكايات | 78 | 78: المؤسسات والمقاولات العمومية |
| دعم رقمنة تبادل بيانات البطاقة الوطنية للتعريف | 06 | 02: المديرية العامة للأمن الوطني والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي |
| المجموع | 175 | 119 |

## تطوير منظومة تلقي ومعالجة وتتبع ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وتظلماتهم

### البوابة الوطنية للشكايات www.chikaya.ma

- انخراط جميع الوزارات بالبوابة الوطنية للشكايات (116)؛
- الإدارات أصبحت ملزمة بإعداد تقارير سنوية حول الشكايات والملاحظات والاقتراحات التي تم التوصل بها مصنفة حسب مجالات الخدمات العمومية. وفي هذا السياق، تم إعداد مشروع التقرير التركيبي السنوي حول الشكايات والملاحظات والاقتراحات برسم سنة 2018 بناء على معطيات البوابة الوطنية للشكايات والتقارير السنوية القطاعية المتوصل بها إلى غاية 4 يوليوز2019. وقد تم إحالة النسخة الأولى من التقرير التركيبي على السيد رئيس الحكومة بتاريخ 15 يوليوز 2019، ويتم حاليا إعداد نسخة محينة للتقرير التركيبي والذي يتم نشره للعموم؛
- الرد على أسئلة واستفسارات المواطنين المتعلقة بالخدمات الإدارية والشكايات من خلال مركز الاتصال والتوجيه الإداري عبر قنوات الاتصال المتاحة لعموم المواطنين، والمتمثلة في: الهاتف (الرقم الاقتصادي (080.200.3737) والرقم المختصر (3737) ومن خارج المغرب 212.537.67.99.06 +)، البريد الالكتروني وشبكة التواصل الاجتماعي فايسبوك عبر صفحة «إدارتي»:

**ج.2. المؤشرات الى غاية 13 فبراير 2020**

### جاهزية الخدمات الإدارية للتحول الرقمي

يهدف هذا البرنامج إلى توحيد الرؤية والمقاربة على مستوى القطاعات العمومية فيما يتعلق برقمنة الخدمات الإدارية وتقييم مستوى جاهزيتها الرقمية، وذلك من خلال اتخاذ التدابير التالية:

- إعداد الدليل المرجعي لتعريف وتصنيف الخدمات وقياس جاهزيتها الإلكترونية باللغتين العربية والفرنسية؛
- تكوين 87 إدارة عمومية حول هذا الدليل المرجعي من أجل تمكينها من جرد وتوثيق خدماتها الإلكترونية

وفق مفاهيم وضوابط موحدة؛

- جرد الخدمات الإجرائية الالكترونية وقياس مستوى جاهزيتها الإلكترونية وفقا للدليل المرجعي، حيث تم حصر ما مجموعه 453 خدمة إلكترونية لدى 87 إدارة شملها البحث الميداني؛
- تم إعداد تقرير الجاهزية الإلكترونية باللغتين العربية والفرنسية؛
- تم نشر نتائج الدراسة على موقع ويب (http://ereadiness.service-public.ma) وعرض تقرير الجاهزية الإلكترونية على الإدارات المعنية 11 يونيو 2019؛

## ج.3. مؤشرات تتبع بوابة الخدمات العمومية Service-Public.ma

المؤشرات إلى غاية 13 فبراير 2020

- عدد المساطر الادارية المنشورة: 803
- عدد الخدمات على الخط المدرجة: 207
- عدد الاستمارات المنشورة: 419
- المعدل الشهري للزيارات: 131518
- المعدل اليومي للزيارات: 4384

- مواصلة ودعم العمل ببوابة التشغيل العمومي» Emploi-Public.ma «، من خلال صيانة التطبيق الذكي لبوابة التشغيل العمومي، وتطوير فضاء جديد يمكن المديرية العامة للجماعات المحلية من المصادقة على قرارات مباريات التوظيف بالجماعات الترابية قبل نشرها، بالإضافة إلى تطوير خدمة الترشيح الإلكتروني على البوابة، وتقديم الدعم التقني المستمر لمستعملي البوابة؛
- رقمنة خدمة إيداع الترشيحات لمباريات التوظيف والمناصب العليا بالإدارات العمومية على البوابة

«emploi-public.ma»، التي تمكن من تبسيط مسطرتي التوظيف والتعيين في المناصب العليا من خلال تسهيل وتسريع عملية الترشيح لمباريات التوظيف والتعيين في المناصب العليا، كما تتيح هذه الخدمة للباحثين على وظيفة أو المترشحين للمناصب العليا، تعبئة استمارة ترشيحهم وإيداع الوثائق المطلوبة على الخط وكذا تتبعها. وقد بلغ عدد حسابات المستفيدين من هذه الخدمة أكثر من 10.000 حساب، فيما بلغ عدد الترشيحات الإلكترونية عبر البوابة 6650 ترشيح إلى حدود 30 أكتوبر 2019؛

### ج.4. مؤشرات تتبع بوابة التشغيل العمومي «www.emploi-public.ma»

**مؤشرات تتبع بوابة التشغيل العمومي**

**من 7دجنبر 2012 إلى 13 فبراير 2020**

- مجموع الزيارات: 53.453.633
- مجموع الزيارات عن طريق الهواتف المحمولة 19.821.211
- المعدل اليومي للزيارات: 26.469 زيارة في اليوم
- مؤشرات الترشيح الإلكتروني
- عدد الترشيحات الإلكترونية: 10351
- عدد المباريات التي تقترح الترشيح الإلكتروني: 46

- إغناء وتحيين بوابة البيانات المكانية للمرافق العمومية، بغاية تمكين عامة المواطنين من الحصول على البيانات المكانية ومعلومات الاتصال الخاصة بأكثر من 15797 مرفق عمومي، موزعة على مجموع التراب الوطني، مما يسهل عليهم الاتصال بهذه المرافق وتحديد أماكنها أثناء قيامهم بإجراءاتهم الإدارية.

## الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة

تماشيا مع الإرادة الراسخة التي تجد أجلى تعبيراتها في التوجيهات الملكية السامية، حيث أكد جلالته باستمرار وفي مختلف المناسبات، على ضرورة وضع الخدمة العمومية في صلب النموذج التنموي الذي تطمح إليه بلادنا، تواصل وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة -قطاع إصلاح الإدارة، عمليات تنفيذ الإصلاحات والأوراش التي برمجتها في الفترة الممتدة ما بين 2020 و2021، وهي كالتالي:

## تنزيل مقتضيات ميثاق اللاتمركز الإداري

- متابعة المصادقة على مشاريع التصاميم المديرية للاتمركز الإداري للوزارات المتبقية؛
- تنزيل خارطة طريق لتنفيذ ورش اللاتمركز الإداري التي تتضمن 06 محاور للإصلاح موزعة على 24 إجراء، من بينها:
  - الشروع في تنفيذ التصاميم المديرية وتتبع تنزيلها؛
  - مراجعة المناظيم الهيكلية (المراسيم والقرارات) للقطاعات الوزارية المتعلقة بتنظيم مصالحها المركزية واللاممركزة؛
  - مراجعة منظومة مراقبة أعمال تدبير الموارد البشرية على المستوى الجهوي؛
  - مراجعة المرسوم رقم 330.66 بسن النظام العام للمحاسبة العمومية؛
  - مراجعة القانون التنظيمي والمرسوم المتعلقين بالتعيين في المناصب العليا؛
  - إعداد مشروع قانون يتعلق بنظام الحركية بغرض تدعيم تحفيز إعادة الانتشار؛
  - إعداد مشروع مرسوم يتعلق بالولوج إلى الوظائف العمومية؛
  - مراجعة المرسوم المتعلق باللجان الإدارية المتساوية الأعضاء؛
  - مراجعة مرسوم 30 أكتوبر 2008 في شأن تفويض الإمضاء؛
  - تنظيم خرجات جهوية للتواصل والتحسيس بالتصور الجديد للإدارة اللاممركزة واختصاصاتها الجديدة؛
  - إعداد التقرير السنوي حول حصيلة أعمال اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري ونشره.

## إصدار ميثاق المرافق العمومية

- مواكبة مسطرة المصادقة على المشروع على مستوى البرلمان؛
- وضع برنامج عمل لتفعيل مضامين ميثاق المرافق العمومية؛
- إعداد المخطط الوطني والبرامج القطاعية لتفعيل الميثاق وتتبع تنفيذها؛
- وضع جهاز حكامة لتفعيل مضامين الميثاق؛
- تنظيم حملات تواصلية وتحسيسية على المستوى الوطني والمحلي حول الميثاق؛
- إعداد دلائل ودعامات توضيحية حول مضامين الميثاق.

## إصلاح منظومة الوظيفة العمومية

- مراجعة منظومي التعيين في المناصب العليا والتعيين في مناصب المسؤولية:
  - تطوير نظام معلوماتي خاص بشاغلي المناصب العليا ومناصب المسؤولية؛
  - إعداد نموذج تقرير تقييم شاغلي المناصب العليا ومناصب المسؤولية؛

- إعداد دليل « مسطرة تعيين في المناصب العليا ومناصب المسؤولية»؛
- إعداد مشروع مرسوم يتعلق بالتعيين في المناصب العليا؛
- إعداد مشروع مرسوم التعيين في مناصب المسؤولية.

- تطوير نظام مباريات التوظيف:
  - اعتماد الإطار المرجعي للوظائف والكفاءات بالإدارة؛
  - رقمنة مسطرة تنظيم المباريات بما فيها الاختبارات؛
  - إعداد دليل بيداغوجي للجن المباراة؛
  - إعداد مشروع مرسوم؛
  - إعداد مشروع قرار لرئيس الحكومة.
- تطوير منظومة تقييم أداء الموظف:
  - تنظيم لقاء دراسي حول «تطوير منظومة التقييم»؛
  - إعداد نموذج بطاقة «المقابلة المهنية»؛
  - إعداد مشروع مرسوم.
- تطوير منظومة التكوين المستمر:
  - إعداد تقرير عام حول التكوين المستمر؛
  - تنظيم لقاء دراسي؛
  - إعداد مشروع مرسوم.
- إعداد مشروع منشور حول رخص المرض؛
- إعداد مشروع قانون حول التغيب غير المشروع؛
- إعداد مشروع منشور تطبيقي للقانون المتعلق بالتغيب غير المشروع؛
- إعداد مشروع قانون لحماية الموظفين المبلغين عن أفعال الفساد بالإدارات العمومية؛
- إعداد مشروع قانون بمراجعة منظومة التصريح الإجباري بالممتلكات؛
- إصدار المرسوم المتعلق بمدونة قيم وأخلاقيات الموظف.

## تطوير الحماية الاجتماعية للموظف

- إعداد الإطار القانوني للحماية الاجتماعية:
  - مشروع قانون بشأن إحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي الإدارات العمومية؛
  - مشروع القانون المتعلق بالحوادث والأمراض التي يتعرض لها المنخرطون في نظام المعاشات المدنية؛
  - مشروع قانون يتعلق بالصحة والسلامة المهنيتين والوقاية من الأخطار في العمل.

- إعداد مشاريع المراسيم التطبيقية لقوانين الحماية الاجتماعية:
  - مشروع مرسوم تحدد بموجبه كيفيات تطبيق المقتضيات المتعلقة بالحوادث والأمراض التي يتعرض لها المنخرطون في نظام المعاشات المدنية.

## تأهيل التواصل المؤسساتي العمومي على مستوى القطاعات الوزارية

- تعميم دليل التواصل العمومي على الإدارات العمومية؛
- إعداد تصور جديد لمكانة ودور التواصل العمومي بالإدارة العمومية؛
- ترجمة هذا التصور إلى تدابير تنظيمية.

## مواصلة تنفيذ برنامج تحسين الخدمات العمومية

إعداد مشاريع المراسيم التطبيقية للقانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية:

- مشروع مرسوم بتحديد لائحة القرارات الإدارية التي يعتبر فيها سكوت الإدارة بمثابة موافقة بعد انقضاء الآجال القانونية؛
- مشروع مرسوم بتحديد لائحة القرارات الإدارية لإنجاز مشاريع الاستثمار والمحدد أجل تسليمها في 30 يوما؛
- مشروع مرسوم بتحديد كيفيات تدبير البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية؛
- تنظيم دورات تكوينية وحملات تواصلية وتحسيسية حول مضامين القانون؛
- إحداث اللجنة الوطنية لتبسيط المساطر.

تدوين ونشر 26 خدمة إدارية متعلقة بالمقاولة في البوابة الوطنية للمقاولة www.business-procedures.ma:

- تدوين ونشر 26 خدمة إدارية متعلقة بالمقاولة على مستوى جهة طنجة – تطوان– الحسيمة؛
- مراجعة وتنقيح وتحيين المحتوى المدون على مستوى البوابة الوطنية للمقاولة؛
- إعطاء الانطلاقة الرسمية للبوابة على مستوى جهة الدار البيضاء سطات من طرف السيد رئيس الحكومة؛
- تكوين فريق عمل خاص بالبوابة، يعنى بتدبير وتنشيط العلاقة مع الفاعلين المعنيين بالبوابة وتحيين محتواها والتواصل حولها؛
- إصدار الدليل العملي لتدوين الخدمات الإدارية وتعميمه على الإدارات العمومية.

## وضع بارومتر لقياس جودة الخدمات الإدارية

- ترجمة الدلائل التقنية المتعلقة بتفعيل آلية قياس جودة الخدمات إلى اللغة العربية؛
- مواصلة العمل على النظام المعلوماتي للبوابة الوطنية لقياس جودة الخدمات من خلال إضافة بعض الوظائف الجديدة؛

- إعداد دعائم خاصة للتواصل حول هذه الآلية؛
- تنظيم يوم دراسي للتعريف بهذه الآلية وأهميتها في مجال تجويد الخدمات؛
- مواكبة الإدارات العمومية في الانخراط في هذه الآلية؛
- تطوير بوابة وطنية خاصة بالمرتفق تعنى بنشر التزامات الإدارات فيما يخص مستوى جودة الخدمات المقدمة وكذا المؤشرات المرتبطة بها.

## تنزيل المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للإدارة العمومية

- وضع البرنامج التنفيذي لمخطط التحول الرقمي بتنسيق مع وكالة التنمية الرقمية والإدارات المعنية؛
- إصدار المرسوم التنظيمي لتأطير عملية إعداد وتتبع المخطط التوجيهي للتحول الرقمي؛
- تطوير النظام الالكتروني لإعداد وتتبع التصاميم القطاعية للتحول الرقمي للخدمات الإدارية؛
- مواكبة الإدارات للانخراط في النظام الإلكتروني لإعداد وتتبع إنجاز التصاميم القطاعية للتحول الرقمي للخدمات الإدارية.

## المنصة الحكومية للتكامل

- إتاحة الولوج المشترك للبيانات والمعلومات الادارية عبر المنصة الحكومية للتكامل GATEWAY-Gouvernemental؛
- إصدار مشروع القانون 41.19 المتعلق بالإدارة الرقمية؛
- إصدار النصوص التطبيقية لقانون الإدارة الرقمية.

## مواصلة تطوير منظومة تلقي ومعالجة وتتبع ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وتظلماتهم

- مواصلة مواكبة انخراط المؤسسات والمقاولات العمومية في البوابة الوطنية للشكايات؛
- إعداد نموذج التقارير القطاعية للشكايات؛
- إعداد دليل لتدبير شكايات وملاحظات واقتراحات المرتفقين.

# المحور الثالث

## تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة

يعتبر النسيج الإنتاجي والمقاولاتي محركا رئيسيا للاقتصاد، فالقطاعات الإنتاجية الثلاث تتكامل من أجل ضمان الأمن الغذائي، وفرص الشغل وباقي متطلبات الحياة الكريمة للمواطنين. لذلك، تعمل الحكومة على توفير مناخ ملائم لعملها من خلال برامج ومشاريع مهيكلة، وذلك عبر:

- دعم التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي وتحفيز الاستثمار؛
- تحفيز التشغيل؛
- تعزيز التنمية المستدامة والتأهيل البيئي؛
- تنمية العرض المائي.

# 1. دعم التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي وتحفيز الاستثمار

## 1.1. النهوض بالقطاع الصناعي

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

- شهد قطاع الصناعة بالمغرب نموًا مطردا خلال سنة 2019. وذلك عبر تعزيز تطوير القطاعات الصناعية من خلال إنشاء منظومات صناعية مبنية على مجموعة من العقود الموقعة بالتشاور مع المتخصصين. ولقد فاق عدد المنظومات التي تم توقيعها الخمسين منذ إطلاق مخطط التسريع الصناعي. ولقد مكنت هذه المنظومات من الرفع من إحداث مناصب الشغل بالقطاع الصناعي والرفع من رقم معاملاته الموجه للتصدير؛
- إطلاق المنظومة الصناعية ل PSA يوم 20 يونيو 2019، من قبل جلالة الملك نصره الله. هذا المشروع ذو البعد الوطني يحفز تطوير قطاع السيارات في المغرب ويعلو بعلامة «صنع في المغرب». ويعتبر هذا المشروع الذي لا مثيل له في إفريقيا مشروعا متكاملا والذي يغطي مجموع سلسلة القيم لصناعة السيارات؛
- وضع حجر الأساس للمصنع الجديد لشركة TDM Aerospace، والتي تعتبر شركة رائدة في مجال الطيران في المغرب برأسمال مغربي وموردا من الدرجة الأولى لشركة Boeing، باستثمار إجمالي يصل الى 93,1 مليون درهم، مع إحداث 191 فرصة شغل جديدة ومستقرة؛
- إطلاق المنظومة الصناعية - Bosch-Siemens Hausegräte كأول منظومة صناعية خاصة بقطاع المعدات الكهرو منزلية، والتي صممت من أجل توسيع قاعدة إنتاج موردي شركة BSH بالمغرب. ومن شأن المنظومة الصناعية لهذه الشركة أن تسمح بإحداث 2000 فرصة عمل، ورفع عائدات الصادرات إلى 150 مليون أورو من خلال تعبئة 15 مُورِّدا في أفق سنة 2023 ورفع قيمة الاستثمارات إلى 25 مليون أورو؛
- العمل على إعداد إطار قانوني خاص بالمناطق الصناعية حيث تمت صياغة مشروع النص القانوني؛

- إنجاز دراسة من أجل إعداد المخطط الوطني المندمج للمناطق الصناعية؛
- إنجاز دراسات الجدوى المالية والتقنية على مستوى 10 مناطق صناعية؛
- تعبئة الوعاء العقاري اللازم لإنجاز المشاريع التجريبية في إطار الميثاق الثاني مع الهيئة الأمريكية لتحدي الألفية بكل من حد السوالم والخيايطة وبوزنيقة والشروع في إنجاز أشغال التهيئة خارج الموقع؛
- تحديد الحاجيات من الكفاءات حسب المنظومة الصناعية ومستوى التكوين والسنة والجهة، كما عملت الوزارة الوصية بشراكة مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والجمعيات المهنية المعنية على إعداد عروض تكوين شاملة ومندمجة للاستجابة لهذه الحاجيات، مما يساهم في إعطاء رؤية واضحة سواء للفاعلين في مجال التكوين خصوصا مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل أو للطلبة من خلال توجيههم إلى التكوينات التي تخول لهم ولوج سوق العمل في المستقبل.

## الإصلاحات والأوراش المبرمجة للسنة الرابعة

- جذب مصنعي سيارات جدد من أجل الوصول إلى حجم إنتاج مليون سيارة سنويا؛
- العمل على تطوير سلسلة القيمة بقطاع صناعة السيارات وجذب الاستثمارات في الأقطاب الاقتصادية الجديدة بالمغرب؛
- إطلاق المنظومة الصناعية المتعلقة بمحرك الطائرات؛
- مواصلة تطوير المنظومات الصناعية مع إعطاء الأولوية للأنشطة غير الموجودة في المغرب وكذا مواصلة تطوير المنظومة الصناعية «Boeing» التي تهدف إلى تطوير قاعدة موردي Boeing (المرتبة 1 أو المرتبة 2) في المغرب؛
- استقطاب المستثمرين في مجال المنسوجات وذلك عبر جرد احتياجات المدخلات للمنظومات الصناعية المحددة:
- استقطاب 11 جهة فاعلة رئيسية في قطاع الغزل والنسيج أو المنتج النهائي لقطاع الغزل والنسيج من البلدان التالية: الصين، الهند، تركيا، البرتغال؛
- مواصلة استقطاب مشاريع استثمارية جديدة في جل قطاعات الصناعة (فاعلين وطنيين، استثمارات أجنبية مباشرة)؛
- وضع مشروع النص القانوني الخاص بالمناطق الصناعية في مسطرة المصادقة؛
- إعداد ملف طلب العروض من أجل انتقاء الشركاء الخواص الذين يتكلفون بإنجاز وتدبير المشاريع التجريبية في إطار الميثاق الثاني مع الهيئة الأمريكية لتحدي الألفية، وانتقاء الشركاء والتوقيع على اتفاقيات الشراكة وذلك من أجل الشروع في إنجاز الأشغال بداية الفصل الأخير من سنة 2020؛

- المساهمة في تفعيل خريطة الطريق المتعلقة بتطوير التكوين المهني حيث تم إعداد خرائط التكوين لمدن المهن والكفاءات لكل من جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، درعة-تافيلالت، مراكش-اسفي، كلميم-واد نون، الدار البيضاء-سطات، بني ملال-خنيفرة، فاس-مكناس وداخلة-واد الذهب؛
- تتبع مسطرة المصادقة على مشروع تعديل النظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات.

## 2.1. دعم قطاع التجارة

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

- العمل على إعداد الاستراتيجية الوطنية لتنمية التجارة، حيث اعتمدت الوزارة على نهج تشاركي وتشاوري من خلال تنظيم منتديات جهوية بشراكة مع غرف التجارة والصناعة والخدمات، كما نظمت المنتدى المغربي للتجارة الذي أسفر عن 1505 توصية تهم 15 محور من ضمنها تعزيز التنافسية، التغطية الاجتماعية، إدماج التجارة المتجولة، التكوين، أسواق الجملة، حماية المستهلك، تشجيع علامة «صنع في المغرب»، تطوير قطاع التجارة في إطار الجهوية المتقدمة، الحكامة وتنسيق أعمال تطوير وترويج الصادرات، الخ.

### الإصلاحات والأوراش المبرمجة للسنة الرابعة

- الشروع في تفعيل مخطط تنمية التجارة الجديد لا سيما الشق المتعلق بتسريع وضع نظام التغطية الاجتماعية للتجار المستقلين.

## 3.1. النهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة وتحفيز الصادرات المغربية ودعم التحول الرقمي

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

#### مواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والنهوض بنظام المقاول الذاتي

- العمل على تحسين تنافسية المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وإحداث مناصب شغل من خلال دعم الاستثمار التنموي. حيث تم اختيار 62 مشروعا باستثمار إجمالي يبلغ 997 مليون درهم ومناصب شغل مرتقبة تصل إلى 11561 منصب (من ضمنها 5438 منصب شغل مباشر )؛
- إطلاق منصة رقمية للمقاولات الناشئة «Startuphub»؛
- تقديم الدعم التقني والأنظمة المعلوماتية؛

- تقوية المكتسبات ومتابعة عمليات النهوض بنظام المقاول الذاتي بتعاون مع الشركاء على مستوى مختلف جهات المملكة، حيث تم تلقي 142.597 طلب تسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي في حين يبلغ عدد المسجلين 118.496. وقد تم بلوغ هذه الأهداف بفضل الجهود المبذولة، خاصة من طرف مغرب المقاولات حيث تم تنظيم أكثر من 450 لقاءا تحسيسيا وتعبئة أكثر من 33000 مشاركا بالتعاون مع مختلف الشركاء وذلك على المستويين الجهوي والوطني.

## تحفيز الصادرات المغربية

- إنجاز 189 نشاطا ترويجيا لفائدة 15 قطاعاً في 35 سوق عن طريق 7 أصناف من الأنشطة الترويجية تتمثل في المعارض المتخصصة، نشاطات ذات طابع مؤسساتي كالمؤتمرات، الندوات، الزيارات الميدانية، المعارض التجارية الدولية، لقاءات الأعمال B2B، أيام الموردين، وأسفرت الأنشطة التي تم تنظيمها عن مواكبة 623 مقاولة على الصعيد الدولي مع تسجيل 10.378 اتصال عمل وتنظيم 275 زيارة ميدانية.

## دعم التحول الرقمي

- مواصلة إعداد مشروع القانون المتعلق بالإدارة الإلكترونية ومشروع المرسوم المتعلقة بالمنصة الحكومية للربط البيني بين الإدارات؛
- إحداث لجنة الحق في الحصول على المعلومة في 13 مارس 2019؛
- إطلاق دراسة تهدف إلى وضع برنامج عمل وطني بغية تطوير البيانات المفتوحة ببلادنا خلال السنوات المقبلة.

## الإصلاحات والأوراش المبرمجة للسنة الرابعة

## مواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

- إطلاق المنصة الإلكترونية لإنشاء ومواكبة المقاولات؛
- تتبع تنفيذ المشاريع الاستثمارية المستفيدة من مختلف تدابير المواكبة؛
- مواكبة المستثمرين أثناء المراحل المرتبطة بإنجاز مشاريعهم الاستثمارية) تقديم التدابير، إعداد ملفات الاستثمار، تحديد العروض المناسبة، تقديم منح دعم الاستثمار... )؛
- تحسين برنامج «انطلاقة» الموجه لتمويل ومواكبة المقاولات الصغيرة وحاملي المشاريع وتعزيز العروض الحالية بمنتوجات جديدة؛
- تنزيل مقتضيات القانون رقم 18-15 المتعلق بالتمويل التعاوني.

### تحفيز الصادرات المغربية

مواصلة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لتشجيع الصادرات المغربية وجذب المستثمرين الأجانب من خلال التعاون مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين في الخارج وكذا مع السفارات الأجنبية الموجودة في المغرب للقيام بأعمال مشتركة لترويج الاستثمارات والصادرات.

### دعم التحول الرقمي

- الاستمرار في تفعيل استراتيجية المغرب الرقمي 2020؛
- إنشاء قاعدة تكنولوجيا لكل من التعاونيات والمقاول الذاتي لدعم ومواكبة الشركات الناشئة؛
- وضع نظام التطبيب عن بعد في المغرب مع جدول النشر حسب المنطقة ونوع المرض؛
- إطلاق أربعة أوراش مهيكلة:
  - الربط البيني: وهو عبارة عن منصة للتبادل البيني تمكن من ربط قواعد المعطيات للإدارات العمومية؛
  - المختبر الرقمي: مختبر رقمي داخل وكالة التنمية الرقمية يعتمد في اشتغاله على طرق مرنة من أجل رقمنة سريعة للخدمات العمومية؛
  - الذكاء الصناعي: يصبو إلى وضع منظومة شمولية خاصة بالذكاء الصناعي الرقمي للأميين عن طريق وضع محرك للمحادثات؛
  - الإطار القانوني: تحيين الإطار القانوني بنصوص قانونية جديدة وإجراء تعديلات على النصوص الحالية من اجل تفعيل أوراش العمل المتعلقة بالوكالة فيما يخص التحول الرقمي؛
  - الجيل الرقمي: وضع برنامج تكوين وطني خاص بالمجال الرقمي يشمل كل من التعليم العالي، والتكوين المهني والتكوين المستمر.

## 4.1. تحديث منظومة الاستثمار وتقوية القدرات التدبيرية للمراكز الجهوية للاستثمار

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

### ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، تم الشروع في تفعيل خطة مندمجة وطموحة لإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار ولمنظومة تدبير وتحفيز الاستثمار على المستوى الجهوي. ومن أجل تنزيل هذا الورش الإصلاحي على أرض الواقع، تم إصدار القانون رقم 18-47 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار

واعتماد المرسوم التطبيقي له والشروع في تنفيذ مقتضياته.

يرتكز إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار على ثلاث محاور أساسية ومتكاملة تتجسد في:

- أولا: إعادة هيكلة هذه المراكز من خلال تحويلها إلى مؤسسات عمومية، وتوسيع نطاق اختصاصاتها لتشمل المعالجة المندمجة لملفات الاستثمار، والمواكبة الشاملة لحاملي المشاريع وللمقاولات والمساهمة الفعالة في التحفيز الاقتصادي للجهة، وتحسين العرض الترابي المتعلق بالاستثمار؛
- ثانيا: إحداث اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار عبر دمج كافة اللجان الجهوية السابقة المرتبطة بالاستثمار؛
- ثالثا: تبسيط المساطر المرتبطة بملفات الاستثمار على المستويين الجهوي والمركزي.

بالموازاة مع اعتماد القانون رقم 47.18، قامت وزارة الداخلية باتخاذ مجموعة من الإجراءات قصد إعطاء انطلاقة قوية لعمل هذه المراكز عبر:

- تحديد وتوصيف الخدمات المقدمة من طرف المركز للمستثمرين والمقاولات؛
- إعداد المخطط التنظيمي لهذه المراكز وآليات اشتغالها كمؤسسات عمومية؛
- تعزيز الموارد البشرية والمالية للمراكز الجهوية للاستثمار؛
- انتقاء وتعيين مدراء جدد للمراكز الجهوية للاستثمار من ذوي الخبرة والكفاءات العالية؛
- وضع مخطط شامل لرقمنة خدمات وآليات تدبير هذه المراكز والشروع في تطبيقه.

كما تم إطلاق أوراش هيكلية موازية لتبسيط المساطر ورفع العراقيل التي تعيق العملية الاستثمارية، وذلك من خلال:

- إعداد قائمة أولية تتكون من 50 اختصاصا متعلقا بالتراخيص اللازمة لإنجاز مشاريع الاستثمار يتم نقلها من الإدارات المركزية إلى المستوى اللاممركز؛
- إعداد مشروع القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية والذي تمت المصادقة عليه من طرف البرلمان وينتظر نشره بالجريدة الرسمية.

تبعا لصدور النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمراكز الجهوية للاستثمار، باشرت هذه المراكز أنشطتها بعقد الاجتماعات الأولى لمجالسها الإدارية خلال شهر دجنبر سنة 2019 والتي تم خلالها المصادقة على المخطط التنظيمي وعلى أنظمة التدبير وعلى برامج العمل والميزانية برسم سنة 2020. إضافة إلى ذلك، تم إطلاق منصة إلكترونية تمكن المستثمر من الاطلاع على المساطر الإدارية وإيداع ملفه الاستثماري وطلبات الرخص المتعلقة به بطريقة إلكترونية وتتبع مراحل دراسته ومآله.

## تسريع البت في المشاريع الاستثمارية على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار

تضمن ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار عددا من الإجراءات الجديدة الهامة الكفيلة بتسريع وتيرة المعالجة والبت في المشاريع الاستثمارية من خلال:

- إحداث اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار عبر دمج كافة اللجان الجهوية السابقة المرتبطة بالاستثمار بهدف

تحسين مساطر اتخاذ القرار وضمان معالجة مندمجة ومتسقة لملفات الاستثمار؛

- تحديد أجل أقصاه شهر واحد من أجل إحالة ملفات الاستثمار المودعة لدى المراكز الجهوية للاستثمار إلى اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار من أجل البت فيها؛
- اتخاذ اللجنة الجهوية قراراتها داخل أجل أقصاه 30 يوما من تاريخ إحالة ملف المشروع إليها من قبل مدير المركز الجهوي للاستثمار؛
- انعقاد اجتماعات اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار على الأقل مرة كل أسبوع للاستجابة بسرعة وفعالية لطلبات المستثمرين؛
- اتخاذ القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وتعليل كل رفض للطلبات وتبليغه للمعنيين بالأمر؛
- إلزامية القرارات المتخذة على مستوى هذه اللجنة بالنسبة لكافة أعضائها وللهيئات الممثلين لها؛
- تتبع تنفيذ قرارات اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار من قبل المراكز الجهوية للاستثمار؛
- إتاحة إمكانية الطعن في قرارات اللجنة أمام اللجنة الوزارية للقيادة التي يرأسها السيد رئيس الحكومة، مع فتح المجال للمعني بالأمر من أجل تقديم تظلمه الاستعطافي أمام والي الجهة.

وقد تم الشروع في تفعيل الإجراءات المذكورة منذ شهر دجنبر 2019، بالموازاة مع دخول القانون رقم 47.18 حيز التنفيذ، حيث باشرت اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار على صعيد كل جهة عقد اجتماعاتها مرة على الأقل كل أسبوع تم خلالها الشروع في تدارس ومعالجة ملفات الاستثمار واتخاذ القرارات بشأنها داخل الآجال المحددة، طبقا لمقتضيات القانون رقم 47.18 السالف الذكر.

في نفس السياق، تم إطلاق منصة إلكترونية تمكن المستثمر من الاطلاع على المساطر الإدارية وإيداع ملفه الاستثماري وطلبات الرخص المتعلقة به بطريقة إلكترونية وتتبع مراحل دراسته ومآله، كما تمكن من معالجة مندمجة لملفات الاستثمار بين المركز الجهوي للاستثمار وباقي الإدارات والمؤسسات الممثلة على مستوى اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

## إجراءات أخرى تحفيز الاستثمار

- وضع إطار قانوني منظم للبنوك التشاركية: تحديد المواصفات التقنية لمنتج الاستصناع، بمنشور أصدره والي بنك المغرب بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان وبعد الرأي بالمطابقة الصادر عن المجلس العلمي الأعلى ونشره في الجريدة الرسمية 23 ماي 2019.
- تعبئة العقار لفائدة المشاريع الاستثمارية:
- تعبئة ما يناهز 10.177 هكتارا استفاد منها 202 مشروع استثماري (خارج مخطط المغرب الأخضر) لدعم المخططات القطاعية والبرامج الجهوية والاستثمار المنتج مع توقع إحداث 19.785 منصب شغل؛
- تعبئة نحو 1458 هكتارا تخص 19 مشروعا عن طريق طلبات العروض في إطار الشراكة الفلاحية بين القطاعين

العام والخاص مع توقع إحداث 554 منصب شغل.

## الإصلاحات والأوراش المبرمجة للسنة الرابعة

### تقوية القدرات التدبيرية للمراكز الجهوية للاستثمار

مواصلة العمل على تفعيل مقتضيات القانون رقم 18-47 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار أساسا من خلال:

- تعزيز المراكز الجهوية للاستثمار بالموارد البشرية المؤهلة وذات الخبرة والكفاءة في مجال الاستثمار والمقاولة والتحفيز الترابي وتفعيل الهياكل التنظيمية لهذه المراكز المصادق عليها من طرف مجالسها الإدارية؛
- تنفيذ المراكز الجهوية للاستثمار لبرامج عملها برسم سنة 2020 وإعداد مخططات خاصة فيما يتعلق بالمواكبة الشاملة لحاملي المشاريع وللمقاولات، لاسيما الصغرى منها والمتوسطة والصغيرة جدا، وبالتحفيز الاقتصادي للجهة وتقديم وتسويق عرض ترابي لجلب الاستثمار وكذا بالمساهمة مع الجهات والإدارات والهيئات المعنية في إعداد وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاستثمار وإنعاشه وتشجيعه والتحفيز عليه وتنزيل الاستراتيجيات القطاعية الوطنية المتعلقة بالاستثمار على صعيد الجهات؛
- تفعيل وتطوير عرض الخدمات المقدمة من قبل المراكز الجهوية للاستثمار لفائدة المستثمرين وحاملي المشاريع والمقاولات وفق الاختصاصات الجديدة المخولة لهذه المراكز؛
- مواصلة تنفيذ المخطط المتعلق برقمنة خدمات وآليات تدبير المراكز الجهوية للاستثمار، وتطوير المنظومة المعلوماتية CRI-INVEST التي تمكن المستثمر من الاطلاع على المساطر الإدارية، وإيداع ملفه الاستثماري وطلبات الرخص المتعلقة به بطريقة إلكترونية وتتبع مراحل دراسته ومآله؛
- إعداد مؤشرات النجاعة لتقييم أداء ومردودية هذه المرافق.

### تسريع البت في المشاريع الاستثمارية على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار

- مواصلة العمل على تفعيل مقتضيات القانون رقم 18-47 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار والذي تضمن عددا من الإجراءات الكفيلة بتسريع وتيرة البت في المشاريع الاستثمارية وتسليم التراخيص الإدارية المرتبطة بها؛
- نشر القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية وإعداد النصوص التطبيقية له. هذا القانون تضمن عددا من التدابير المتعلقة بضمان شفافية وتبسيط المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية وتحديد آجال قصوى (60 يوما) يتعين على الإدارات تسليم القرارات الإدارية المطلوبة داخلها، مع تقليص هذا الحد الأقصى إلى 30 يوما فيما يتعلق بمعالجة طلبات المرتفقين المتعلقة بالقرارات الإدارية

الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار؛

- تتبع تفعيل التدابير المتعلقة بنقل وتفويض الاختصاصات المتعلقة بالتراخيص اللازمة لإنجاز مشاريع الاستثمار من الإدارة المركزية إلى المصالح اللاممركزة للقطاعات الوزارية وفق التصاميم المديرية للاتمركز الإداري التي تم اعتمادها.

## 5.1. مواصلة وتعزيز الاستراتيجيات القطاعية الخاصة بالقطاعات الفلاحية والصيد البحري

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

#### مجال الفلاحة

يمثل مخطط المغرب الاخضر رافعة أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتنمية المستدامة وقدساهم في إحداث تحول هيكلي في القطاع الفلاحي. حيث مكن من تحقيق عدة إنجازات برسم 2019 كان لها أثر ملموس على المواطنين والاقتصاد الوطني.

**1. مشاريع الفلاحة التضامنية**

**الدعامة الثانية:**

فيما يخص حصيلة سنة 2019، فقد تم رصد ما يقارب 2,9 مليار درهم، تهم 588 مشروعا يخص الدعامة الثانية للفلاحة التضامنية، منها 154 مشروعا جديدا و434 مشروعا في طور الانجاز. وقد بلغت إنجازات سنة 2019 ما يلي:

- غرس 43 ألف هكتار من الأشجار المثمرة؛
- إحداث وتجهيز 53 وحدة لتثمين المنتوج الفلاحي؛
- بناء 148 كلم من السواقي؛
- تحسين المراعي على مساحة 5 ألاف هكتار وإحداث 139 نقطة ماء لتوريد الماشية؛
- إنجاز 82 كلم من المسالك من أجل فك العزلة وتسهيل عملية تسويق المنتوج الفلاحي.

**تسويق المنتوجات المجالية:**

- تأهيل المجموعات المنتجة: مواكبة 50 مجموعة منتجة تضم 97 تعاونية وأزيد من 2.200 فلاح؛
- إنشاء المنصات اللوجستيكية والتجارية: مواصلة تتبع تشغيل المنصتين بكل من مكناس والحسيمة؛
- تسويق المنتوجات المجالية في القنوات الحديثة: توقيع اتفاقية شراكة جديدة مع أسواق السلام وتسجيل 25 مجموعة منتجة تضم أزيد من 1.100 فلاح؛
- ترويج المنتوجات المجالية على الصعيد الوطني: تنظيم مشاركة 303 مجموعة منتجة تمثل 733 تعاونية في الدورة الرابعة عشر للمعرض الدولي للفلاحة بالمغرب أبريل 2019؛

- ترويج المنتوجات المجالية على الصعيد الدولي: تنظيم مشاركة 76 مجموعة منتجة في التظاهرات الدولية تضم 194 تعاونية تمثل أزيد من 7.140 فلاح.

**2. الدعامة الأولى**

مكنت عملية الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص من تعبئة ما يناهز 5.900 هكتار من الأراضي الفلاحية (منها 84% من أراضي الجموع و16% من أراضي الدولة) باستثمار مرتقب يقدر ب 683 مليون درهم مع إحداث حوالي 2.520 منصب شغل مرتقب.

اما فيما يخص حصيلة مشاريع التجميع الفلاحي، فقد تم منح شهادات التجميع لفائدة 5 مشاريع من بينها مشروعين تمت ملاءمتهما حسب النصوص الجاري بها العمل و3 مشاريع جديدة التي حصلت على شهادات التجميع. وقد همت هذه المشاريع 217 فلاح مجمَّع على مساحة تقدر ب 5.000 هكتارا.

**3. تطوير سافلة سلاسل الانتاج الفلاحي**

في سنة 2019 تم تقييم العقد-البرنامج الخاص لتنمية قطاع الصناعات الغذائية الذي تم التوقيع عليه بين الحكومة والتنظيمات المهنية المعنية للفترة 2017-2021. وعلى إثر ذلك تم التوقيع مع الوزارات المعنية وبتنسيق مع المهنيين على ملحق لهذا العقد البرنامج الذي عرف إدخال تعديلات تهم أساسا توجيه الدعم حسب طلبات المستثمرين وكذا تقوية بعض سلاسل الإنتاج.

وفيما يخص سير تنزيل مقتضيات هذا العقد، فقد استقبلت مصالح وزارتي الفلاحة والصناعة الى متم شهر فبراير 2020 حوالي 217 مشروعا استثماريا في مجالات تثمين وتحويل المنتجات الفلاحية بقيمة استثمار تفوق 5,6 مليار درهم. وستمكن هذه المشاريع من خلق حوالي 32.000 منصب شغل.

**4. تطوير التعليم والتكوين والبحث والاستشارة الفلاحية**

البحث الزراعي: استمرارية الأنشطة في برنامج البحث على المدى المتوسط 2017-2020 للمعهد الوطني للبحث الزراعي التي تهم سلاسل مخطط المغرب الأخضر، إلى 6 برامج و18 مشروعا.

التعليم العالي الفلاحي: بلغ عدد المسجلين 2.615 منها 75% بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، 19% بالمدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس و6% بالمدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين. وبلغ عدد خريجي 2018-2019 ما مجموعه 515 (44 أجنبيا) من بينهم 451 مهندسا و64 طبيبا بيطريا.

**التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي:**

- تكوين 5.078 متدربا منهم 1.690 تقني متخصص و1.020 تقني و2.368 عامل مؤهل و4.122 متدرج؛
- الرفع من مستوى التكوين في بعض المؤسسات حيث أصبحت منظومة التكوين تضم 24 معهدا للتقنيين المتخصصين في الفلاحة و15 معهدا تقنيا للفلاحة و15 مركزا للتأهيل الفلاحي؛
- تتمة أشغال إحداث مركز جديد للتأهيل الفلاحي بالقصر الكبير وبناء مركزين جديدين للتكوين المهني الفلاحي بالرحامنة وجرسيف، وإحداث نظام معلوماتي جديد لتدبير وتتبع وتوجيه جهاز التكوين المهني الفلاحي.

**الاستشارة الفلاحية:**

- **منح 358 اعتمادا للاستشارة الفلاحية شملت مختلف جهات المملكة. كما تم تأطير60 إطارا وزاريا و360 عضوة بالتعاونيات؛**
- **تأطير أزيد من 426.951 فلاح من طرف المستشارين الفلاحيين، بعدد إجمالي من تدخلات الاستشارة الفلاحية وصل إلى أكثر من 54.000؛**
- **تدخل بأكثر من 7.500 عملية استشارة فلاحية لفائدة 67.000 فلاح وفلاحة لمواكبة مشاريع الفلاحة التضامنية ولحوالي 13.000 لمواكبة برامج الاقتصاد في مياه السقي ول 4.500 فلاح من أجل تسهيل عملية ولوجهم للاستفادة من الدعم في إطار صندوق التنمية الفلاحية؛**
- **إنجاز أكثر من 1.300 عملية استشارة فلاحية لفائدة 26.000 مستفيد ومستفيدة من أجل الوصول إلى الهدف المحدد من خلال هذا البرنامج لتأمين مساحة 1 مليون هكتار؛**
- **توقيع ثلاث اتفاقيات استراتيجية تهم قطاع الطاقة النظيفة والنجاعة الطاقية وعملية تمليك مليون هكتار من الأراضي السلالية.**

**5. مواصلة المشاريع في مجال الري**

- **مواصلة أشغال مشروع الشراكة مع القطاع الخاص لري المنطقة الساحلية أزمور البئر الجديد، والى حدود 2019 تم اتمام الأشغال بشبكة الربط بنسبة 100%، بالإضافة الى إنجاز حوالي 50% من شبكة توزيع مياه السقي وكذا اكتتاب 2.380 هكتار من الاراضي الفلاحية المعنية؛**
- **مواصلة وانطلاق أشغال التجهيز الهيدروفلاحي على مساحة 67 ألف هكتار في إطار برنامج توسيع الري من خلال إنهاء أشغال التجهيز الهيدروفلاحي الخارجي لتوسيع الري على مساحة 12.500 هكتار. حيث بلغت المساحة الإجمالية التي انتهت بها أشغال التجهيز الهيدروفلاحي الخارجي إلى حوالي 33.180 هكتار إلى أواخر 2019؛**
- **مواصلة أشغال عصرنة الري بدوائر الري الكبير على مساحة 45.200 هكتار من أجل التحويل الجماعي إلى الري الموضعي وانطلاقها على مساحة 25.700 هكتار حيث تم إنهاء الأشغال على مساحة 23.830 هكتار بالإضافة إلى مواصلة الأشغال على مساحة 21.370 هكتار وكذا انطلاق الأشغال على مساحة 22.700 هكتار؛**
- **مواصلة تحويل نظم السقي التقليدي إلى نظم السقي الموضعي على 50 ألف هكتار سنويا، حيث تم، إلى غاية متم 2019، تجهيز مساحة 425 ألف هكتار بالسقي الموضعي منها 35 ألف هكتار خلال 2019؛**
- **مشاريع النصوص التطبيقية للقانون رقم 13-113 المتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية حيث تم اصدار 4 مراسيم و8 قرارات ونشرها بالجريدة الرسمية.**

**6. برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي**

- **في مجال فك العزلة عن العالم القروي: تم بناء 749 كلم وصيانة 952 كلم من الطرق القروية وبناء 769 كلم من المسالك القروية بالإضافة الى إنجاز 71 منشأة فنية ليصل عدد المنشآت المنجزة في إطار هذا البرنامج 95 منشأة فنية.**
- **في مجال تعزيز البنية التحتية التعليمية بالعالم القروي: تم بناء 101 منشأة تعليمية وإنجاز 787 عملية تأهيل وإعادة بناء منشآت تعليمية؛ بالإضافة الى اقتناء 249 وسيلة نقل مدرسي وتجهيز 8 مؤسسات تعليمية.**
- **في مجال تعزيز البنية التحتية الصحية بالعالم القروي: تم بناء 138 من المراكز والمستوصفات الصحية والمنازل الوظيفية بالإضافة الى تأهيل أو إعادة بناء 133من المراكز والمستوصفات الصحية وكذا انجاز 36 عملية تجهيز للمراكز الصحية واقتناء 123 سيارة إسعاف أو وحدة طبية.**
- **في مجال تزويد الساكنة القروية بالماء الشروب: تمت صيانة 460 كلم من شبكة التزويد بالماء الصالح للشرب وانجاز5461 عملية للتزويد عبر الربط الفردي والمختلط وعبر النفورات؛ بالإضافة الى اقتناء 26 شاحنة مزودة بصهريج لتزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب وانجاز 63 منظومة لتزويد الدواوير به.**
- **في مجال ربط الساكنة القروية بالشبكة الكهربائية: تمت كهربة 131 دوار وتوسيع شبكة الكهرباء ذات الضغط المنخفض على 137 كلم؛ بالإضافة الى اقتناء 796 منظومة للطاقة الشمسية وإنشاء محطة فرعية بقدرة 160 كيلو فولط أمبير منذ انطلاق البرنامج.**

## مجال الصيد البحري

**يعتبر قطاع الصيد البحري عنصرا مهما في النشاط الاقتصادي للمملكة ويستفيد هذا القطاع من استراتيجية للتنمية «هاليوتيس» تمتد إلى أفق سنة 2020 تهدف إلى إرساء أسس حديثة وتنافسية:**

- **إخضاع 96% من الكميات المفرغة لإجراءات استدامة المصايد، كمخططات التهيئة؛**
- **العمل بعشرين (20) مخططاً لتهيئة المصايد الوطنية مقابل مخطط واحد يهم مصيدة الأخطبوط قبل سنة2007، مع خفض نشاط الصيد في المناطق الساحلية المهددة؛**
- **استمرار تعزيز البحث العلمي في الصيد البحري من أجل دعم وتتبع مخططات تهيئة المصايد ومواكبة الاستراتيجية الوطنية لتطوير تربية الأحياء البحرية؛**
- **الشروع في إنجاز مخطط تهيئة وتنمية تربية الأحياء البحرية ببحيرة مارشيكا؛**
- **إطلاق طلب لإبداء الاهتمام يخص إنجاز مشاريع تربية الأحياء البحرية على اليابسة بإقليم الجديدة وسيدي بنور؛**
- **تشجيع الاستثمارات في مجال تربية الأحياء البحرية، فقد بلغ عدد المشاريع المرتقب إنجازها والتي تم**

انتقاؤها بعد إطلاق نداءات إبداء الاهتمام حوالي 256 مشروعاً تهم 3955 هكتارا، وباستثمارات مرتقبة تصل إلى 1663 مليون درهم، منها 116 مشروعاً خاصاً بتعاونيات صغار الصيادين والمقاولين الشباب؛

- استمرار العمل بمنظومة المصادقة على المصطادات حيث تم الشروع في تطوير برنامج معلوماتي جديد خاص بمسطرة المصادقة على المصطادات وذلك للرفع من الوظائف الرقابية للتطبيق المعلوماتي ومواكبة المقتضيات القانونية في إطار محاربة الصيد غير القانوني؛
- صياغة إجراءات ضريبية تحفيزية تهدف إلى إحداث مناخ واعد للاستثمار بقطاع تربية الأحياء البحرية على الصعيد الوطني؛
- إنهاء أشغال بناء وتجهيز نقطة التفريغ المجهزة بكوريزم (تزنييت) وإموران (أوريرر)، حيث بلغ عدد نقط التفريغ المجهزة وقرى الصيد 44 إضافة إلى 3 مشاريع مبرمجة أو في طور الإنجاز؛
- تعزيز جاذبية أسواق بيع السمك بالموانئ عبر برنامج إنشاء 11 سوقاً للسمك من الجيل الجديد، حيت تم إنهاء أشغال سوق الدار البيضاء وطنجة خلال سنة 2019، فيما يتوقع إنهاء إنجاز سوق السمك بإقليم الصويرة أواخر سنة 2020؛
- إنهاء أشغال بناء اسواق طنجة، إنزكان وتطوان لبيع السمك بالجملة ضمن برنامج إنشاء 10 أسواق لبيع السمك بالجملة وذلك من أجل هيكلة ودعم السوق الداخلي؛
- إطلاق دراسة متعلقة بمسالك التسويق والسبل الكفيلة بتثمين أفضل للمنتجات خلال عمليات البيع بالجملة؛
- متابعة تنفيذ برنامج تعميم استعمال الصناديق الموحدة ويصل الأسطول الى أزيد من 6 ملايين صندوق، بما ساهم في تحسين مناولة الأسماك على مستوى سفن الصيد الساحلي وسلسلة التوزيع؛
- تم خلال 2019 تجهيز القوارب العاملة بالبحر الأبيض المتوسط ب 8.727 صندوقا عازلا للحرارة لفائدة 2909 قارب صيد تقليدي بهدف ضمان جودة المنتجات البحرية؛
- استمرار تتبع نشاط قوارب الصيد التقليدي، عبر برنامج تحديد هوية القوارب بواسطة نظام ترددات الراديو RFID والذي شمل 18.107 قارب صيد نشيط، أي بنسبة 100%؛
- إنشاء وتجهيز أربعة وحدات صحية إضافية عززت العشرين (20) وحدة التي تم إنشاؤها بتعاون مع وزارة الصحة بموانئ الصيد البحري؛
- مواكبة تعاونيات الصيد البحري عبر برامج مختلفة تخص بالأساس تقوية قدرات أعضاء المكاتب الإدارية وتشجيع تبادل الخبرات؛
- تقوية الكفاءات البشرية من خلال اعتماد «المقاربة باعتبار الكفاءات» وتنويع عرض التكوين ليشمل تربية الأحياء المائية وصناعات الصيد البحري؛
- تقوية وسائل البحث وإنقاذ الأرواح البشرية بالبحر.

## قطاع والمياه والغابات

**1. يعد تقديم استراتيجية غابات المغرب 2020-2030، التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، من الإصلاحات الكبرى التي ميزت السنة الثالثة من الولاية الحكومية. وقد ارتكزت الاستراتيجية الجديدة على أربع محاور رئيسية**

- **إحداث نموذج جديد بمقاربة تشاركية تجعل من الساكنة الشريك الأول في التدبير، ويمر هذا عبر إحداث أكثر من 200 منظمة محلية لتنمية الغابات والتعاقد مع الساكنة، حول برامج تشاركية من أجل حماية 50.000 هكتار من الأشجار المغروسة سنويا، وإنشاء شبكة جديدة للتنشيط الترابي تضم أكثر من 500 منشط من أجل لعب دور للوساطة مع الساكنة المحلية، وكذلك تشجيع عقود كراء حق القنص لفائدة الجمعيات والشركات تبعا لدفتر التحملات؛**
- **تدبير وتطوير الفضاءات الغابوية حسب مؤهلاتها، وذلك بتشجيع الاستثمار الخاص على مساحة 120.000 هكتار من أشجار الأوكاليبتوس والصنوبر، مع تحديد التزامات المتدخلين من القطاع الخاص، وكذلك تهيئة وتثمين شبكة المنتزهات الوطنية العشر من أجل إعطاء انطلاقة فعلية للسياحة البيئية؛**
- **تطوير وتحديث المهن الغابوية عن طريق إنشاء مشاتل غابوية حديثة بمواصفات عصرية بشراكة مع القطاع الخاص، وذلك مع الحرص على المحافظة على الخاصية الوراثية للغابات المغربية. كما تشكل رقمنة وسائل تدبير القطاع وتطوير وتنمية المسارات التقنية الغابوية أحد ركائز هذا المحور؛**
- **إصلاح مؤسساتي للقطاع عن طريق إحداث وكالة المياه والغابات، ووكالة المحافظة على الطبيعة.**

**2. حصيلة أهم الإنجازات ذات الأثر الملموس على المواطنين والاقتصاد الوطني**

- **دعم المجهودات المبذولة في مجال تجديد 35.000 هكتارا من الغابات والمساهمة في تنمية المناطق القروية والجبلية المتواجدة بالفضاءات الغابوية أو بجوار الغابات، وذلك انطلاقا من الدراسات والمخططات والبرامج المتعلقة بتهيئة كل من الأحواض المائية، التشجير وتجديد الغابات الطبيعية، الوقاية من الحرائق ومكافحتها، المناطق المحمية، الصيد والقنص ومحاربة التصحر؛**
- **برمجة وإنجاز مشاريع مصاحبة للعمليات التقنية والتي تتوخى منها الوزارة الوصية تنويع وضمان مداخيل إضافية للساكنة المجاورة للغابات عبر استثمار المؤهلات الطبيعية المتوفرة، وعبر برامج غرس الأشجار المثمرة وتوزيع خليات النحل، وتشجيع السياحة البيئية وتثمين المنتوجات المحلية، وكذا تحسين ظروف عيش الساكنة القروية عبر مشاريع فك العزلة عنها بفتح وصيانة المسالك الغابوية. ولقد وجب التأكيد على أن كل هاته المشاريع ذات الأثر الملموس على المواطنين قد تم إنجازها بتنسيق مع كل الأطراف المعنية من جماعات محلية ومنتخبين ومجتمع مدني؛**
- **في إطار تنظيم ممارسة حق الرعي بالغابة مع ضمان التدبير المستدام للمراعي الغابوية ونجاح عملية**

التشجير، تم توزيع ما يعادل 25 مليون درهم كمنح للمقاصة (الناتجة عن تسييج مساحة 101.500 هكتار) لفائدة 175 جمعية وتعاونية رعوية، تم مواكبتها إلى حدود شهر فبراير 2020، تضم أكثر من 15.000 منخرطا في 100 جماعة قروية؛

- تفعيلا لبرنامج فتح وصيانة شبكة المسالك الغابوية (20.503 كلم)، ونظراً للأثر الاجتماعي المترتب على فتح المسالك الغابوية وإعادة تأهيلها، فقد تميزت سنة 2019 بفتح 117 كلم وصيانة 350 كلم من المسالك؛
- فيما يخص تزويد ساكنة المناطق القروية والجبلية المحيطة بالغابات بمادة حطب التدفئة، سهرت الوزارة على تفعيل تدخلات متكاملة لتكثيف الإنتاج والعرض من الموارد الغابوية عبر تفعيل مخططات تهيئة الغابات في الشق المتعلق باستغلال الموارد الكفيلة بتوفير حطب التدفئة، والقيام بالأشغال الحراجية على مساحة 15.344 هكتار بميزانية تزيد عن 20 مليون درهم إلى حدود شهر فبراير 2020.

## الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة

### مجال الفلاحة

#### 1. مشاريع الفلاحة التضامنية

**الدعامة الثانية**

يشتمل برنامج العمل على 125 مشروعا جديدا تتوزع على 11 جهة، وتهم سلاسل الانتاج النباتي ب 92 مشروعا تشمل أساسا أشجار الزيتون (39 مشروعا) واللوز (20 مشروعا)، و33 مشروعا لسلاسل الانتاج الحيواني، تهم بالخصوص اللحوم الحمراء (11 مشروعا) وتربية النحل (11 مشروعا). وقد تم برمجة 3,7 مليار درهم لهذا الشأن.

**تسويق المنتوجات المجالية**

- إطلاق برنامج جديد لمواكبة 50 مجموعة منتجة وتسجيل مجموعات جديدة؛
- العمل على تقوية وتوسيع ولوج المنتوجات المجالية خاصة إلى الأسواق الكبرى والمتوسطة؛
- مواكبة المجموعات المنتجة للمشاركة في المعارض الوطنية والجهوية وتنظيم مشاركتها في المعارض والتظاهرات الدولية.

#### 2. الدعامة الأولى

يهم برنامج تعبئة العقار الفلاحي في إطار عملية الشراكة حول أراضي الدولة 271 مشروعا على مساحة تعادل 6.573 هكتارا لتصل المساحة المعبئة في متم 2020 إلى 151.600 هكتارا موزعة على 1.960 مشروع.

أما فيما يخص مشاريع التجميع، فمن المرتقب إرساء 27 مشروع تجميع جديد، تهم 800 فلاح على مساحة تقارب 5.000 هكتار و9.000 رأس ماشية مجمَّعة ليصل العدد في سنة 2020 إلى 90 مشروعا باستثمار اجمالي مرتقب قدره 15 مليار درهم، تهم 186.000 هكتار و130.000 رأس ماشية لفائدة 56.200 فلاح مجمَّع.

### 3. تطوير التعليم والتكوين والبحث والاستشارة الفلاحية

#### البحث الزراعي

- تطوير نماذج زراعية مستدامة لإدارة فعالة للموارد والإنتاجية المثلى للمحاصيل والثروة الحيوانية؛
- الحفاظ على التنوع البيولوجي لدعم القدرة التنافسية للقطاعات الزراعية؛
- نقل التكنولوجيا والاتصال والدعم للمشورة الزراعية وتطوير تكنولوجيات ما بعد الحصاد؛
- تتبع برامج البحث والتنمية المنجزة في إطار المكانيزم التنافسي للبحث والتنمية والإرشاد وفتح باب المنافسة لبحوث جديدة، وكذا برامج البحث على المدى المتوسط 2017-2020 المنجزة من طرف المعهد الوطني للبحث الزراعي والقيام بإشراك الفاعلين لإعداد برنامج 2021-2024.

#### التعليم العالي

- تكوين ما مجموعه 2600 طالبا في مؤسسات التعليم العالي الفلاحي؛
- توقع تخرج 532 من بينهم 473 مهندسا و59 طبيبا بيطريا وتعزيز ودعم برنامج مركز الدكتوراه؛
- إنشاء قطب التعليم العالي الفلاحي المتعدد الاختصاصات الذي يشمل 3 مؤسسات للتعليم العالي الفلاحي؛
- مواصلة الأشغال لإنجاز البنيات التحتية الضرورية للرفع من الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي.

#### التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي

- تكوين 5.330 متدربا منهم 1.746 تقني متخصص و1.060 تقني و2.524 عامل مؤهل بالإضافة إلى 5.200 متدرج في المهن الفلاحية من بينهم 1.200 متدرجة؛
- عصرنة التكوين عبر إرساء برنامج لرقمنة التكوين وتنمية المهارات اللغوية والتواصلية والذاتية للمتدربين وتفعيل النظام المعلوماتي الجديد وإنجاز برنامج تكوين المكونين حول هندسة التكوين وفي المهن الفلاحية الجديدة؛
- تتمة أشغال إحداث المركزين الجديدين للتكوين المهني الفلاحي بالرحامنة وجرسيف وإحداث المعهد الوطني للتكوين المهني الفلاحي تبعا للتوجيهات الملكية السامية؛
- القيام بأوراش عمل لتفعيل الاستراتيجية الجديدة 2020-2030.

#### الاستشارة الفلاحية

- تحديد هدف الوصول إلى ما يناهز 1.300مستشارا معتمدا؛
- وضع البرنامج التكويني السنوي لفائدة المستشارين الجدد؛
- مراجعة القانون 12-62 المنظم لهيئة المستشارين الفلاحين الخواص وإدراج بعض التعديلات الضرورية؛

- تكوين وتأطير 90 إطارا وزاريا و480 من النساء العضوات بالتعاونيات الفلاحية؛
- مواصلة تأطير ومواكبة الفلاحين وتحسيسهم بأهمية العمليات التقنية والممارسات الفلاحية الجيدة ومواكبة المشاريع المهيكلة منها برنامج الدعامة الثانية والبرنامج الوطني لتحفيز إحداث التعاونيات المقاولاتية والخدماتية...؛
- تنظيم منتديات إقليمية لإحداث وتحفيز التعاونيات الفلاحية المقاولاتية والخدماتية للفلاحين الشباب؛
- تعزيز شبكة مراكز الاستشارة الفلاحية بمراكز متنقلة للاستشارة الفلاحية؛
- قيادة عمليات الاستشارة الفلاحية في إطار المخططات الفلاحية الجهوية مع اعتماد السلسلة كمدخل وإعطاء الأولوية لمشاريع الدعامة الثانية؛
- العمل بمخططات العمل الجهوية السنوية للاستشارة الفلاحية حسب الرؤية الجديدة للاستشارة الفلاحية؛
- مواصلة برنامج تكوين وتقوية قدرات المستشارين الفلاحيين؛
- إنجاز مرجعيات تقنية وتقنية اقتصادية حسب خصوصية الجهات وسلاسل الإنتاج؛
- تنزيل القانون 13-113 المتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية.

**4. مواصلة المشاريع في مجال الري**

- مواصلة أشغال مشروع الشراكة مع القطاع الخاص لري المنطقة الساحلية أزمور البئر الجديد، وإلى حدود فبراير 2020 تم إنجاز حوالي 90 % من شبكة توزيع مياه السقي، بالإضافة الى اكتتاب 2.700 هكتارا من الاراضي الفلاحية المعنية؛
- مواصلة إنجاز البرنامج الوطني لتنمية المراعي وتنظيم الترحال عبر إحداث 180.000 هكتارا من المحميات الرعوية وغرس 6.700 هكتار من الشجيرات العلفية وتهيئة 130 نقطة ماء وتهيئة 400 كلم من المسالك الرعوية، مع مواكبة هذا البرنامج بآليات تنزيل القانون رقم 13-113 المتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية؛
- مواصلة أشغال التجهيز الهيدروفلاحي على مساحة 38 ألف هكتارا بمدارات الري: سايس وبوذنيب والشطر الثاني من سبو الأوسط، وانطلاقها على مساحة 4200 ألف هكتارا في إطار برنامج توسيع الري؛
- مواصلة أشغال عصرنة الري بدوائر الري الكبير على مساحة 45.200 هكتار من أجل التحويل الجماعي إلى الري الموضعي وانطلاقها على مساحة 25.700 هكتار من أجل التحويل الجماعي إلى الري الموضعي حيث تم إنهاء الأشغال على مساحة 37.540 هكتارا بالإضافة إلى مواصلة الأشغال على مساحة 33.700 هكتارا.

## مجال الصيد البحري

- إصدار المرسوم رقم 2.18.722 في فاتح صفر 1441 (30 شتنبر 2019) يتعلق بمخططات تهيئة وتدبير المصايد؛
- تطوير المحميات البحرية التي يبلغ عددها الحالي 3، حيث تمت برمجة دراسة لوضع معدات التشوير لهذه المحميات خلال سنة 2020؛
- اقتناء باخرة للبحث العلمي متعددة الاختصاصات بهدف دعم الرصد العلمي للموارد البحرية ودراسة الوسط البحري؛
- مشروع اقتناء آليتين متحكم فيهما عن بعد بهدف دعم دراسة الموارد الساحلية ودراسة الأعماق البحرية والرصد العلمي تبلغ تكلفته حوالي 4 ملايين درهم؛
- استمرارية العمل بنظام رصد أسطول الصيد الساحلي وأعالي البحار عبر الأقمار الاصطناعية واستمرارية تطبيق المخطط الوطني لمراقبة أنشطة الصيد البحري خلال 2020 وفق المخططات الجهوية المنزلة قصد تدبير وتنظيم ونجاعة أفضل لمنظومة المراقبة؛
- تطوير البرنامج المعلوماتي الخاص بمسطرة المصادقة على المصطادات وذلك للرفع من الوظائف الرقابية للتطبيق المعلوماتي ومواكبة المقتضيات القانونية في إطار محاربة الصيد غير القانوني؛
- إعداد صيغة جديدة لمشروع قانون رقم 19-59 يتعلق بتربية الأحياء البحرية، تم نشر المشروع في البوابة الإلكترونية للأمانة العامة للحكومة وتتم المصادقة النهائية عليه خلال سنة 2020؛
- المصادقة على تصاميم التهيئة الخاصة بتربية الأحياء البحرية على مستوى الشريط الساحلي الممتد من «سيدي عابد» إلى «إمسوان» والشريط الساحلي الممتد من «كلميم» إلى «بوجدور» وبحيرة «مارشيكا»؛
- الاستمرار في تفعيل مخططات التهيئة الخاصة بتربية الأحياء البحرية مع إصدارات جديدة؛
- الشروع في دراسة تحديد المواقع الصالحة لتربية الأحياء البحرية على اليابسة بالمنطقة الممتدة من سيدي إفني إلى عين بيضا. من أجل التشجيع ومرافقة الطلب على الاستثمار في مشاريع تربية الأحياء البحرية، تتميز سنة 2020:
  - المواكبة التقنية لإنجاح 250 مشروعا، منها 115 مشروعا لفائدة المقاولين الشباب وتعاونيات الصيد التقليدي، وتشمل هذه المواكبة أيضا كل التداريب الضرورية لتأهيل حاملي هذه المشاريع؛
  - دعم تعاونيات صغار الصيادين والمقاولين الشباب للشروع في إنجاز مشاريعهم لتربية الأحياء البحرية بتمويل يناهز 134 مليون درهم؛
  - إنجاز الدراسات اللازمة من أجل تحديد المتطلبات فيما يخص البنيات التحتية الموازية على اليابسة.
- متابعة «البرنامج الوطني لتهيئة الساحل» من خلال إنشاء قرى الصيد ونقط التفريغ المجهزة كأقطاب صغيرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يتم الشروع، خلال 2020، ببناء نقطة التفريغ بتروكوت ومتابعة بناء نقطة جديدة بإيفري إيفوناسن (الناظور).

- إعادة تهيئة بعض مكونات مناطق الصيد بقرى الصيادين؛
- وفي إطار تعميم برنامج تجهيز قوارب الصيد بصناديق عازلة للحرارة، يتم خلال 2020 تجهيز قوارب الصيد التقليدي على الشكل التالي:
  - القوارب العاملة بين أصيلة والعرائش بحوالي 999 صندوق عازل للحرارة لفائدة 333 قارب ويقدر الغلاف المالي بحوالي 2 مليون درهم؛
  - القوارب العاملة بشمال المحيط الأطلسي الممتدة من القنيطرة إلى الصويرة 12.744 صندوق لفائدة 4248 قارب صيد، ويقدر الغلاف المالي بحوالي 25 مليون درهم؛
  - القوارب العاملة بالمنطقة البحرية لأكادير ب 4.395 صندوق لفائدة 1465 قارب صيد، ويقدر الغلاف المالي بحوالي 5.8 مليون درهم.

## قطاع المياه والغابات

في إطار تفعيل قانون المالية لسنة 2020، تبلغ الميزانية الإجمالية المخصصة لقطاع المياه والغابات 1.86 مليار درهم (بما فيه تكاليف الموظفين). وتمكن هذه الميزانية من تنفيذ برنامج الاستثمار المتعلق بالقطاع وكذا احترام الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب الاتفاقيات الملكية والبرنامج الحكومي للفترة 2017-2021. ترمي هذه الميزانية تنفيذ مختلف برامج القطاع في مجال محافظة وتنمية الموارد الغابوية ومكافحة التصحر. بحيث أن هذه البرامج تستهدف التنمية المستدامة للنظم الإيكولوجية وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجالات ذات الأولوية.
بالنسبة للسنة المالية 2020، تتمثل المكونات الرئيسية لبرنامج عمل القطاع فيما يلي:

- تحفيظ المساحات الغابوية وإنجاز الدراسات التقنية والخرائطية على مساحة 500.000 هكتار؛
- فتح وصيانة 1.500 كيلومتر من المسالك الغابوية المندمجة في مشاريع إعادة التشجير وتهيئة الاحواض المنحدرة؛
- إعادة تأهيل وصيانة ما يقرب 267 مسكنا غابويا، ومسكنا ومبنا إداريا؛
- إعادة التشجير والتخليف وتحسين المراعي على مساحة 50.000 هكتار؛
- إنتاج حوالي 30 مليون من الشتائل الغابوية وتحديث أربعة مشاتل؛
- صيانة المغروسات القديمة على مساحة 24.000 هكتار؛
- منح تعويضات مقابل حماية الغابات لفائدة الساكنة المستغلة على مساحة تقدر ب 108.100 هكتارا؛
- تهيئة ما يناهز60 غابة في المجال الحضري والمحيطة بالمدن على مساحة تقدر ب 40.000 هكتارا؛
- مواصلة تهيئة 10 منتزهات وطنية على مساحة تقدر ب772.000 هكتارا و32 موقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية على مساحة تقدر ب 150.000هكتارا؛
- مواصلة حماية الوحيش ومواطنه؛
- شراء 20 مركبة إضافية لمكافحة الحرائق، وتطوير وصيانة 80 نقطة مياه، وفتح وبناء 600 كيلومتر من خنادق

مكافحة الحرائق، وتجنيد أكثر من 1.500 من العاملين لمراقبة الحرائق؛

- المعالجة البيولوجية للوديان التي يتم إجراؤها على مساحة 50.000 هكتار مع المعالجة الميكانيكية بحجم 277.500 م 3؛
- تثبيت وصيانة حوالي 800 هكتارا من الكثبان الساحلية والداخلية في المناطق ذات الأولوية بالأقاليم الجنوبية؛
- إعادة توطين محميات الصيد بصغار الحجل (50.000 وحدة)؛
- تهيئة 12 محمية ملكية للصيد؛
- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية صيد الأسماك في المياه الداخلية وتربية الأسماك وذلك لبلوغ إنتاج سنوي يناهز 50.000 طن على المستوى الوطني في أفق 2024؛
- تعزيز مساهمة قطاع تربية الأسماك وتحسين مساهمة انتاجه في تنمية العالم القروي.

## 6.1. تعزيز النموذج الطاقي المغربي وتحديث القطاع المعدني

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

في مجال الكهرباء والطاقات المتجددة، تم استكمال النصوص التطبيقية للقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء، كما تم صياغة نص قانوني يحدد شروط وأحكام إعطاء التراخيص للراغبين في الإنتاج الذاتي، بالإضافة إلى إعداد مشروع تعديل القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة. كما تم كذلك إعداد الاتفاقية الثلاثية التي تحدد كيفيات عملية نقل الأنشطة المتعلقة بالطاقات المتجددة من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب إلى الوكالة المغربية للطاقة المستدامة. بالإضافة إلى إعداد مشروع قانون يتعلق بإجراء خاص بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة لصالح المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب. كذا مشروع قانون بشأن منح الصفة الضبطية للأعوان المحلفين بالمكتب والمكلفين بمراقبة المخالفات وتحرير محاضر المعاينة.

كما تمت صياغة مشروع مرسوم بتطبيق القانون رقم 38.16 بخصوص تتبع المشاريع التي تم تطويرها في إطار القانون رقم 13.09. وتمت مواصلة إنجاز الدراسة المتعلقة بإعداد «مدونة الشبكة» والدراسة المتعلقة بتحديد قدرات الشبكات الكهربائية ذات الجهد الجد العالي والعالي والمتوسط لاستقبال مشاريع إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة. كما تمت كذلك صياغة مشروع قانون متعلق بتنظيم مهنة الكهربائي المعتمد.

وفي إطار تقوية وسائل إنتاج الطاقة الكهربائية، تم تشغيل المحطة الحرارية الثانية ديزل للداخلة بقدرة 22 ميغاواط بتكلفة 444 مليون درهم. أما بالنسبة للقدرة الكهربائية المنشأة من مصادر متجددة، فقد بلغت حوالي 3700 ميغاواط، أي ما يمثل 34 % من القدرة المنشأة، وهي تساهم حاليا بحوالي 20 % في تلبية الطلب الكهربائي.

تم في مجال الطاقة الريحية منح التراخيص لإنجاز الحقلين الريحين افركات وغراد الجراد من طرف الخواص في إطار القانون رقم 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة، بقدرة إجمالية تصل إلى 160 ميغاواط وباستثمار إجمالي يبلغ 2.4 مليار درهم، ولحقل ريحي في إطار الإنتاج الذاتي بقدرة 300 ميغاواط على الأقل بإقليم الداخلة، ولاستكمال مشروع

الحقل الريحي « افتيسات 2 » بقدرة 200 ميغاواط. كما تم تمديد الترخيص لإنجاز الحقل الريحي الوليدية 1 بقدرة 18 ميغاواط، كما تم الشروع في أشغال بناء الحقول الريحية لميدلت بقدرة 180 ميغاواط وتازة بقدرة 150 ميغاواط، بالإضافة إلى الاستمرار في أشغال مشاريع البرنامج الريحي المندمج.

كما تم في مجال الطاقة الشمسية خلال سنة 2019، منح الترخيص لإنجاز مشروع للطاقة الشمسية الفتوضوئية بإقليم طنجة أصيلة، بقدرة إجمالية تصل إلى 30 ميغاواط وذلك في إطار القانون رقم13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، كما تم الترخيص لإنجاز مشروع للطاقة الشمسية الفتوضوئية في إطار الإنتاج الذاتي بقدرة تتراوح ما بين 15 إلى 18 ميغاواط بالموقع المنجمي للفوسفاط «ابن جرير» التابع لمجمع المكتب الشريف للفوسفاط. كما تم الشروع في أشغال بناء المرحلة الأولى من محطة نور ميدلت للطاقة الشمسية بقدرة إجمالية تبلغ 800 ميغاواط. وفي إطار برنامج إنتاج الطاقة الكهربائية بأطراف الشبكة الكهربائية الوطنية فقد تم الشروع في أشغال بناء مشروع «نور تافيلالت « بقدرة إجمالية تناهز 120 ميغاواط ويتعلق الأمر بالمحطات الشمسية الفتوضوئية زاكورة وأرفود وميسور، بقدرة 40 ميغاواط لكل واحدة منها. إضافة إلى الإعلان عن إبداء الاهتمام لتطوير مشاريع الطاقة الفوتوضوئية بقدرة إجمالية تبلغ 400 ميغاواط، مرتبطة بالجهد المتوسط في إطار القانون رقم 13.09، والتي تهم المقاولات الوطنية الصغرى والمتوسطة.

أما بالنسبة للطاقة الكهرومائية، فقد تمت سنة 2019 متابعة أشغال إنجاز مشروع محطة تحويل الطاقة عبر الضخ لعبد المومن بقدرة 350 ميغاواط والتي من المرتقب ان تدخل حيز التشغيل سنة 2022.

أما فيما يخص تعزيز الروابط الكهربائية، فقد تم توقيع مذكرة تفاهم متعلقة بخط الربط الثالث المغرب-إسبانيا واستكمال دراسة للربط الكهربائي بين المغرب والبرتغال. وفي إطار مشروع التبادل المستدام للكهرباء بين المغرب والدول الأوروبية (إسبانيا وفرنسا وألمانيا والبرتغال)، تم عقد سلسلة من الاجتماعات للجنة التوجيهية بهدف إعداد مشروع مذكرة تفاهم حول اتفاقيات شراء الكهرباء من أصل متجددة بين الدول المعنية.

كما تمت مواصلة تنفيذ برنامج الكهربة القروية الشمولي، في إطار رؤية شاملة للتنمية الجهوية، ترمي إلى تحسين ظروف عيش الساكنة القروية، حيث تم خلال سنة 2019 كهربة 373 دوارا (10.113 مسكنا) بكلفة تقدر بـ 281 مليون درهم، لتنتقل نسبة الكهربة القروية إلى 99.72% بعد أن كانت تمثل 18% سنة 1996.

وفيما يخص النجاعة الطاقية، فعلى مستوى الإطار التنظيمي الخاص بالقانون رقم 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية، فقد تم ما يلي:

- نشر المرسوم رقم 2.17.746 المتعلق بالافتحاص الطاقي الإلزامي وهيئات الافتحاص الطاقي، بالجريدة الرسمية يوم 2 ماي 2019 ومنح الاعتماد لثلاث (3) هيئات الافتحاص الطاقي وتوجد اثني عشر (12) طلبا آخر قيد الدراسة؛
- مصادقة المجلس الحكومي على المرسوم رقم 2.18.165 المحدد لدفتر تحملات مقاولات الخدمات الطاقية؛
- بلورة مشروع مرسوم يتعلق بالأداء الطاقي الأدنى وبالعنونة الطاقية للأجهزة والتجهيزات الطاقية المستعملة بالكهرباء أو بالغاز الطبيعي أو بالمنتجات البترولية السائلة أو الغازية أو بالفحم أو بالطاقات المتجددة والمعروضة للبيع فوق التراب الوطني؛
- نشر بالجريدة الرسمية مرسوم لتصبح إلزامية، 19 مواصفة إضافية لتعزيز الجودة والسلامة المرتبطة بتجهيزات الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية؛

- استكمال الدراسة المتعلقة بإعادة تموقع شركة الاستمارات الطاقية لتحويلها إلى شركة الخدمات الطاقية Super ESCO، تتولى بالأساس الإشراف التقني على الطلبيات العامة والدعم التقني وتعبئة التمويلات وتعريف قواعد الأداء الطاقي لتنفيذ مشاريع النجاعة الطاقية في الإدارات العمومية والجماعات الترابية.
- برامج وتدابير النجاعة الطاقية: تمت مواصلة إنجاز الدراسة المتعلقة بوضع برنامج ضخ الماء بالطاقة الشمسية، من أجل تطوير استعمال النظم الفتوضوئية للسقي في المجال الفلاحي وذلك بهدف وضع إطار مناسب لتطوير على نطاق واسع برنامج وطني لضخ الماء بالطاقة الشمسية.
- تطوير القدرات: عرفت سنة 2019، إنجاز مركب Green & Smart Building Park ، خاص بالبحث والتطوير في مجال البنايات الخضراء والنجاعة الطاقية من طرف معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة.
- اتفاقيات إطار للشراكة مع جهات المملكة: تم إعداد اتفاقيات إطار للشراكة بين الوزارة وجهات المملكة لمواكبة وتطوير النجاعة الطاقية وتشجيع استعمال الطاقات المتجددة بالجهات، وقد تم التوقيع على خمس منها.

أما بالنسبة لمجال المواد البترولية، تم العمل على استكمال إعداد النصوص التطبيقية للقانون رقم 67.15 يتعلق باستيراد مواد الهيدروكاربور وتصديرها وتكريرها والتكفل بتكريرها وتعبئتها وادخارها وتوزيعها. كما تعمل الوزارة المعنية على تحفيز ومواكبة الفاعلين لإنجاز المشاريع وخاصة بالإرشاد والتوجيه ومنح التراخيص اللازمة والتنسيق مع الإدارات المعنية لتسريع المساطر. إذ تم سنة 2019 فيما يخص توزيع المحروقات، الترخيص لإحداث 193 محطة لبيع الوقود. كما تم العمل على تطوير قدرات تخزين واستقبال المواد البترولية، حيث تم الترخيص لاستغلال مستودعات للتخزين بقدرة إجمالية تبلغ حوالي 95 ألف متر مكعب واستثمار يناهز 195 مليون درهم. كما تم الحرص على ترسيخ تنافسية قطاع المحروقات وذلك بمنح 5 موافقات مبدئية لشركات جديدة، لاقتناء المواد البترولية من المصافي من أجل مزاولة نشاط توزيع هذه المواد، وبالتالي فقد بلغ عدد الشركات التي منحت لها الموافقة المبدئية 16 شركة. كما تم منح شركتين جديدتين إذن مؤقت باقتناء المواد البترولية من المصافي من أجل مزاولة نشاط توزيع هذه المواد.

وفي إطار تنظيم وضبط كل الأنشطة المتعلقة بقطاع الغاز الطبيعي ما بعد الإنتاج، تم تجويد مشروع القانون رقم 94.17 المتعلق بالغاز الطبيعي. كما تم إعطاء الانطلاقة لدراستين لتحديد البنية المناسبة لسوق الغاز بالمغرب وكذا منظومة الحكامة لهذا القطاع.

في مجال المعادن والهيدروكاربورات، تم إلى غاية مارس 2019، إصدار 90% من المراسيم التطبيقية للقانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم. وتحرص الوزارة على تفعيل الحكامة والشفافية، إذ تم إنجاز المرحلة الأولى لنظام معلوماتي لتدبير المعطيات المتعلقة بالرخص المعدنية وحوالي 80% من أشغال المشروع المتعلق بالنظام المعلوماتي لتدبير ومعالجة المعطيات الإحصائية المتعلقة بالمعادن. كما تم تكثيف المراقبة الميدانية للمشاريع المعدنية حيث تم إلغاء ما يناهز 3114 رخصة معدنية ما بين أبريل 2017 ويناير 2020، والتي يتم إعادة منحها بعد نشر لائحة هذه الرخص في الجريدة الرسمية. وخلال سنة 2019، تم إصدار مرسوم امتياز استغلال الغاز الطبيعي «اولاد أنزلة المركزية» وإصدار 34 قرارا متعلقة برخص البحث والمصادقة على 5 اتفاقيات بترولية تم بموجبها منح 8 رخص بحث.

وفي ميدان الجيولوجيا، تم إعطاء الانطلاقة لثلاثة مشاريع تهم التخريط الجيولوجي والرقمنة بغلاف مالي إجمالي

وصل إلى 13,55 مليون درهم تهم إنجاز سبعة خرائط جيولوجية ورقمنة 24 خريطة من الخرائط الجيولوجية المنجزة قبل سنة 1996. كما تم تطوير «تطبيق جيوفضائي للخرائط الجيوعلمية الوطنية ، يعتبر أداة لنشر وترويج المعلومات الجيوعلمية لصالح السلطات العمومية والمهنيين المنجميين والباحثين الوطنيين والدوليين والعموم، يساهم في تقوية جاذبية بلادنا للاستثمار في المجال الجيولوجي والتعديني والنفطي.

وفيما يخص تدابير المراقبة والوقاية من المخاطر، تم إعداد دوريات والقيام بحملات المراقبة همت نقط تخزين وبيع المواد البترولية، ومراقبة جودة المواد البترولية، وأماكن تخزين واستعمال المواد المتفجرة، وأماكن تعبئة وتخزين غازات البترول المسيلة، وآلات الضغط البخاري، وكذا المنشآت المعدنية. كما تم استكمال إعداد النصوص التنظيمية للقانون رقم 22.16 يتعلق بالمواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والشهب الاصطناعية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيروتقنية. إذ تمت المصادقة على المرسوم رقم 2.19.622 المحدد لتأليف اللجنة الوطنية للمتفجرات واللجان الإقليمية للمتفجرات وكيفيات سيرها، وكذا المرسوم رقم 2.19.623 المحدد لكيفيات منح بطاقة مراقبة المتفجرات وتجديدها وسحبها وكذا مدة صلاحيتها. كما تم إعداد مشروع المرسوم المتعلق بمنشآت تخزين وصنع هذه المواد وكذا مشروع مرسوم بتحديد تصنيف المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والشهب الاصطناعية الترفيهية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيروتقنية ومناطق خطرها واعتمادها ووسمها واستيرادها وتصديرها وشرائها وبيعها ونقلها واستعمالها وإتلافها، وقد تم إدراجهما في مسطرة المصادقة.

## الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة

في مجال الكهرباء والطاقات المتجددة، تم إعداد صيغة جديدة للنصوص التطبيقية للقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء. كما يتم استكمال مسطرة المصادقة على مشروع القانون رقم 40.19 بتميم وتغيير القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة. وتتم كذلك مواصلة إنجاز الدراسة المتعلقة بتحديد قدرات الشبكات الكهربائية ذات الجهد الجد العالي والعالي والمتوسط لاستقبال مشاريع إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة. والعمل على وضع مشروع مرسوم بتطبيق القانون رقم 38.16 بخصوص تتبع المشاريع التي تم تطويرها في إطار القانون رقم 13.09 قيد مسطرة المصادقة عليه. بالإضافة إلى المصادقة على مشروع مدونة الشبكة الكهربائية وحيث تم إعداد مشروع المرسوم المحدد للمواصفات التقنية المتعلقة بشروط الربط والولوج وقواعد استعمال الشبكات الكهربائية للتوزيع ذات الجهد المتوسط. وكذا المصادقة على مشروع المرسوم الذي يهدف إلى المصادقة على الاتفاقية الثلاثية التي تحدد كيفيات عملية نقل الأنشطة المتعلقة بالطاقات المتجددة. كما يتم استكمال دراسة النص القانوني المتعلق بالإنتاج الذاتي للكهرباء. بالإضافة إلى المصادقة على مشروع قانون بشأن منح الصفة الضبطية للأعوان المحلفين بالمكتب والمكلفين بمراقبة وكذا مواصلة دراسة مشروع قانون يتعلق بإجراء خاص بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة لصالح المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

وفي إطار الجهود التي تبذلها الحكومة المغربية، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، من أجل تعميم الولوج إلى الكهرباء بالنسبة للمناطق النائية والبعيدة عن شبكة التوزيع الكهربائية، يهدف البرنامج الوطني لكهربة المناطق البيضاء إلى إحداث دواوير مستقلة ذاتيا فيما يخص التزود بالطاقة الكهربائية، ويتعلق الأمر بكهربة 486 دوارا، تفوق كلفة كهربة المسكن الواحد بها 100.000 درهم. وفي هذا الإطار تمت برمجة كهربة 18 دوارا، كمرحلة أولية لضبط بعض المعايير التقنية والسوسيو-اجتماعية والاقتصادية.

كما تتم مواصلة تقوية وسائل إنتاج الطاقة الكهربائية خلال سنة 2020، حيث يتم العمل على تطوير وإنجاز

المشاريع المبرمجة في إطار مخطط التجهيز الكهربائي في أفق سنة 2023 يهم إنجاز قدرات إنتاجية جديدة تناهز 4241 ميغاواط بغلاف مالي يقدر بـ 47,5 مليار درهم، وكذا استكمال مواكبة مشاريع الإنتاج من خلال تعزيز الشبكة الكهربائية من أجل تصريف الكهرباء المنتجة. كما يتم الشروع في استغلال الحقل الريحي لميدلت بقدرة 180 ميغاواط، وكذا المرحلة الأولى للحقل الريحي تازة بقدرة 88 ميغاواط، والمشروع الشمسي الفوتو ضوئي نور بقدرة 400 ميغاواط ومشاريع أخرى في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة ومن المرتقب أن يتم تشغيل هذه المحطات سنة 2021.

وفي إطار البرنامج المغربي الشمسي، يتم مواصلة أشغال إنجاز المرحلة الأولى من محطة نور ميدلت للطاقة الشمسية بقدرة إجمالية تبلغ 800 ميغاواط، حيث من المرتقب أن تدخل حيز التشغيل سنة 2021.

وفي إطار برنامج إنتاج الطاقة الكهربائية بأطراف الشبكة الكهربائية الوطنية، يقوم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بإنجاز مشروع «نور أطلس»، بقدرة تبلغ 200 ميغاواط، على أن يتم تشغيل هذه المحطات سنة 2021.

كما تتم مواصلة عملية إطلاق طلبات العروض لتطوير مشاريع الطاقة الفتوضوئية بقدرة إجمالية تبلغ 400 ميغاواط، وتروم هذه المشاريع تشجيع المقاولات الوطنية الصغرى والمتوسطة لتطوير مشاريع الطاقة الشمسية المرتبطة بالجهد المتوسط وذلك في إطار القانون رقم 13.09، ومن المرتقب أن يتم تشغيل هذه المحطات سنة 2021.

بالنسبة للطاقة الكهرومائية، تمت مواصلة أشغال إنجاز مشروع محطة تحويل الطاقة عبر الضخ لعبد المومن بقدرة 350 ميغاواط والتي عرفت تقدما بحوالي 40%، متجلية في أشغال الهندسة بحوالي 55%، وتوريد المعدات بنحو 20%، والهندسة المدنية والتشييد بما يناهز 40%.

بالنسبة للكهربة القروية، تتم خلال سنة 2020 كهربة 317 دوارا (370 8 مسكنا)، بواسطة الربط بالشبكة الكهربائية الوطنية، بكلفة إجمالية تقدر ب 248,6 مليون درهم، لتصل نسبة الكهربة إلى99,78% نهاية سنة 2020.

أما بالنسبة لتعزيز الروابط الكهربائية، يتم تفعيل مقتضيات مذكرة التفاهم بخصوص خط الربط الثالث بين المغرب وإسبانيا وتقديم نتائج دراسة الجدوى المتعلقة بمشروع الربط الكهربائي بين المغرب والبرتغال. كما يتم الانتهاء من إعداد مشروع مذكرة تفاهم حول اتفاقيات شراء الكهرباء من أصل متجددة في إطار مشروع التبادل المستدام للكهرباء بين المغرب والدول الأوروبية (إسبانيا وفرنسا وألمانيا والبرتغال).

وفي مجال النجاعة الطاقية، يتم العمل على تنزيل الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية في أفق سنة 2030 بعد المصادقة عليها. وتتم مواصلة إنجاز أو إعطاء الانطلاقة لمجموعة من المشاريع والبرامج المتعلقة بالنجاعة الطاقية، تتجلى بالأساس فيما يلي:

- مواكبة الإدارات العمومية لتنفيذ تدابير النجاعة الطاقية في البنايات العمومية. والهدف هو استغلال فرص التمويل المتاحة من طرف المانحين الدوليين بشكل خاص؛
- تطوير القدرات والترسانة الوطنية في مجال المعايير المتعلقة بأنظمة الطاقة الشمسية الفوتوضوئية وكذا مراقبتها والمصادقة عليها، في إطار التعاون الألماني. ويشمل هذا المشروع هبة تقدر بأكثر من 13 مليون درهم (1,3 مليون أورو)، وتمت برمجة تنفيذه على مدى ثلاث سنوات ابتداء من الفصل الثالث من سنة 2020.
- العمل لتعميم النظام المعلوماتي لإدارة الطاقة بالجماعات الترابية (Tableau de Bord de Gestion

Energétique Communale-TBGE) ، بعد اعتماده في أربع جماعات كتجربة نموذجية؛

- التفعيل العملي لمشروع إعادة تموقع شركة الاستثمارات الطاقية لتصبح الشركة الوطنية للخدمات الطاقية، وإطلاق أولى البرامج المستهدفة للإدارات والمؤسسات والشركات العمومية، وكذا الجماعات الترابية والمرافق الاجتماعية؛
- متابعة تنفيذ برنامج التأهيل الطاقي للمساجد من خلال الشروع في تنفيذ مشاريع جديدة تهدف إلى تركيب أنظمة الإضاءة المقتصدة للطاقة وسخانات الماء الشمسية، فضلا عن تنظيم دورات تدريبية للأئمة؛
- تعزيز النسيج الوطني من المقاولات في مجال النجاعة الطاقية، من خلال مواكبة تنزيل المرسوم رقم 2.17.746 المتعلق بالافتحاص الطاقي الإلزامي وإحداث هيآت الإفتحاص؛
- وضع برنامج مواكبة لتعزيز النجاعة الطاقية في قطاعي الخدمات والقطاع الثلاثي، وتطوير استعمال الطاقة الشمسية لضخ الماء في المجال الفلاحي، مما يمكن من استبدال غاز البوتان بطاقات نظيفة؛
- تعزيز التعاون التقني، ولا سيما مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني (GIZ)، عبر تفعيل برنامج يستهدف قطاعات الصناعة والبنايات والإنارة العمومية، يهم الفترة 2021-2024 بمبلغ إجمالي يقدر بحوالي 200 مليون درهم، ويهدف إلى تطوير الإطار التنظيمي وترسانة المعايير وتطوير آليات التحفيز والتمويل، وكذلك تطوير خدمات النجاعة الطاقية.

وفي مجال الغاز الطبيعي، يتم تحيين المخطط الوطني لتطوير الغاز الطبيعي حتى تتم تلبية الحاجيات المرتقبة على المستوى المتوسط والبعيد. كما يتم إصدار القانون رقم 94.17 المتعلق بالغاز الطبيعي ما بعد الإنتاج.

وفيما يخص قطاع المواد البترولية، يتم إعداد والانتهاء من صياغة مشروع المرسوم المغير والمتمم للمرسوم رقم 2.72.513 بتطبيق الظهير بمثابة قانون رقم 1.72.255 المتعلق باستيراد مواد الهيدروكاربور وتصديرها وتكريرها والتكفل بتكريرها وتعبئتها وادخارها وتوزيعها، بالإضافة إلى إعداد النصوص القانونية المنظمة لإرساء النظام الجديد لتدبير المخزون الاحتياطي.

وفي مجال المعادن والهيدروكاربورات، يتم العمل على إعداد مشروع قانون يتمم ويعدل القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم. وفي هذا الإطار، فقد تم إرسال مشروع القانون التعديلي إلى الأمانة العامة للحكومة. ومن جهة أخرى فقد تم إعداد الصيغة النهائية لمشروع تعديل الظهير الشريف رقم 1.60.007 بشأن النظام الأساسي لمستخدمي المقاولات المنجمية ويتم وضعه على مسطرة المصادقة في القريب العاجل.

وفيما يخص مواصلة ترسيخ قيم الحكامة والشفافية، يتم إصدار قرارات إعادة منح الرخص المعدنية المسحوبة أو المتخلى عنها. كما تتم مواصلة إعداد منظومة معلوماتية لرقمنة المساطر الإدارية المتعلقة بالقطاع المعدني.

وفي ميدان الجيولوجيا، ونظرا لتقليص ميزانية الاستثمار نتيجة لجائحة كورونا، فقد تم تقليص عدد المشاريع المبرمجة من 13 مشروعا إلى 06 مشاريع برسم سنة 2020. وتهم هذه المشاريع التخريط الجيولوجي والجيوكيميائي والجيوتقني بغلاف مالي إجمالي يقدر ب 16,6 مليون درهم، منها ما هو ممول من ميزانية الوزارة أو عن طريق الشراكة مع الجهات. وتهم هذه المشاريع هضاب المغرب الشرقي والأطلس الصغير. في حين تهم مشاريع التخريط الجيوتقني مشارف مدن وجدة والناظور وتاوريرت وتازة وفاس ومكناس وأكادير وتيزنيت والعيون وبوجدور والسمارة وطرفاية.

وفيما يخص المراقبة والوقاية من المخاطر، يتم إصدار النصوص التنظيمية للقانون رقم 22.16 يتعلق بالمواد المتفجرة

ذات الاستعمال المدني والشهب الاصطناعية الترفيهية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيروتقنية. بالإضافة إلى مواصلة إعداد مشاريع المواصفات المغربية وخصوصا المتعلقة بالمواد البترولية وزيوت التشحيم والمواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والطاقات المتجددة. كما يتم استكمال مشروع المرسوم المتعلق بالنظام العام باستغلال المناجم وإدراجه على مسطرة المصادقة فور نشر مشروع القانون المعدل للقانون المتعلق بالمناجم رقم 33.13 . وفي إطار تعزيز مراقبة جودة وتوافر المواد البترولية، يتم وضع وتدبير نظام التتبع والوسم من أجل مراقبة توافر وجودة هذه المواد بعد إطلاق طلب عروض الأثمان لهذا الغرض.

## 7.1. تعزيز الاستثمار في البنيات التحتية واللوجيستيكية وتطوير منظومة النقل

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

في إطار الاستمرار في تنزيل المخطط الاستراتيجي 2017-2021، قامت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء بمجموعة من الإنجازات خلال سنة 2019، وتتمثل أهمها في:

### قطاع الطرق والطرق السيارة والنقل الطرقي

على المستوى العام تمت تعبئة المبالغ المالية المخصصة لسنة 2019 المتعلقة بجميع الاتفاقيات الموقعة أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لإنجاز واستكمال كل مشاريع القطاع.

فيما يخص الطرق والطرق السريعة، تم بناء 117 كلم (طول الشبكة المفتوحة أمام حركة المرور 1300 كلم إلى غاية نهاية 2019). كما عملت الوزارة على برمجة بناء طرق جديدة على طول 313 كلم بكلفة إجمالية قدرها 5 مليار درهم تهم 8 جهات. من بين أهم المشاريع الطرقية الكبرى التي توجد في طور الإنجاز نذكر إعداد الطريق الوطنية رقم 9 (مراكش -ورزازات على طول 177 كلم بكلفة 1832 م د) وتثنية الطريق الوطنية رقم 1 (تزنيت -العيون على طول 555 كلم وتوسيع وتقوية الطريق الوطنية رقم 1 الرابطة بين العيون والداخلة على طول 500 كلم بغلاف مالي إجمالي قدره 8500 م د) وتثنية الطريق الوطنية رقم 2 (تطوان -شفشاون على طول 50 كلم ب 700 م د) وإعداد وتهيئة 6 محاور طرقية على طول 170.5 كلم و5 منشآت فنية بمبلغ 714 مليون درهم. كما قامت الوزارة باعتماد نظام معلوماتي يمكن من التوفر باستمرار على كل المعطيات المتعلقة بحالة المنشآت الفنية، وكذا من تحديد الحاجيات الملحة واتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على حظيرة المنشآت الفنية وتطويرها.

فيما يخص الطرق السيارة، فتتمثل حصيلة سنة 2019 في عدة مشاريع أهمها: توسعة 3 محطات الأداء على الطرق السيارة المستغلة وإنهاء إنشاء بدال المسيرة وذلك من أجل ربط الطريق السيار بمدينة القنيطرة. كما تم إنشاء باحتي الاستراحة جنوب الطريق 406 والقصر صغير و3 معابر للراجلين. بالإضافة، تمت مواصلة المجهودات من أجل تحسين مؤشرات السلامة الطرقية وكذا تسريع وثيرة عصرنة آليات الاستغلال حيث تم تعميم الباس جواز الذي وصل عدد مستعمليه 820.000 وتصل نسبة استعماله 30% سنة 2019. أما بالنسبة لحركة المرور، فقد عرفت شبكة الطرق السيارة زيادة 5,4%+ مقارنة مع 2018.

وفي إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي (2017-2023) دفعت الوزارة برسم سنوات 2017 و2018 و2019 حصتها من التمويل والبالغة 3.75 مليار درهم إلى صندوق التنمية القروية حيث برمجت منها

2790 كلم ب 2,9 مليار درهم. وبلغت نسبة الأداء بهذه المشاريع 50%.
كما قامت الوزارة باستكمال مشاريع إعادة تصنيف الطرق التابعة للوزارة ووضع علامات التموقع على هذه الشبكة.
في إطار تنفيذ استراتيجية الوزارة في مجال السلامة الطرقية، عرفت سنة 2019 اتخاذ وإنجاز مجموعة من التدابير والإجراءات تهم تقليص عدد حوادث السير الطرقي.

## قطاع السكك الحديدية

على مستوى قطاع السكك الحديدية، فقد تم التوقيع على مذكرة اتفاق جديدة بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية وذلك يوم 25 يوليوز 2019 تحت رئاسة وزير الاقتصاد والمالية ووزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، يهدف إلى إنجاز دراسة لتحديد وصياغة البرنامج التعاقدي بين الدولة والمكتب لفترة 2019-2025 وكذا النموذج الاقتصادي الجديد الذي يتم اعتماده بالنسبة للمكتب.
وقد عرفت سنة 2019 مجموعة من الإنجازات بقطاع السكك الحديدية همت المنشآت الثابتة حيث تمت مواصلة أشغال إعادة تأهيل السكك الحديدية والمنشآت الفنية والمحطات الفرعية وخطوط الكتينة ومنشآت الأمن والتشوير والاتصالات عبر الشبكة الحديدية الوطنية وكذا أشغال تأمين عبور السكة والممرات المستوية وتشييد وتحديث المحطات السككية عبر الشبكة وتشغيل محطة القطار الجديدة بتمارة. كما تمت عدة عمليات تهم اقتناء ومواصلة أشغال الصيانة على مستوى المعدات المتحركة وكذا التجهيزات والأنظمة المعلومياتية. فيما يخص توسيع الشبكة فقد تم الشروع في دراسات مشروعي الربط السككي لمينائي آسفي والناظور غرب المتوسط.

## قطاع الموانئ والنقل البحري

فيما يخص مشاريع بناء وتوسيع البنيات التحتية المينائية والبحرية فقد عرفت سنة 2019 إنهاء كل من أشغال الشطر الأول من الميناء الجديد بآسفي والأشغال المتعلقة بمشروع ميناء الصيد بالمهيريز ومواصلة أشغال ميناء الناظور غرب المتوسط.
كما تمت مواصلة انجاز الكشوفات الجيوتقنية المتعلقة بميناء الداخلة الأطلسي التي تم الشروع فيها في سنة 2017.
أما بالنسبة للدراسات والأشغال المتعلقة بحماية الساحل، فقد تم اطلاق الشطر الأول من دراسة إعداد خريطة مدى هشاشة السواحل المغربية إزاء المخاطر الطبيعية والتلوث البحري العرضي على مستوى الجهات الساحلية التسع، وكذا مواصلة أشغال مشروع تدعيم المنشآت البحرية الوقائية على مستوى ساحل أكادير.

## قطاع اللوجستيك

عرف قطاع اللوجستيك سنة 2019 عدة انجازات تهم تنمية المناطق اللوجستيكية حيث تم التحيين والمصادقة على المخططات الجهوية للمناطق اللوجستيكية في أفق 2040 (جهتي مراكش-آسفي وبني ملال-خنيفرة)، وإطلاق دراسات تحيين المخططات الجهوية للمناطق اللوجيستيكية (جهات الدار البيضاء-سطات وطنجة-تطوان-الحسيمة والداخلة-واد الذهب)، ومواصلة الترتيبات لبدء تطوير أولى مشاريع المناطق اللوجستيكية بكل من رأس الماء بفاس وجنوب آيت ملول بأكادير، وإعداد الاتفاقية الخصوصية المتعلقة بتطوير منطقة لوجستيكية بالقنيطرة وغيرها...
كما عرف القطاع إطلاق دراسات لتحديد المكونات والهيكلة المالية وكذا الدراسات المعمارية والتقنية لمشاريع

المراكز الطرقية في الحاجب وأكادير وإرساء مجموعة من أدوات تخطيط وتدبير التكوين في قطاع اللوجيستيك بالمغرب (دلائل مرجعية للوظائف والمهن والكفاءات، دلائل متعلقة بالموارد البشرية، مخطط وطني للتكوين للفترة 2020-2024) وكذلك مواصلة تنزيل برنامج تأهيل لوجيستيك المقاولات الصغرى والمتوسطة الذي يقدم دعما تقنيا وماليا لهاته المقاولات، إذ استفادت 162 مقاولة بمساهمة مالية عمومية قدرها 25 مليون درهم.

## دعم خدمات النقل الحضري الجماعي والمساهمة في الحفاظ على البيئة

### تقديم الدعم المالي اللازم للجماعات لتطوير خدمات النقل الحضري الجماعي بالمدن

- بالنسبة لمدينة الدار البيضاء: تم إبرام عقد للتدبير المفوض للنقل بواسطة الحافلات بين مؤسسة التعاون ما بين الجماعات «البيضاء» وشركة «ألزا» وفقا للشروط التالية:
  - المرحلة التحضيرية لمدة سنة يتم تدبيرها باقتناء 400 حافلة مستعملة إلى غاية متم دجنبر2020؛
  - المرحلة الثانية لتدبير العقد بأسطول مكون من 700 حافلة جديدة؛
  - مدة العقد 10 سنوات؛
  - شبكة خطوط جديدة مع بداية 2021 مكونة من 49 خطا؛
  - الاستثمار يبلغ 1.653 مليون درهم (بمساهمة صندوق النقل بمبلغ 1.100,4 مليون درهم لاقتناء الحافلات ومنظومة التذاكر ونظام المساعدة على الاستغلال).
- بخصوص مدينة العيون: تم إبرام عقد للتدبير المفوض للنقل الحضري بواسطة الحافلات بين جماعة العيون ومجموعة شركات خاصة لمدة 10 سنوات، بأسطول يضم 45 حافلة جديدة تغطي 12 خطا بقيمة استثمارية بلغت 41 مليون درهم؛
- بخصوص مدينة الصويرة: فقد استفادت جماعة الصويرة من منحة مالية قدرها 12 مليون أورو من البنك الألماني للتنمية « KfW» وذلك من أجل إنجاز مشروع للتنقل المستدام المندمج بمدينة الصويرة، ويشمل هذا المشروع اقتناء أسطول حافلات كهربائية أو/ وحافلات ذات انبعاثات منخفضة، وتهييئات على مستوى المدينة تروم تعزيز الأنماط اللينة للتنقل مثل ممرات الراجلين وممرات الدرجات الهوائية؛
- أما بالنسبة للمحطات الطرقية للمسافرين، فقد تم إعداد مشروع اتفاقية إطار بين وزارات الداخلية والاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة والتجهيز والنقل واللوجستيك والماء والشركة الوطنية للنقل واللوجستيك، يروم تحسين الخدمات التي يقدمها المرفق العمومي للمحطات الطرقية للمسافرين لفائدة المرتفقين وتدبيرها في إطار شركات التنمية المحلية المحدثة بين الجماعات والشركة الوطنية للنقل واللوجستيك. كما يهدف مشروع هذه الاتفاقية إلى مواكبة وتسهيل مساهمة الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك في رأس مال شركات التنمية المحلية المحدثة من طرف الجماعات، وتصل مدة الاتفاقية الإطار 5 سنوات قابلة للتجديد، وهي الآن في طور التوقيع من الأطراف المتعاقدة المذكورة.

**تقديم الدعم المالي اللازم للجماعات لتطوير خدمات النقل الحضري الجماعي والمساهمة في الحفاظ على البيئة**

- **مخططات التنقلات الحضرية: تواصل وزارة الداخلية تقديم الدعم المالي والتقني لإنجاز مخططات التنقلات الحضرية، حيث بلغت التكلفة المالية الإجمالية حوالي 136 مليون درهم، ساهمت فيها الوزارة بـ 68 مليون درهم. وفي إطار هذه الدينامية، أصبحت 11 مدينة مغربية تتوفر على مخططات التنقلات الحضرية فيما تواصل مدن أخرى إنجاز أو تحيين هذه الدراسات؛**
- **صندوق مواكبة إصلاح النقل العمومي الحضري: تم الإفراج سنة 2019، عما يعادل 872 مليون درهم، لفائدة مشاريع ترامواي الرباط-سلا وترامواي الدار البيضاء، خصوصا المتعلقة منها بتمديد خطوط ترامواي الرباط-سلا وإنجاز الخط 3 والخط 4 لترامواي الدار البيضاء. بالإضافة إلى إنجاز الخط الأول للحافلات ذات الجودة العالية بأكادير؛**
- **التنقلات المستدامة: بشراكة مع فاعلي مبادرة «عبئ مدينتك» «Mobilise Your City »، تقوم الوزارة بدعم الجماعات الترابية من أجل بناء منظومات تنقل مستدام من خلال الانخراط في شبكة المدن الملتزمة بتقليص انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بحلول عام 2050 بنسبة 50% على الأقل. وقد تم اختيار 13 مدينة مغربية للاستفادة من هذا البرنامج لإعداد مخططاتها للتنقلات الحضرية المستدامة ومن برنامج تقوية القدرات وتبادل الخبرات؛**
- **برنامج تحسين ولوجيات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة: تساهم وزارة الداخلية مع وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية في إعداد مشروع قرار مشترك بين وزارة الداخلية ووزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي المتعلق بتحديد الخاصيات التقنية لولوجيات الأشخاص المعاقين، خاصة ذوي الكراسي المتحركة ومستعملي المعمدات في مختلف محطات المسافرين ومحطات التوقف.**

## الإصلاحات والأوراش المبرمجة للسنة الرابعة

### قطاع الطرق والطرق السيارة والنقل الطرقي

**ترتكز السياسة الطرقية على أربعة محاور رئيسية تتمثل في المحافظة على الرصيد الطرقي وملائمة الشبكة الطرقية مع تطور حركة السير وتوسيع الشبكة الطرقية وأخيرا الاستغلال واستدامة حركة السير على الطرق. ولتفعيل هذه السياسة الطموحة، تعتمد الوزارة على برامج متعددة تتوخى المدى البعيد والتي تنبثق من دراسات ومخططات أهمها: المخطط الطرقي 2035 الذي حدد التوجهات الكبرى لتطوير الشبكة في أفق 2035 وكذا حجم الاستثمارات اللازمة لذلك والتصميم الوطني للبنيات التحتية الطرقية 2040 الذي يهدف إلى ترجمة توصيات المخطط الطرقي 2035 إلى برامج عمل للفترة الممتدة من 2020 إلى 2040.**

**قد تعرف سنة 2020 أيضا، استكمال إنجاز مشروع الطريق السريع تزنيت – العيون. كما تقوم الوزارة على مستوى**

الطرق السيارة بعدة استثمارات منها: أشغال توسعة الطريق السيار الدار البيضاء -برشيد والطريق المداري للدار البيضاء وأشغال الطريق السيار تيط مليل -برشيد ومواصلة الدراسات المتعلقة بغرسيف -الناظور والطريق القارية بين الرباط والدار البيضاء وغيرها من الاستثمارات والتي تخص توسيع محطات الأداء وانجاز البدالات وذلك من أجل توفير السلامة والراحة لمرتفقي الطريق السيار.

فيما يتعلق باستغلال واستدامة السير على الطرق، تقوم الوزارة خلال سنة 2020، بمواصلة تنزيل الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية، حيث تم البدء في إنجاز البرنامج الخاص لتهيئات السلامة الطرقية، والذي يهدف إلى مواصلة الجهود لمعالجة المحاور الاستراتيجية الخطيرة وإنجاز عدة تهيئات للسلامة الطرقية والذي تصل تكلفتها إلى 3.2 ملايير درهم.

دائما في إطار الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية، يتم سنة 2020 إنجاز ومواصلة إنجاز مجموعة من الدراسات وكذا تفعيل تطبيقات وإجراءات تهم تطوير مجال السلامة الطرقية وتطوير وعصرنة طرق وآليات تدريس السياقة وإضفاء الطابع الاحترافي للحصول على رخصة السياقة وتسريع برنامج تجديد حظيرة النقل الطرقي وبرنامج تكوين السائقين المهنيين وتقوية وتعزيز سلامة العربات والمراقبة الأوتوماتيكية.

## قطاع السكك الحديدية

تتميز السنة الجارية بتكثيف الجهود من أجل تنزيل المقتضيات المسطرة في إطار «مذكرة التفاهم» والتي ترتكز على مبادئ مهيكلة منها: توطيد دور الدولة في تمويل تمديد شبكة السكك الحديدية؛ الإصلاح المؤسساتي؛ إعادة هيكلة المحاسبة، ...

كما يعمل كل الفرقاء المعنيين على إنهاء إعداد والتوقيع على البرنامج التعاقدي المقبل بين الدولة والمكتب والذي يمثل خارطة طريق لتحديد التوجهات الاستراتيجية لتطوير القطاع وتسطير الأهداف المرقمة المتوخاة وكذا تعهدات الطرفين. وإلى جانب مواصلة تعزيز وتنويع الخدمات المقدمة للزبائن وللفاعلين الاقتصاديين وفق استراتيجية محكمة وهادفة في هذا المجال، تتميز سنة 2020 باتخاذ ترسانة من التدابير الضرورية الخاصة بالبرنامج الاستثماري المتفق عليه والذي يرمي أساسا إلى مواصلة البرنامج الاعتيادي لتأهيل الشبكة وتجديد الأسطول وتشييد أوراش صيانة المعدات المتحركة وفق المخطط المديري المسطر في هذا الإطار.

أما فيما يخص مواصلة تطوير الشبكة، يعمل المكتب على إنهاء الدراسات المتعلقة بالربط السككي بين مراكش وأكادير تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

## قطاع الموانئ والنقل البحري

تعرف سنة 2020، في إطار مشاريع بناء وتوسيع المنشآت المينائية والبحرية، انطلاق كل من أشغال الشطر الثاني من توسيع ميناء الجبهة الخاص بالصيد، أشغال تمديد الحاجز الوقائي مولاي يوسف بميناء الدار البيضاء وأشغال مشروع بناء ميناء الداخلة الأطلسي بتكلفة تقدر ب 10200 مليون درهم، ويهدف هذا المشروع إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهة في جميع المجالات المنتجة وتثمين الموارد السمكية من خلال توفير البنيات التحتية المينائية المناسبة وكذا المساهمة في تشجيع إحداث أسطول للصيد البحري عصري. أما فيما يخص الدراسات والأشغال المتعلقة بحماية الساحل، يتوقع أن يتم انطلاق إنجاز أشغال الحماية البحرية لولوج ميناء الجبهة، إنهاء أشغال تدعيم المنشآت البحرية الوقائية على مستوى ساحل أكادير وكذا إنهاء أشغال إنجاز الشطر الاول من حماية الساحل على

مستوى شاطئ فم الواد... كما يتوقع أن تعرف سنة 2020 أيضا مواصلة كل من الدراستين التقنيتين المتعلقتين بإنجاز مرفأ للصيد بأفتيسات ببوجدور وإنجاز ورش لإصلاح السفن بأكادير.

## قطاع اللوجستيك

تتمثل أولويات سنة 2020 لقطاع اللوجستيك في تسريع وثيرة إنجاز المشاريع المبرمجة والتي تهم: المحطة اللوجستيكية بمولاي رشيد بالدار البيضاء؛ استكمال البحث عن وعاء عقاري جديد لمحطة لوجستيكية بطنجة والبدء في إنجاز الدراسات، إنجاز المحطة الطرقية بمدينة القنيطرة، إنهاء تحضير المخطط المديري للمحطات اللوجستيكية على مستوى ثلاث جهات، وأخيرا إعطاء الأولوية لثلاث محطات لوجستيكية، العيون، طنجة وأكادير.

## دعم خدمات النقل الحضري الجماعي والمساهمة في الحفاظ على البيئة

- الاستراتيجية الوطنية للتنقل الحضري المستدام: يتم إتمام والمصادقة على الاستراتيجية الوطنية للتنقل الحضري المستدام؛
- مخططات التنقلات الحضرية: يتم مواصلة تقديم الدعم المالي والتقني لفائدة المدن قصد إنجاز دراسات مخططات التنقلات الحضرية، ونذكر بالخصوص مدن الرباط، سلا، تمارة، الدار البيضاء، خريبكة وطنجة؛
- صندوق مواكبة إصلاحات النقل: يتم مواصلة تقديم الدعم المالي والتقني لمشاريع النقل العمومي في مسارات خاصة في إطار لجنة صندوق مواكبة إصلاحات النقل، حيث يتوقع أن يتم الإفراج، سنة 2020، عن 2 مليار درهم لتعبئة الصندوق قصد تمويل مشاريع ترامواي الرباط – سلا، الخط 3 و4 لترامواي الدار البيضاء، الخط 5 و6 للحافلات ذات الجودة العالية بالدار البيضاء والخط الأول للحافلات ذات الجودة العالية بأكادير؛
- دعم مشاريع أنظمة المراقبة بالكاميرات بالفضاءات العمومية: يتوقع أن يتم توحيد منهجية ووضع هذه الأنظمة بالمدن المغربية من خلال تقديم الدعم التقني والمالي لهذه المشاريع؛
- عصرنة واحترافية مرفق حجز وقطر السيارات: من خلال إعداد نموذج لعقد التدبير المفوض لحجز وقطر السيارات؛
- التنقلات المستدامة: يستمر العمل لإنجاز البرنامج المشترك مع فاعلي مبادرة «عبئ مدينتك» «Mobilise Your City» ودعم الجماعات الترابية من أجل إدماج الاعتبارات البيئية في تخطيط التنقلات الحضرية (دورات تكوينية، دلائل...)؛
- مشروع التنقلات الحضرية المستدامة بمدينة الصويرة: إعداد برنامج لإنجاز مشاريع متعلقة بالنقل الحضري المستدام، تهم إنجاز وتطوير بنيات تحتية تستجيب لحاجيات مستخدمي الطريق عديمي الحماية (الراجلين، راكبي الدراجات وذوي الاحتياجات الخاصة) وكذا مسارات خاصة بالحافلات بالإضافة إلى اقتناء حافلات كهربائية؛
- برنامج تحسين ولوجيات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة: مواصلة إعداد قرارات مشتركة بين الوزارات

المعنية لتحديد الخاصيات التقنية للولوجيات الخاصة بتهيئة حافلات النقل العمومي ومحطات المسافرين ومحطات التوقف.

## 8.1. إعطاء انطلاقة جديدة لقطاع السياحة

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

تنفيذاً لمقتضيات البرنامج الحكومي وانسجاما مع استراتيجية القطاع، تم العمل على تحقيق عدة أهداف عبر الإنجازات التالية:

**السياحة**

- شهدت سنة 2019 إصدار للقانون رقم 11.16 المتعلق بتنظيم مهنة وكيل الأسفار بالجريدة الرسمية؛
- تم سنة 2019 المصادقة على القانون رقم 93.18 القاضي بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي وتم إصداره بالجريدة الرسمية؛
- تم إدراج مشروع المرسوم التطبيقي للقانون رقم 80.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى في مسطرة المصادقة؛
- مواصلة تطوير منتوج السياحة الشاطئية؛
- إنجاز 7مليار درهم كاستثمار سياحي مع إحداث حوالي 8000 سرير و3500 منصب شغل؛
- المصادقة على الاتفاقيات الاستثمارية السياحية من طرف لجنة الاستثمارات باستثمار إجمالي يبلغ 8 مليار درهم مع 1600 منصب شغل؛
- التوقيع على اتفاقية شراكة متعلقة بتجديد وإعادة تأهيل الوحدات الفندقية بجهة سوس ماسة خصوصا في مدينة أكادير؛
- عقد 5 برامج جديدة لتطوير المنتوج السياحي الثقافي بالمدن العتيقة باستثمار إجمالي قدره 3 مليار درهم، مع مساهمة قطاع السياحة بمبلغ 87,5 مليون درهم؛
- عقد برنامج جديد لتطوير المنتوج الطبيعي الجبلي لجهة بني ملال-خنيفرة باستثمار إجمالي قدره 172 مليون درهم، مع مساهمة قطاع السياحة بمبلغ 21,5 مليون درهم؛
- تثبيت معايير جودة التكوين المهني وانطلاق أشغال اعتمادها من طرف مؤسسات التكوين المهني الفندقي والسياحي حول المحاور التالية: جاذبية عرض التكوين، المؤهلات القبلية لولوج التكوين، نجاعة عرض التكوين، جودة تدبير التكوين/التدريب، المساطر القانونية وتطبيقات التدبير، الانفتاح على المحيط، المسؤولية الاجتماعية والبيئية، الإدماج المهني وتدبير المسار المهني؛

- تبعا للتعليمات الملكية السامية تم توقيع اتفاقيات تتعلق بتنفيذ خارطة الطريق الجديدة المتعلقة بتطوير التكوين المهني؛
- توقيع مذكرة تفاهم بين وكالة تحدي الألفية، قطاع السياحة ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي من أجل إعادة هيكلة معهدي التكوين الفندقي والسياحي بطنجة وورزازات بدعم مشترك بين القطاعين العام والخاص؛
- تم اختيار المغرب لاحتضان الجمعية العامة للمنظمة العالمية للسياحة بمدينة مراكش لسنة 2021.

## النقل الجوي

- شهدت سنة 2019 تدشين عدد من المحطات الجوية حيث قام صاحب الجلالة بتدشين المحطة الجوية رقم 1 لمطار محمد الخامس، كما تم افتتاح والشروع في استغلال المحطات الجوية الجديدة في كل من مطار كلميم، مطار زاكورة ومطار الرشيدية؛
- تم إعطاء الانطلاقة للعمل بالمركز الوطني الثاني لمراقبة سلامة الملاحة الجوية بأكادير إضافة إلى إنهاء أشغال توسعة أكاديمية محمد السادس للطيران المدني؛
- تحسين الخدمات الجوية الدولية والجهوية:
  - إبرام اتفاقيات جديدة في مجال الخدمات الجوية ومراجعة الاتفاقيات الحالية؛
  - انضمام المغرب لقرار ياموسوكرو وللسوق الموحد للنقل الجوي بإفريقيا MUTAA؛
  - إنشاء لجنة تنسيق مكلفة بقيادة وتتبع تنزيل برنامج العمل المنبثق عن الدراسة المتعلقة بتحسين نوعية الخدمات الجوية...
- تطوير وإنعاش النقل الداخلي:
  - دعم الجهات بمبلغ 76 مليون درهم وذلك في إطار اتفاقيات إنعاش النقل الجوي الداخلي، كما تم تعزيز الربط الجوي الداخلي في جهات العيون-الساقية الحمراء ودرعة -تافيلالت والشرق؛
  - تأسيس قاعدة جوية بمدينة العيون من طرف الشركة الوطنية للخطوط الملكية المغربية.
- متابعة تنزيل خارطة الطريق 2017-2020 لإنعاش الشحن الجوي؛
- تعزيز تنظيم النقل الجوي (دراسة 04 مشاريع إنشاء شركات جديدة للخدمات الجوية، إعداد مشروع مرسوم يتعلق بتعويض ومساعدة الركاب الجويين في حالة رفض الإركاب أو إلغاء أو تأخر الرحلة...).

## الإصلاحات والأوراش المبرمجة للسنة الرابعة

### السياحة

- مواكبة البرامج التي تضعها الحكومة لتمويل الاستثمار، وذلك عبر دعم ومواكبة المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا وحاملي المشاريع السياحية وخاصة تلك المتعلقة بالتنشيط والترفيه السياحي؛
- مواصلة تعزيز وتدعيم التعاون في المجال السياحي سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف، من أجل إشعاع وجهة المغرب على الصعيد العالمي؛
- مواصلة الإصلاحات القانونية للمهن السياحية من خلال إدراج المراسيم التطبيقية للقوانين التالية في مسطرة المصادقة:
  - القانون رقم 11.16 المتعلق بتنظيم مهنة وكيل الأسفار؛
  - القانون رقم 80.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى؛
  - القانون رقم 93.18 القاضي بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.
- مواصلة العمل على تفعيل معايير الجودة بجميع مؤسسات التكوين المهني الفندقي والسياحي لاسيما فيما يخص:
  - الحكامة والتنظيم؛
  - التخطيط والاستراتيجية؛
  - البنيات التحتية -التجهيزات – الموارد بشرية.
- تبعا للتعليمات الملكية السامية، مواصلة العمل على تنفيذ خارطة الطريق الجديدة المتعلقة بتطوير التكوين المهني والمشروع التنموي الجهوي «مدن للمهن والكفاءات»؛
- مواصلة العمل على تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بين وكالة تحدي الألفية، قطاع السياحة ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي لإعادة هيكلة معهدي التكوين الفندقي والسياحي بطنجة وورزازات بدعم مشترك بين القطاعين العام والخاص؛

### النقل الجوي

- استكمال أشغال المحطة الجديدة بمطار الناظور خلال النصف الأول من سنة 2020 والتي يتم إنجازها بغلاف مالي قدره 402 مليون درهم؛
- مواصلة أشغال المحطة الجديدة لمطار الرباط-سلا وكذا المنطقة الوسطى لمطار محمد الخامس بالدار البيضاء؛
- بدء أشغال تشييد برج مراقبة جديد في كل من مطار الدار البيضاء ومطار الرباط-سلا؛
- إنجاز دراسة البرمجة التقنية لتهييئ مشاريع تخص بناء محطة جوية جديدة بمطار طنجة وتوسعة وإعادة

تهيئة كل من مطار أكادير والمحطة الأولى لمطار مراكش؛

- إنجاز دراسة تخص تنمية الربط الجوي؛
- تفعيل قرار ياموسوكرو؛
- مواصلة إنعاش النقل الجوي الداخلي؛
- انطلاق أشغال اللجنة الوطنية للشحن الجوي بالمغرب واللجان المحلية للشحن في مطارات المملكة؛
- مواصلة اجراءات التنظيم القانوني:
  - الانتهاء من إعداد مشروع مرسوم ينظم خدمات النقل الجوي ونصوصه التطبيقية؛
  - إعداد مشروع قرار وزاري متعلق بتطبيق أحكام تعويض ومساعدة الركاب في حالة رفض الإركاب، إلغاء أو تأخر الرحلة.
  - إحداث مرصد النقل الجوي والجودة بإضافة مهمة تتبع الجودة؛
  - إنشاء وحدة لحماية حقوق المسافرين الجويين.

## 9.1. مواصلة تأهيل قطاع الصناعة التقليدية وتعزيز مساهمتها الاقتصادية

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

#### الصناعة التقليدية

- التحضير لإعطاء الانطلاقة للدراسة الخاصة بوضع استراتيجية تنمية الصناعة التقليدية 2021-2030، والتي تشمل مختلف مكونات القطاع (الإنتاجية الفنية والنفعية والحرف الخدماتية)؛
- مواصلة مسطرة المصادقة على مشروع القانون رقم 17-50 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية (تمت المصادقة عليه من طرف مجلس النواب بتاريخ 22 يوليوز 2019، وهو الآن قيد الدرس على مستوى مجلس المستشارين)؛
- مواصلة برنامج المواصفات وعلامات الجودة الهادف إلى تثمين المنتوج وحمايته من المنافسة (لحد الآن وصل عدد المواصفات إلى 300، وعدد علامات الجودة إلى 60 علامة)؛
- تنمية وتطوير التكوين المهني والتكوين المستمر بالقطاع (بناء وتجهيز 6 مؤسسات جديدة ـ تأهيل معهدين و9 مراكز ـ إنجاز 20.000 شخص/يوم/تكوين واستفادة 19.700 صانعا وصانعة من برنامج محو الأمية الوظيفية)؛
- مواصلة برنامج المحافظة على الحرف المهددة بالانقراض ووضع منظومة وطنية لتثمين الكنوز البشرية الحية؛
- مواصلة برنامج إحداث أو تأهيل فضاءات الإنتاج والبيع (مجمعات وقرى الصناعة التقليدية، مركبات مندمجة، مناطق الأنشطة الحرفية، قاعات العرض والبيع...)؛

- مواصلة برامج الترويج التي تشرف عليها دار الصانع سواء بالداخل أو الخارج.

### الاقتصاد الاجتماعي

- مواصلة إنجاز الدراسة المتعلقة بوضع استراتيجية تنمية قطاع الاقتصاد الاجتماعي حيث تم خلال 2019 الانتهاء من المرحلة الثانية والشروع في المرحلة الثالثة منها؛
- مواصلة برنامج الانعاش والترويج من خلال المعارض الجهوية والمحلية والمعارض الوطنية (سنة 2019 عرفت تنظيم النسخة الثامنة من المعرض الوطني وتنظيم 5 معارض جهوية و4 أسواق متنقلة) إضافة إلى المشاركة في معارض بالخارج.

## الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة خلال السنة الرابعة

### الصناعة التقليدية

- مواصلة الدراسة الخاصة بوضع استراتيجية لتنمية القطاع 2021ـ 2030 التي أعطيت انطلاقتها خلال شهر يناير 2020، وتشمل 3 مراحل (التشخيص، إعداد الاستراتيجية، صياغة الوثائق التعاقدية)؛
- مواصلة مسطرة المصادقة على مشروع القانون 17-50 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية والمعروض حاليا على مجلس المستشارين؛
- مواصلة برنامج الدعم التقني للتجمعات الحرفية وكذا برنامج المواصفات والعلامات؛
- مواصلة برنامج إحداث وتهيئة البنيات التحتية للإنتاج والبيع؛
- مواصلة برنامج دار الصانعة؛
- مواصلة برنامج تأهيل وتطوير منظومة التكوين المهني بالقطاع وكذا برامج التكوين المستمر، ومحو الأمية الوظيفية.

### الاقتصاد الاجتماعي

- استكمال إنجاز الدراسة المتعلقة بوضع استراتيجية ومخطط عمل خاص بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب من خلال إنجاز المرحلة الثالثة من الدراسة المتعلقة ب «مخطط العمل والإجراءات والتدابير على المدى القصير والمتوسط»، والشروع في إنجاز المرحلة الرابعة والأخيرة من الدراسة المتعلقة ب «البرنامج التعاقدي لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني»؛
- تنظيم والمشاركة في معارض دولية، وطنية، جهوية، واقليمية منها تنظيم الدورة التاسعة من المعرض الوطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

- العمل على تحسين المناخ المؤسساتي لقطاع الاقتصاد الاجتماعي من خلال العمل على اعتماد مشروع القانون ألإطار رقم 16.65 المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- إعداد دليل مرجعي لدعم وتيسير مشاركة التعاونيات في الصفقات العمومية؛
- تأهيل وتقوية قدرات الفاعلين في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال تنظيم مجموعة من الدورات والمبادرات التكوينية والتأطيرية والتواصلية.

## 2. تحفيز التشغيل

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

- تحسين القدرة الشرائية للعمال؛
  - الزيادة في الحد الأدنى القانوني للأجر في قطاعات الصناعة والتجارة والفلاحة والمهن الحرة؛
  - الرفع من قيمة التعويضات العائلية من 200 درهم إلى 300 درهم الممنوح من لدن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- الرفع من وثيرة إنجاز البرامج النشيطة للتشغيل وتطوير إنجازاتها بمعدل حوالي 10 ٪ في السنة: تجاوز سقف 100.000 إدماج سنويا (118.308 سنة 2019)؛
- تثمين دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات من خلال:
  - التقريب بين مؤهلات الباحثين عن شغل وحاجيات المشغلين ومواكبة المقاولات لإيجاد الكفاءات، وكذا دعم حاملي المشاريع المقاولاتية من خلال توجيههم وتأطيرهم، والعمل على ضمان الشفافية وتكافؤ الفرص وتقريب خدمات سوق الشغل من جميع المواطنين؛
  - تعزيز تواجد وكالات وفضاءات النهوض بالتشغيل بالجامعات ومراكز التكوين المهني ومؤسسات التعليم العالي والمدارس العليا سواء العمومية منها أو الخصوصية؛
  - بلورة برنامج «أمل»، لمواكبة ودعم العاطلين عن العمل نتيجة الأزمة الناجمة عن الجائحة، وهو برنامج يهدف إلى الوساطة في التشغيل والتقريب بين العرض والطلب، خصوصا بالنسبة للأشخاص الذين فقدوا شغلهم بسبب هذه الجائحة.
- تنفيذ برنامج التشغيل المعتمد على التمويل القائم على النتائج:
  - إطلاق بشراكة مع وكالة حساب تحدي الألفية-المغرب، برنامج للتشغيل المعتمد على التمويل القائم على النتائج، الذي يروم دعم تطوير برامج نشيطة للتشغيل من خلال آلية تمويل مبتكرة تمكن من ربط تمويل البرامج بالنتائج المحققة، وذلك للرفع من قابلية تشغيل الفئات التي تلاقي صعوبة في الاندماج في سوق الشغل وتيسير اندماجها، وخاصة النساء وفئة الشباب، الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة، والذين لا يتوفرون على شواهد دراسية، وكذا خريجي التعليم العالي أو التكوين المهني الذين يوجدون في وضعية بطالة لفترة طويلة.

- تعزيز خدمات التشغيل الموجهة للساكنة القروية من خلال:
  - تفعيل تجربة «فضاءات التوجيه المهني» بجهة فاس-مكناس وجهة بني ملال-خنيفرة ليصل العدد الإجمالي إلى 12 فضاءا مهنيا مفتوحا في وجه العموم؛
  - تعزيز خدمات القرب عبر اقتناء 4 وحدات متنقلة لتقريب خدمات التشغيل من المناطق القروية وشبه الحضرية. وتتواجد هذه الوحدات في جهات طنجة-تطوان-الحسيمة وفاس-مكناس والرباط-سلا-القنيطرة والشرق، بانتظار توسيعها تدريجيا على كل جهات المملكة. وللإشارة، فإن هذه الوحدات المتنقلة توفر خدمات الاستقبال والتوجيه والتكوين قصير المدة، كما تقوم بمواكبة الباحثين عن شغل وحاملي مشاريع التشغيل الذاتي، ويتكفل شركاء الوكالة العموميين والخصوصيين وكذا الجمعويين على الصعيد المحلي بتقديم هذه العروض.
- إطلاق أول برنامج جهوي للإدماج الاقتصادي للشباب بجهة مراكش آسفي يعتمد مقاربة متكاملة وجهوية لتحسين الادماج المهني، ويرتكز على:
  - منظومة جهوية لتحسين قابلية التشغيل ودعم الإدماج المهني تروم معالجة قضايا المواءمة بين المهارات واحتياجات سوق الشغل، عبر تكوينات تأهيلية وتكوينات بالتدرج، وكذا إعداد الشباب للولوج إلى الحياة المهنية (خدمات للإعلام والتوجيه والمواكبة تقدمها 8 فضاءات لتشغيل الشباب)؛
  - منظومة جهوية لتطوير ريادة الأعمال، حيث يتم وضع شبكة من 8 مراكز دعم ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية المحلية لتقديم خدمات متكاملة ومتنوعة بهدف تعزيز دعم إحداث المقاولات الصغرى وإشعاع ثقافة المبادرة الحرة؛
  - حكامة جهوية وإقليمية للنهوض بالتشغيل؛
  - تدابير لتحليل سلاسل الإنتاج واليقظة حول سوق الشغل.
- إطلاق مسلسل التنسيق والمشاورات مع القطاعات الحكومية والفئات المعنية فيما يخص التغطية الاجتماعية لغير الأجراء:
  - إصدار المراسيم التطبيقية للقانونين 98.15 و99.15 وقائمة الأصناف والأصناف الفرعية للفئات المستهدفة؛
  - إصدار المراسيم التطبيقية الأولى لثلاث فئات (العدول -القوابل والمروضون الطبيون).
- تفعيل التغطية الاجتماعية للعاملات والعمال المنزليين عبر إصدار المرسوم المتعلق بتحديد شروط الاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية الأساسية؛
- تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمؤمنين عبر الرفع من مبلغ الإيرادات الممنوحة لضحايا حوادث الشغل بنسبة 20 % إلى ابتداء من فاتح يوليو 2013؛
- إحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي (تحويل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي إلى مؤسسة عمومية)؛
- إعداد مشروعي السياسة والبرنامج الوطنيين للصحة والسلامة المهنية؛
- المصادقة على ثلاث اتفاقيات عمل دولية: الاتفاقية رقم 97 المتعلقة بالعمال المهاجرين -الاتفاقية رقم 102

المتعلقة بالحد الأدنى لمعايير الضمان الاجتماعي -الاتفاقية رقم 187 المتعلقة بتطوير السلامة والصحة في العمل؛

## الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة

- مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (2015-2025) وبرامج إنعاش الشغل التي تهدف إلى إحداث مناصب الشغل وتطويرها كما وكيفا، كما تهدف إلى تقليص الفوارق بين الجنسين وبين المجالات الترابية، وذلك عبر خمسة أهداف أساسية كالآتي:
  - اندماج التشغيل بشكل أفضل في السياسات الماكرو اقتصادية والقطاعية؛
  - استجابة نظام التكوين المهني والمستمر بشكل أفضل لحاجيات سوق الشغل؛
  - إنعاش السياسات المشجعة لإحداث المقاولات والتشغيل الذاتي؛
  - تحسين حكامة سوق الشغل والتشغيل؛
- تعزيز الاندماج الاجتماعي والإنصاف خاصة لفائدة الشباب والنساء والعمال القرويين وغير المنظمين؛
- متابعة رفع وتيرة البرامج الإرادية للتشغيل:
  - متابعة تطور إنجازات البرامج المتعلقة بدعم التشغيل المأجور (إدماج وتحفيز)، وبرامج تحسين قابلية التشغيل (برنامج تأهيل) وكذا برامج التشغيل الذاتي (المواكبة) بمعدل 10% سنويا في المتوسط.
- تنزيل البرامج الجهوية للإدماج الاقتصادي للشباب ب 4 جهات: مراكش آسفي -سوس ماسة – الرباط سلا القنيطرة – طنجة تطوان الحسيمة:
  - إرساء منظومة جهوية لتحسين قابلية التشغيل ودعم الادماج المهني تروم معالجة قضايا المواءمة بين المهارات واحتياجات سوق الشغل عبر تكوينات تأهيلية وتكوينات بالتدرج، وكذا إعداد الشباب للولوج إلى الحياة المهنية من خلال خدمات للإعلام والتوجيه والمواكبة تقدمها فضاءات لتشغيل الشباب؛
  - إرساء منظومة جهوية لتطوير ريادة الأعمال، حيث يتم وضع شبكة من مراكز دعم ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية المحلية لتقديم خدمات متكاملة ومتنوعة بهدف تعزيز دعم إحداث المقاولات الصغرى وإشعاع ثقافة المبادرة الحرة؛
  - دعم التشغيل بالجمعيات والمهن الحرة والنهوض بإنشاء المقاولات الصغرى؛
  - دعم الحركية المجالية لفائدة الباحثين عن عمل للاستفادة من تكوين تأهيلي أو مقابلات الانتقاء لعروض شغل؛
  - تفعيل التكوين التأهيلي لفائدة غير حاملي الشهادات؛
  - دعم عقود التشغيل المأجور لفائدة بعض الفئات التي تعاني صعوبة في الإدماج المهني؛
  - تعزيز الالتقائية على الصعيد الجهوي؛
  - بلورة آليات التتبع والالتقائية مع تعزيز قدرات الفاعلين الجهويين في مجال النهوض بالتشغيل.

- تطوير آليات رصد سوق الشغل:
  - تنشيط عمل لجنة اليقظة حول سوق الشغل؛
  - تطوير آليات رصد سوق الشغل وتقاسم المعلومات؛
  - إطلاق آليات رصد سوق الشغل على الصعيد الجهوي.
- تعزيز المفاوضة الجماعية وإبرام الاتفاقيات الجماعية للشغل:
  - التحسيس حول أهمية الاتفاقيات الجماعية؛
  - تعزيز وتطوير قدرات الأطراف المعنية؛
  - تكثيف عمليات الدعم والإرشاد الخاصة بإبرام الاتفاقيات.
- اعتماد السياسة والبرنامج الوطنيين للصحة والسلامة في العمل:
  - العمل على اعتماد مشروعي السياسة والبرنامج الوطنيين للصحة والسلامة في العمل وإعداد البرنامج التنفيذي طبقا لتوصيات مجلس طب الشغل والوقاية من المخاطر المهنية.
- توسيع التغطية الاجتماعية للعمال المستقلين:
  - متابعة ورش توسيع التغطية الاجتماعية للعمال المستقلين (مواصلة توسيع الاستفادة من التغطية الاجتماعية والصحية لفئات جديدة من غير الأجراء).
- تحسين وتبسيط شروط الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل:
  - تفعيل السيناريو الأول المعتمد من طرف الحكومة.
- تطوير عمل جهاز تفتيش الشغل والرفع من نجاعته:
  - تفعيل المنظومة المعلوماتية المتعلقة بكل قضايا الشغل.
- العمل على اقرار القانون التنظيمي المنظم للحق في ممارسة الإضراب؛
- العمل على اخراج القانون المتعلق بالنقابات؛
- مأسسة الحوار الاجتماعي على الصعيد الترابي:
  - تفعيل لجن الحوار الاجتماعي الجهوية والإقليمية.
- إصلاح نظام معاشات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:
  - الرفع من المعاشات ب5% على أن لا تقل الزيادة عن 100درهم شهريا؛
  - العمل على تفعيل الاصلاح المقياسي.
- تحديد المقتضيات ذات الأولوية التي تتطلب تعديلا بمدونة الشغل والعمل على تعديلها في إطار تشاركي ثلاثي الأطراف؛
- العمل على إقرار مدونة التعاضد؛
- الشروع في مناقشة الرفع من مبلغ الإيرادات ب20% بالنسبة للحوادث الواقعة بين غشت 2013 و نهاية 2019.

# 3.تعزيز التنمية المستدامة والتأهيل البيئي

## 1.3. التقدم في تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

#### تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

- متابعة إنجاز المخططات القطاعية للتنمية المستدامة وكذا ميثاق مثالية الإدارة في مجال التنمية المستدامة مع وضع منصة معلوماتية للتتبع الدقيق للإنجازات المرتبطة بهذه الاستراتيجية؛
- على المستوى الترابي، تم التوقيع على 8 اتفاقيات إطار مع ولاة الجهات ورؤساء مجالس الجهات لإدماج مضامين الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في برامج التنمية الجهوية وكذا في وثائق التخطيط الترابية.

#### البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة

- تم التوقيع على مخطط عمل برسم سنة 2019 لتنفيذ المخطط الخماسي (2019-2023) بشراكة مع وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.
- كما تم أيضا إعطاء الانطلاقة للدعم التقني الخاص لهذا البرنامج في إطار المساعدة التقنية اللازمة لمصاحبة الجماعات الترابية على تنزيل مشاريعها المبرمجة في الآجال المحددة، نظرا لمحدودية إمكانياتها التقنية.
- فيما يتعلق بحصيلة تنفيذ هذا البرنامج، فقد تم إلى حدود نهاية سنة 2019 تحقيق النتائج التالية:
  - الرفع من عملية جمع النفايات بالمراكز الحضرية بطريقة مهنية إلى مستوى 85,2% عوض 44% قبل سنة 2008؛
  - الرفع من نسبة معالجة النفايات داخل مراكز طمر وتثمين النفايات لتصل إلى 62,63% من النفايات المنتجة، مقابل 10% قبل سنة 2008؛
  - إنجاز 26 مطرحا مراقبا وقد تم تحويل 5 منها إلى مراكز للطمر والتثمين وهي مراكش وإفران والحسيمة والرباط والعيون وذلك بإضافة مركز للفرز والتدوير؛
  - إعادة تأهيل52 مطرحا عشوائيا، بحيث تم تأهيل وإغلاق 33 مطرحا عشوائيا وتهيئة 19مطرح؛
  - بلغت مساهمات قطاع البيئة منذ انطلاقة البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية إلى نهاية سنة 2019 إلى 2,4 مليار درهم.

## البرنامج الوطني لتثمين النفايات

- إعداد المخطط الوطني لتثمين النفايات على المستوى الجهوي وذلك بخمس جهات ذات الأولوية؛
- إعداد وتنفيذ برنامج تكوين لفائدة الفارزين غير المهيكلين للعمل بمراكز فرز وتثمين النفايات؛
- متابعة تفعيل اتفاقيات الشراكة الخاصة بمختلف منظومات تثمين النفايات (منظومة تثمين مخلفات الأجهزة الكهربائية والإلكترونية، فئة نفايات أجهزة المعلوميات وأجهزة الاتصالات، ومنظومة تثمين نفايات الورق المستعمل ونفايات الزيوت المستعملة والعجلات المستعملة والبطاريات المستعملة).

## البرنامج الوطني للتطهير السائل

- نسبة الربط بشبكة التطهير: 76%، نسبة تطهير المياه العادمة: 52.6%، عدد المدن والمراكز المستفيدة: 180 مدينة ومركزا، عدد المحطات المنشأة 149 محطة لمعالجة 394,6 مليون متر مكعب سنويا، عدد المحطات ذات المعالجة الثلاثية: 60 محطة لمعالجة 103 مليون متر مكعب سنويا أي ما يعادل 26% من الحجم المعالج، المشاريع قيد الإنجاز: 79 محطة لمعالجة 110 مليون متر مكعب سنويا؛
- اعتماد برنامج جديد يدمج برنامجي التطهير السائل بالوسطين الحضري والقروي وبرنامج إعادة استعمال المياه المعالجة. وفي هذا الإطار، تم سنة 2019، التوقيع على ثلاث اتفاقيات لدعم مشاريع التطهير السائل بمبلغ 600 مليون درهم: 1. اتفاقية مواصلة دعم 43 مشروع قيد الإنجاز ب 45 مدينة ومركز (277.05 مليون درهم في إطار اتفاقية مع المكتب الوطني للماء والكهرباء). 2. اتفاقية دعم 11 مشروع قيد الإنجاز و5 مشاريع جديدة بـ 19 مدينة ومركز (160.5 مليون درهم في إطار اتفاقية مع الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء). 3. اتفاقية دعم المراكز الصاعدة بالجماعات الترابية ب 162.45 مليون درهم لدعم 58 مشروع جديد ب 59 مركز قروي صاعد.

## البرنامج الوطني للهواء

- المساهمة ب 16 مليون درهم في سنة 2019 لتعزيز الشبكة الوطنية لمراقبة ورصد جودة الهواء في كل من جهة سوس-ماسة وجهة مراكش-آسفي وجهة فاس-مكناس؛
- إحداث عشر لجن جهوية دائمة لتتبع ورصد جودة الهواء؛
- إنجاز التقرير الوطني والتقارير الجهوية لجودة الهواء (الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة وسوس-ماسة وبني ملال-خنيفرة وفاس-مكناس وطنجة-تطوان-الحسيمة)؛
- اقتناء محطات ثابتة جديدة لقياس جودة الهواء بمختلف جهات المملكة إثر توقيع برتوكول مع مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة والشركاء المعنيين.

## التدبير المندمج للساحل

- إعداد مشروع المخطط الوطني للتدبير المندمج للساحل وعرضه على أنظار اللجنة الوطنية للتدبير المندمج للساحل للمصادقة عليه؛
- الشروع في إعداد أول تصميم جهوي نموذجي للتدبير المندمج للساحل لجهة الرباط -سلا-القنيطرة؛
- التحضير للتمرين الميداني لمكافحة التلوث بالساحل المغربي(SIMULEX) .

## الإنجازات الاخرى

- تتبع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي ومخطط عملها؛
- تتبع تنفيذ السياسة الوطنية لمكافحة التغيرات المناخية؛
- إعداد عدة مشاريع قوانين ومراسيم ذات الصلة بالمجال البيئي؛
- القيام بعملية المراقبة ل 218 وحدة صناعية.

## الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة

**تتبع تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على المستوى الوطني والترابي**

مواصلة تتبع تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على المستوى الوطني والترابي. وقد تم إحداث منصة رقمية بين وزارية، عبارة عن نظام معلوماتي يتم تعبئته من طرف نقط الاتصال، من أجل تبادل الخبرات وتسهيل تتبع تنفيذ مخططات العمل القطاعية للتنمية المستدامة وكذا ميثاق مثالية الإدارة. حيث يمكن هذا النظام من إعطاء صورة واضحة على التقدم العام المحرز في إطار هذه الاستراتيجية من خلال تحديد نسبة التقدم المحقق في تنزيل مخططات العمل القطاعية والغايات المرتبطة بها في أفق 2021 وكذا تلك المحققة في تفعيل ميثاق مثالية الإدارة في مجال التنمية المستدامة.

خلال هذه السنة، تم عقد اجتماع اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة يوم الأربعاء 3 يونيو 2020 بالرباط بشكل حضوري وتحت الرئاسة الفعلية للسيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة، كما تم اتخاذ عدة قرارات هامة نخص بالذكر منها تكليف السلطة الحكومية المكلفة بالبيئة بتقييم الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة خلال سنة 2021 وملاءمتها مع المستجدات الوطنية والالتزامات الدولية بتنسيق بين القطاعين العام والخاص. عرف هذا الاجتماع كذلك تقديم التقرير الوطني الطوعي الثاني من أجل المصادقة عليه قبل إرساله الى الأمم المتحدة وتقديمه في أشغال المؤتمر الرفيع المستوى لتنمية المستدامة المنعقد بنيويورك خلال الفترة الممتدة من 7 الى 16 يوليوز 2020. تم كذلك عقد اجتماع لجنة تتبع ومواكبة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة تحت رئاسة السيد عزيز رباح، وزير الطاقة والمعادن والبيئة بتاريخ 29 يونيو 2020 والذي ضم الكتاب العامين للقطاعات الوزارية المعنية.

## دعم البرامج البيئية

- البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها بغلاف مالي قدره 200 مليون درهم؛
- البرنامج الوطني لتطهير السائل من خلال تخصيص 600 مليون درهم لمواصلة دعم انجاز المشاريع قيد الإنجاز بـــــــ 195 مدينة ومركز، وذلك حسب نسبة تقدم أشغالها وبرمجة مشاريع جديدة للاستفادة من دعم البرنامج وفق الشروط المرجعية المحددة لهذه الغاية.
- البرنامج الوطني للهواء من خلال تخصيص 12 مليون درهم لاقتناء محطات مراقبة جودة الهواء؛
- برنامج تثمين الأوساط الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي من خلال تخصيص 60 مليون درهم لتهيئة الفضاءات الترفيهية التي في طور الإنجاز ودعم مشاريع جديدة؛
- تنزيل المخطط الوطني لتثمين النفايات على المستوى الجهوي وذلك عبر انجاز مخططات جهوية بخمس جهات ذات أولوية؛
- تحويل الاعتمادات المالية من أجل انجاز مراكز فرز وتثمين النفايات والتي ستشغل مجموعة من عمال الفرز الغير مهيكلين؛
- متابعة تنفيذ السياسة الوطنية لمكافحة التغيرات المناخية:
  - تحيين المساهمة المحددة وطنيا مع رفع مستوى الطموح؛
  - إتمام اعداد المخطط الوطني للمناخ والمخطط الوطني للتكيف للمصادقة عليه من قبل المجلس الحكومي والمجلس الوطني للبيئة؛
  - الشروع في إنجاز مخططات ترابية على مستوى سبع جهات: جهة طنجة - تطوان - الحسيمة وجهة الدار البيضاء - سطات وجهة درعة - تافيلات وجهة الشرق وجهة كلميم واد نون وجهة العيون الساقية الحمراء وجهة بني ملال خنيفرة؛
  - الشروع في إعداد المغرب لإستراتيجية منخفضة الكربون طويلة الأمد «رؤية 2050»؛
  - مأسسة اللجنة الوطنية للمناخ والتنوع البيولوجي عبر المصادقة على المرسوم رقم 2.19.721 صادر في 3 رمضان 1441؛
  - إعداد مشروع قانون تغير المناخ؛
  - إنجاز برنامجي Readiness للصندوق الأخضر للمناخ مع المعهد العالمي للنمو الأخضر(GGGI) والتعاون الألماني (GiZ) مما يتيح مواكبة الجهات الفاعلة من أجل صياغة وتقديم مشاريع المناخ وتطوير أداة مالية وطنية؛
  - تقوية إطار الشفافية والتتبع للعمل المناخي والدعم.
- متابعة تفعيل برنامج الرصد البيئي من خلال تعزيز قدرات الشركاء المحليين والجهويين عبر تنظيم دورات تكوينية في مجال استعمال واستغلال النظم المعلوماتية الجهوية حول البيئة والتنمية المستدامة؛
- إعداد برنامج جديد خاص بالوقاية من التلوث الصناعي في أفق 2030؛

- إعداد برنامج جديد خاص بالرصد والمراقبة في أفق 2030.
- تعزيز البرنامج الوطني للهواء ببرنامج وطني جديد خاص برصد جودة الهواء في أفق 2030 وتنفيذه بتعاون مع الجهات.
- إعداد برنامج حماية وتثمين الأوساط الطبيعية الوطنية 2021-2030 وتنفيذه بتعاون مع الجهات.
- تعزيز الإطار القانوني البيئي؛
- إعطاء الانطلاقة لدراسة من أجل إعداد مدونة البيئة.
- المصادقة على مشروع قانون التقييم البيئي من طرف البرلمان بغرفتيه وسيتم تسريع إعداد النصوص التنظيمية الخاصة به لتفعيله في أقرب الأجال.
- متابعة تفعيل برامج الشراكة والتربية والتحسيس:
  - تعزيز الشراكة مع الجماعات الترابية من خلال التوقيع على الاتفاقيات لتنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على المستوى الترابي مع الأربع جهات المتبقية؛
  - تعزيز الشراكة مع الجمعيات الفاعلة في مجال البيئة من خلال جيل جديد من الشراكة يهدف إلى تعبئة فعالة للنسيج الجمعوي وجعله فاعلا أساسيا وداعما للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؛
  - دعم البحث والتنمية من خلال إطلاق النسخة الخامسة من برنامج «دعم الابتكار في التكنولوجيات النظيفة والمهن الخضراء « لدعم قدرات المقاولين الشباب في المجلات التالية: تثمين النفايات، وانتقاء 10 مشاريع مقاولاتية خضراء للاستفادة من الدعم المالي؛
  - تعزيز برامج التربية والتحسيس من خلال تنظيم سلسلة من الحملات السمعية البصرية، عبر إنتاج وصلات وكبسولات وبثها عبر وسائل الإعلام السمعية البصرية والإلكترونية، حول مواضيع بيئية ذات أولوية.

## 2.3. مواصلة تحديث مرفق الوقاية المدنية وتعزيز مؤهلاته وتطوير تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

#### تعزيز البنيات التحتية

في إطار تعزيز التغطية الترابية للمخاطر واعتبارا للأهمية الكبرى لمراكز الإغاثة في تقريب خدمات الوقاية المدنية من المواطنين من أجل ضمان سرعة ونجاعة التدخل في حالة الكوارث والحوادث، عملت وزارة الداخلية من خلال المديرية العامة للوقاية المدنية خلال سنة 2019 على:

- إبرام الصفقات المتعلقة بالدراسات الهندسية والتقنية ومكاتب المراقبة، وقد همت ما يلي:

- بناء 6 مراكز الإغاثة بكل من مدن: إفران، خنيفرة، أزمور، إيموزار كندر، مكناس (ويسلان)، وسلا (Sablons) (صفقات منجزة)؛
- بناء مستودع جهوي بمدينة الرشيدية لتخزين معدات الإغاثة وإيواء المنكوبين قصد تقليص مدة إيصال المساعدة والتكفل بالساكنة في حالة الكوارث (صفقة منجزة)؛
- إبرام صفقة لبناء مستودع جهوي بمدينة الدار البيضاء (النواصر) لتخزين معدات الإغاثة وإيواء المنكوبين (صفقة منجزة).

## تجهيز الوحدات الترابية بالوسائل اللوجستيكية

بغية تحسين الأداء المهني والرفع من مستوى تجهيز الوحدات الترابية وتعويض الخصاص الكبير الذي تعاني منه فيما يخص وسائل التدخل، قامت الوزارة برسم السنة المالية 2019 بإبرام عدة صفقات:

- صفقات منجزة لاقتناء 8 شاحنات للنقل و10 سيارات لنقل الموتى و10 دراجات رباعية خاصة بمراقبة الشواطئ وخاصة خلال فصل الصيف؛
- صفقات في طور الإنجاز لاقتناء 102 سيارة إسعاف، 26 شاحنة لمكافحة الحريق و10 زوارق مطاطية.

## الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة

## تعزيز البنيات التحتية

في إطار تعزيز التغطية الترابية للمخاطر واعتبارا للأهمية الكبرى لمراكز الإغاثة في تقريب خدمات الوقاية المدنية من المواطنين من أجل ضمان سرعة ونجاعة التدخل في حالة الكوارث والحوادث، برمجت وزارة الداخلية من خلال المديرية العامة للوقاية المدنية خلال سنة 2020 المشاريع التالية:

- إعداد طلبات العروض لبناء 6 مراكز للإغاثة بكل من مدن: الزاك، إيموزار كندر، سلا (Sablons)، المشور بالدار البيضاء، السعيدية، أولاد تايمة (في طور الإعداد)؛
- إعادة بناء 2 مراكز للإغاثة وفقا للمعايير الجديدة المعتمدة في مجال بناء ثكنات الوقاية المدنية بكل من عين السبع بالدار البيضاء والمضيق (انطلاق الأشغال)؛
- مشروع بناء 2 مراكز للإغاثة بكل من جماعة تغجيجت في إطار شراكة مع الوكالة الوطنية لتنمية الواحات وشجر الأركان وبالمنطقة الصناعية «أطلانتيك فري زون القنيطرة» بشراكة مع شركة خاصة تابعة لصندوق الإيداع والتدبير (تم توقيع اتفاقيات الشراكة)؛
- بناء مستودع جهوي بمدينة الدار البيضاء (النواصر) لتخزين معدات الإغاثة وإيواء المنكوبين قصد تقليص مدة إيصال المساعدة والتكفل بالساكنة في حالة الكوارث (انطلاق الأشغال)؛
- إعداد طلبات العروض لبناء مستودع جهوي بمدينة الرشيدية لتخزين معدات الإغاثة وإيواء المنكوبين قصد

تقليص مدة إيصال المساعدة والتكفل بالساكنة في حالة الكوارث (في طور الإعداد)؛

- إعداد طلبات العروض لإنجاز الصفقات المتعلقة بالدراسات الهندسية والتقنية ومكاتب المراقبة لبناء مستودع جهوي بمدينة مراكش لتخزين معدات الإغاثة وإيواء المنكوبين قصد تقليص مدة إيصال المساعدة والتكفل بالساكنة في حالة الكوارث (في طور الإعداد)؛
- إعداد طلبات العروض لإنجاز الصفقات المتعلقة بالدراسات الهندسية والتقنية ومكاتب المراقبة لبناء مركز الإغاثة أكدال الرباط ومقر القيادة الجهوية للرباط-سلا-القنيطرة المتكون من مركز لمعالجة طلبات الإغاثة وقاعة العمليات (salle opérationnelle) والأوراش التقنية (في طور الإعداد)؛
- إعداد طلبات العروض لبناء الشطر الثاني من الوحدة المتنقلة الجهوية لجهة لكليم واد النون (في طور الإعداد).

### تجهيز الوحدات الترابية بالوسائل اللوجستيكية

- برمجة صفقات لاقتناء 50 سيارة إسعاف و10 زوارق مطاطية لتجهيز الشواطئ الوطنية بالوسائل الضرورية لإنقاذ وإسعاف المصطافين.

## 4. تنمية العرض المائي

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

عرفت سنة 2019 عرض المخطط الوطني للماء 2020-2050 على أنظار اللجنة الوزارية للماء من أجل الدراسة والمراجعة بتاريخ 25 دجنبر 2019 والذي تم إعداده وفقا لمقتضيات قانون الماء 15-36 كمرجع أساسي للسياسة المائية ببلادنا. كما عرفت سنة 2019 المصادقة على البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي للفترة 2020-2027 الذي يعتبر بمثابة المرحلة الأولى من المخطط المذكور.

وقد تم إنهاء الأشغال بستة سدود صغيرة إلى جانب مواصلة إنجاز 14 سدا كبيرا وإطلاق أشغال إنجاز مشروع سد كبير جديد، سد سيدي عبو بإقليم تاونات. كما تم إنهاء أشغال 23 مشروع للحماية من الفيضانات وإطلاق أشغال 8 مشاريع أخرى.

وقد عرفت سنة 2019، كذلك إنهاء ومواصلة والشروع في إنجاز الدراسات المتعلقة ببناء السدود والربط بين الأحواض المائية. كما تم في إطار تنويع مصادر التزويد بالماء واللجوء إلى مصادر المياه غير التقليدية، البدء في تجريب المحطة الجديدة لتحلية مياه البحر لمدينة الحسيمة قبل الشروع في استغلالها، ومواصلة الدراسات التقنية اللازمة لإنجاز محطة تحلية مياه البحر لمدينة الدار البيضاء الكبرى، ومواصلة أشغال محطة تحلية مياه البحر بمنطقة شتوكة وغيرها من المشاريع...

### الإصلاحات والأوراش المبرمجة للسنة الرابعة

في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي للفترة الممتدة بين 2020 و2027 يتم الشروع في تنزيل مقتضيات وبرامج العمل المسطرة ضمن البرنامج. كما يتم كذلك الشروع في الإعداد لاجتماع المجلس الأعلى للماء والمناخ من أجل المصادقة على المخطط الوطني للماء 2020-2050. كما يتوقع أن تعرف سنة 2020 إطلاق أشغال بناء ثلاث سدود كبرى جديدة (مشروع تعلية سد محمد الخامس، بناء سد كدية برنة، بناء سد واقع بعالية سد الوحدة) وأشغال إنجاز عشر سدود صغرى والعديد من مشاريع تهيئة مجاري المياه والحماية من الفيضانات، إلى جانب الشروع في استغلال المحطة الجديدة لتحلية مياه البحر لمدينة الحسيمة.

هذا فضلا عن المساهمة في انجاز مشاريع إعادة استعمال المياه العادمة بمدن الرباط، أكادير وعين عودة، لسقي الكولف والمساحات الخضراء، وكذا المدرسة الحسنية لسقي المساحات الخضراء بمبلغ 42.5 مليون درهم وإنهاء إنجاز 12 مشروعا لأشغال التطهير السائل بالمراكز القروية ومواصلة إنجاز 4 مشاريع، وإطلاق 9 مشاريع جديدة.

# المحور الرابع

## التنمية البشرية
## والتماسك الاجتماعي والمجالي

نظرا لأهمية الخدمات الاجتماعية في الحفاظ على التماسك والسلم الاجتماعيين، تعمل الحكومة من خلال هذا المحور على تجويد هاته الخدمات وتنزيل الأوراش المعدة في شأنها، كما تعمل على تطوير برامج جديدة ومبتكرة والخاصة بالفئات الهشة والفقيرة. وذلك من خلال:

- تفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- تحسين وتعميم الخدمات الصحية؛
- تقليص الفوارق في الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي؛
- تسريع وتيرة تنمية العالم القروي ودعم التوازن المجالي؛
- دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وتيسير الولوج للسكن؛
- العناية بالشباب وتحسين الولوج للرياضة؛
- تحسين الولوج إلى الثقافة والإعلام والنهوض بهما.

# 1. تفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي

## 1.1 تفعيل إصلاح منظومة التعليم وتحسين جودة التربية والتكوين

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

بخصوص الإنجازات والإصلاحات الكبرى التي باشرها قطاع التربية الوطنية خلال السنة الثالثة، فهي تندرج ضمن الإجراءات المتخذة لتفعيل البرنامج الحكومي، ومضامين الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، والقانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وذلك حسب المحاور الثلاث التالية:

#### المحور الأول: تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في ولوج التربية والتكوين

في هذا المجال عملت الوزارة على توسيع العرض المدرسي، حيث تم توظيف 15.000 أستاذا (ة) سنة 2019، بعد أن تم توظيف 55.000 أستاذ(ة) برسم السنوات من 2016 إلى2018.

كما تم فتح 133 مؤسسة تعليمية جديدة برسم الموسم الدراسي 2018-2019 منها 75 مؤسسة بالوسط القروي. وتتوزع الإحداثات الجديدة كالتالي: 9 مدارس جماعاتية، 54 مدرسة ابتدائية، 41 ثانوية إعدادية 29 ثانوية تأهيلية ثم داخلية واحدة.

بالموازاة مع ذلك تم بذل مجهود على مستوى تأهيل البنية التحتية للمؤسسات التعليمية، مما ساهم في تحسين ظروف ممارسة العملية التعليمية وتحسين نسب تمدرس الفتيات بالوسط القروي، حيث تم تسجيل ما يلي:

- نسبة المؤسسات التعليمية المستفيدة من عملية الربط بشبكة الكهرباء تعتبر جد مهمة خلال الموسم الدراسي 2019-2020 بالنسبة لمؤسسات التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي التأهيلي، بحيث بلغت نسب

الربط تباعا 96% و99,36% و 99,61% في حين أن نسبة تزويد الفرعيات بلغت 65%؛

- حصة المؤسسات التعليمية المزودة بالماء الصالح للشرب بلغت بأسلاك الابتدائي الإعدادي والثانوي التأهيلي على التوالي 87% و98% و99%، في حين لم تتجاوز نسبة الفرعيات المستفيدة 52,56%؛
- نسبة الربط بالشبكة الخارجية أو توفير شبكة داخلية للصرف الصحي بالأسلاك التعليمية الثلاثة عرفت تسجيل النسب التالية: 80% بالابتدائي و92% بالإعدادي و93,60% بالثانوي التأهيلي في حين تبقى نسبة الربط أو التزويد بالنسبة للفرعيات دون المستوى المأمول إذ لا تتعدى 48,35%؛
- تغطية المؤسسات التعليمية بالمرافق الصحية تعتبر جد مهمة مسجلة النسب التالية: 95,37% بالابتدائي و99,46% بالإعدادي و99,69% بالثانوي التأهيلي في حين بلغت نسبة تزويد الفرعيات بالمرافق الصحية 65,32%؛
- أغلب المؤسسات التعليمية بجميع أسلاكها تتوفر على السياجات، حيث بلغت نسبة التجهيز: 93,37% بالابتدائي و92,27% بالإعدادي و 99,45% بالثانوي التأهيلي في حين أن نسبة توفير السياجات بالفرعيات لم تتجاوز 53,84%.

أما بخصوص تحسين خدمات الدعم الاجتماعي، تجدر الإشارة إلى المراجعة المهمة التي عرفتها القيمة اليومية للمنح المخصصة للداخليات والمطاعم المدرسية، حيث انتقلت الميزانية السنوية المخصصة لهذه الخدمات الاجتماعية من 905 مليون درهم خلال الموسم الدراسي 2017-2018 إلى مليار و475 مليون درهم خلال موسم 2018-2019، أي بزيادة صافية تقدر بحوالي 570 مليون درهم وذلك بهدف تجويد خدمات الإطعام المدرسي والإيواء المقدمة بهذه الفضاءات، حيث تم تعميم الرفع من القيمة اليومية للمنح المخصصة للداخليات والمطاعم المدرسية (منحة كاملة: من 14 إلى 20 درهم؛ نصف منحة ووجبة غذاء: من 7 إلى 10 دراهم؛ «مكمل الغذاء» بالابتدائي: من 1.4 إلى درهمين). وقد بلغ عدد المستفيدين من الداخليات 147.324 مستفيد(ة) أي بزيادة 10% مقارنة مع 2018-2019. كما بلغ عدد المستفيدين من المطاعم المدرسية بجميع الأسلاك حوالي 1.258.729 مستفيد(ة).

وبخصوص برنامج «تيسير»، فقد عملت الوزارة ابتداء من شتنبر 2018 على اتخاذ التدابير الضرورية من أجل تعميم البرنامج بالسلك الابتدائي بالوسط القروي وكذا بالسلك الإعدادي (الوسطين الحضري والقروي). وقد أفرزت عملية التسجيل في برنامج تيسير برسم الموسم الدراسي الجاري 1.588.307 أسرة (زيادة تقدر بحوالي 6.4% مقارنة بالسنة الفارطة) و2.443.780 تلميذ(ة) (زيادة تقدر بحوالي 6.2%). كما انتقلت الميزانية السنوية المخصصة للبرنامج من حوالي 630 مليون درهم إلى أزيد من مليار و700 مليون درهم بين موسمي 2017-2018 و2018-2019.

أما بالنسبة لخدمات النقل المدرسي، فقد بلغ عدد المستفيدات والمستفيدين من هذه الخدمة 324.165 مستفيد(ة) أي بنسبة زيادة 20% مقارنة مع الموسم الدراسي الفارط.

كما تم تفعيل مبدأ التمييز الإيجابي للوسط القروي، من أجل تحقيق العدالة المجالية، من خلال:

- فتح 133 مؤسسة منها 75 بالوسط القروي، بنسبة 56% (من ضمنها 9 مدارس جماعاتية)؛
- برمجة 63 مدرسة جماعاتية بميزانية سنة 2020؛
- استفادة الوسط القروي من المبادرة الملكية «مليون محفظة» بنسبة 62%؛

- استفادة الوسط القروي من برنامج «تيسير» بنسبة الوسط القروي: 80%؛
- استفادة الوسط القروي من الداخليات بنسبة: 58%؛
- استفادة الوسط القروي من المطاعم المدرسية بنسبة: 94%؛
- استفادة الوسط القروي من النقل المدرسي بنسبة: 78%.

وعلى مستوى تعميم وتطوير التعليم الأولي، فقد تم إطلاق البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي، حيث حققت السنة الدراسية 2019-2018 تقدما ملموسا، من خلال تسجيل 100.672 طفل إضافي، وإحداث 5.833 قسم بمؤسسات التعليم الإبتدائي، لتبلغ نسبة التمدرس 55.8% مقابل 49.60 % برسم الموسم الدراسي 2017-2018، كما تم إعداد حقيبة تربوية تضم 23 دليلا وتكوين 11138 مربية ومربي.

وفي إطار برامج التربية غير النظامية، تم برسم الموسم الدراسي 2018-2019، فتح 39 مركزا جديدا بمؤسسات تعليمية، وتسجيل استفادة 66.404 من برامج التربية غير النظامية، منهم 56.605 مستفيد من الفرصة الثانية الأساسية، و3.625 مستفيد من الفرصة الثانية الجيل الجديد، وذلك بالإضافة إلى 6174 مستفيد(ة) من المواكبة التربوية. وقد بلغت نسبة الإدماج 39% بسلك الفرصة الثانية، و65% بسلك الفرصة الثانية من الجيل الجديد.

وفي مجال التربية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة، تم برسم الموسم الدراسي 2018-2019، الانطلاق في البرنامج الوطني للتربية الدامجة من خلال توسيع العرض المدرسي الموجه للأطفال في وضعية إعاقة، وتطوير النموذج البيداغوجي للتربية الدامجة، وبناء عدة لتكوين مختلف المتدخلين، وإحداث بنيات إدارية تعنى بالتربية الدامجة على المستوى المركزي والجهوي والإقليمي، وكذا إصدار قرار وزاري رقم 047.19 الصادر في 24 يونيو 2019 بشأن التربية الدامجة، والمساهمة في التعبئة المجتمعية حول حق كل الأطفال في التربية والتكوين.

كما تمت برمجة ميزانية تقدر ب 45 مليون درهم في الاعانة المقدمة للأكاديميات من أجل النهوض بالتربية الدامجة وتحويل ما نسبته 10% من المؤسسات الابتدائية برسم السنة الدراسية 2019-2020 الى مؤسسات دامجة، في أفق الانتقال بهذه النسبة الى 20% في الدخول المدرسي 2020-2021.

## المحور الثاني: تطوير النموذج البيداغوجي وتحسين جودة التربية والتكوين

في إطار تفعيل الإجراءات المرتبطة بهذا المحور، عملت الوزارة على مواصلة تطوير تدريس اللغة العربية من خلال تفعيل تدريس اللغة العربية حسب الطريقة المقطعية (الأحرفيّة) في السنة الثالثة ابتدائي في شتنبر 2019، بعد أن تم اعتمادها بالسنة الأولى ابتدائي في شتنبر 2017 وبالسنة الثانية ابتدائي في شتنبر 2018. كما تم إصدار كتابين للغة العربية ودلائلهما في طبعات جديدة خاصة بالسنة الثالثة ابتدائي طبع منها حوالي 761 ألف نسخة (مرشدي، والمفيد)، وكذا خمسة كتب للغة العربية ودلائلها في طبعات جديدة خاصة بالسنة الرابعة ابتدائي، طبع منها حوالي 717 ألف نسخة (الواضح، والمنير، والمفيد، والجديد وواحة الكلمات). ولتشجيع القراءة باللغة العربية، تم تدعيم مشاركة 7670 مؤسسة تعليمية (أزيد من مليون تلميذ(ة)) في الدورة الرابعة لمسابقة تحدي القراءة العربي، كما تم توزيع ما بين 2017 و2019 أزيد من 550 ألف كتاب ثقافي باللغة العربية على مجموعة من المؤسسات التي تفتقر لمكتبات مدرسية.

وبخصوص دعم التمكن من اللغات الأجنبية، تم الرفع التدريجي للحصة الزمنية الأسبوعية لتستقر في حصتها النهائية وهي أربع ساعات في شتنبر 2019. كما تم إصدار كتابين للغة الفرنسية ودليليهما في طبعات جديدة خاصة

بالسنة الثالثة ابتدائي، طبع منهما حوالي 761 ألف نسخة، وكذا ستة كتب للغة الفرنسية ودلائلها في طبعات جديدة خاصة بالسنة الرابعة ابتدائي، طبع منهم حوالي 717 ألف نسخة (شتنبر 2019)

كما تم الرفع من أعداد التلاميذ المستفيدين من المسالك الدولية، حيث بلغ عدد التلاميذ المستفيدين في السلك الإعدادي حوالي 570 ألف في السنة الدراسية 2019-2020 أي بنسبة35% من مجموع تلاميذ هذا السلك، في حين بلغ عدد التلاميذ المستفيدين في السلك التأهيلي حوالي 250 ألف في السنة الدراسية 2019-2020 أي بنسبة 46% من مجموع تلاميذ الشعب العلمية بهذا السلك.

وبخصوص المسارات المهنية، تم توسيع المسار المهني الإعدادي حيث بلغ عدد التلاميذ الممدرسين سنة 2019-2020، ما مجموعه 16.793 تلميذ(ة) موزعين على 741 قسم دراسي. كما تم توسيع العرض بالبكالوريا المهنية، ليصل عدد التلاميذ ما مجموعه 22.016 تلميذ(ة) في برسم السنة الدراسية 2019-2020 موزعين على 987 قسما، يتابعون تكوينهم في 22 مسلك للباكلوريا المهنية.

وفي مجال التوجيه، تم إرساء تصور جديد لنظام التوجيه المدرسي والمهني والجامعي، وإصدار بعض النصوص التنظيمية لتفعيل التصور الجديد، كما تم إعداد عدة تربوية داعمة للعمل بالمشروع الشخصي للمتعلم، ومأسسة أدوار «الأستاذ الرئيس»، بالإضافة إلى إطلاق ورش إدماج وحدة تكوينية متعلقة بالتوجيه المدرسي والمهني والجامعي في التكوين الأساس لهيئة التدريس، وتعزيز نظام الجسور والممرات، مع تطوير مسطرة رقمية جديدة للتوجيه المدرسي والمهني والجامعي.

أما بالنسبة للتكوين الأساس لأطر التدريس، فقد تم اعتماد نظام جديد للتكوين في خمس سنوات، وفتح مسالك للتكوين بسلك الإجازة بمختلف الجامعات. وفي إطار التكوين المستمر، تم الرفع من مردودية الأطر التربوية من خلال تنمية كفاياتهم التقنية ومجموعة من الكفايات الأخرى عبر تكوينات حضورية وعن بعد، في مجال تطوير وتجديد الممارسات الصفية باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وعلاقة بتنمية وتطوير كفايات التلاميذ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتعلم، فقد تم على مستوى التجهيز توفير شبكات الانترنيت في المؤسسات التعليمية، وربط 6784 مؤسسات تعليمية بشبكة الإنترنت (جيني 3) مع خدمة التصفية، مما ساهم في انخراط التلاميذ في مجتمعات المعرفة من خلال استفادتهم من وفرة الموارد والمعلومات وسهولة الوصول إليها، بالإضافة إلى المساهمة في تجويد التعلمات من خلال توفير الوسائل الإلكترونية واستغلالها في العمليات الصفية. أما على مستوى الموارد الرقمية، فقد تم توفير الوقت وخفض تكلفة التعلمات من خلال استفادة التلاميذ من دعم مدرسي مجاني على المنصات الرقمية، بالإضافة إلى إنتاج الموارد الرقمية وتخزينها والحصول عليها بمرونة.

## المحور الثالث: تحسين حكامة منظومة التربية والتكوين وتحقيق التعبئة المجتمعية حول الإصلاح

في مجال تدبير الموارد البشرية فقد تم استئناف الحوار مع الشركاء الاجتماعيين وتسوية وضعية بعض الفئات من موظفي قطاع التربية الوطنية في إطار الحوار الاجتماعي المركزي والقطاعي، ندكر منها وضعية الموظفين الذين تم توظيفهم الأول في السلمين 7 و 8، وضعية بعض الموظفين المرتبين في الدرجة 3 (السلم 9)، ووضعية أساتذة التعليم الثانوي الإعدادي الذين سبق لهم أن كانوا معلمين والمحالين على التقاعد قبل فاتح يناير 2011، ووضعية الناجحين في المباريات المهنية (موظفو قطاع التربية الوطنية الحاصلين على شهادات أجنبية أو دبلوم مهندس)، وملف خريجي مسلك الإدارة التربوية المزاولين لمهام الإدارة التربوية (إحداث إطار متصرف تربوي)، ثم تعديل النظام الأساسي الخاص

بأطر الأكاديميات بتاريخ 15 مارس 2019.

أما في المجال القانوني، فقد عرفت السنة الثالثة صدور القانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، بالجريدة الرسمية عدد 6805 بتاريخ 19 غشت 2019، بالإضافة إلى إعداد مشروع المخطط التنظيمي لتنزيل القانون-الإطار رقم 51.17 والمصادقة عليه من طرف اللجنة الوطنية لتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بتاريخ 25 دجنبر 2019.

وفي إطار تفعيل مقتضيات القانون الإطار، عملت الوزارة على تحيين مشاريع الرؤية الاستراتيجية وفق مضامين القانون الإطار ليتم اعتماد محفظة مشاريع مكونة من ثمانية عشر (18) مشروعا، وتستحضر هذه المشاريع المنظور الشمولي والنسقي للرؤية الاستراتيجية، وهي تتوزع على ثلاثة مجالات استراتيجية وفق ما يلي: المجال الأول: الإنصاف وتكافؤ الفرص، ويضم سبعة (7) مشاريع؛ المجال الثاني: الارتقاء بجودة التربية والتكوين، ويشمل سبعة (7) مشاريع أخرى؛ ثم المجال الثالث: الحكامة والتعبئة، ويضم أربعة (4) مشاريع.

كما تم إعداد مشروع التصميم المديري للاتمركز الإداري الخاص بقطاع التربية الوطنية، والمصادقة عليه من طرف اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري بتاريخ 23 شتنبر 2019، في إطار تنزيل مقتضيات المرسوم رقم 2.17.618 الصادر في 26 ديسمبر 2018 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، والذي يهدف إلى منح مزيد من الصلاحيات والاستقلالية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

## الإصلاحات والأوراش المبرمجة للسنة الرابعة

أما بخصوص الإصلاحات والأوراش المبرمجة برسم السنة الرابعة من الولاية الحكومية فإنها تندرج ضمن نفس المحاور المعتمدة منذ صدور الرؤية الاستراتيجية سنة 2015:

### المحور الأول: تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في ولوج التربية والتكوين

تطمح الوزارة، بتعاون مع مختلف شركائها الدوليين والوطنيين، وفق برنامج العمل الممتد على مدى 2019-2022، إلى تحقيق 57.50% على مستوى تمدرس الأطفال في التعليم الأولي برسم الموسم الدراسي 2019-2020 و61.71% برسم الموسم الدراسي 2020-2021 و67% برسم الموسم الدراسي 2021-2022. كما تطمح إلى تكثيف عملية تكوين المربيات والمربيين على الإطار المنهجي وتنزيل البرنامج الوطني للتكوين المستمر مع الشركاء والمصادقة على المكتسبات المهنية للمربيات والمربين العاملين بالتعليم الأولي بعد وضع التصور العام وتحديد المسطرة العملية والإجراءات القانونية المصاحبة.

كما تتجه الوزارة نحو تعزيز العرض المدرسي من المدارس الجماعاتية حيث تمت برمجة 159 مؤسسة تعليمية بميزانية سنة 2020 منها20 مدرسة ابتدائية، 63 مدرسة جماعاتية، 40 ثانوية إعدادية، 36 ثانوية تأهيلية، بالإضافة إلى برمجة 23 داخلية بالتعليم الثانوي وتوظيف 15.000 من أطر الأكاديميات و344 أستاذ(ة) مبرز.

كما سن قطاع التربية الوطنية برنامجا طموحا لتحقيق الأهداف المسطرة في القانون الإطار من خلال التسريع من وتيرة الإنجاز وتعبئة الشركاء لتدارك العجز الحاصل في البنية التحتية مع الإشارة إلى أن العجز الحاصل في البنية يخص بالأساس الفرعيات نظرا لعدة اعتبارات مرتبطة ببعدها عن شبكات التزويد أو غياب الشبكات أو تواجدها في أماكن معزولة صعبة الولوج أو للكلفة الباهظة للتزويد. في هذا الإطار تمت برمجة مجموعة من العمليات خلال سنتي 2019 و2020 تمثلت فيما يلي:

- تزويد 4212 مؤسسة تعليمية أغلبها الأعم فرعيات بالماء الصالح للشرب؛
- الربط بالشبكة أو تزويد 3789 من المؤسسات التعليمية أغلبها الأعم فرعيات بالكهرباء/الطاقات المتجددة؛
- الربط بالشبكة الخارجية أو توفير شبكة داخلية للصرف الصحي ل 4542 مؤسسة تعليمية أغلبها فرعيات؛
- بناء المرافق الصحية ل 3393 مؤسسة تعليمية أغلبها فرعيات؛
- بناء السياجات ل 2638 مؤسسة تعليمية أغلبها فرعيات.

في مجال التربية غير النظامية يتم إحداث 30 مدرسة للفرصة الثانية الجيل الجديد والعمل على استفادة 72.181 من مختلف البرامج. كما تتم مواصلة الرفع من عدد المستفيدات والمستفيدين من الدعم الاجتماعي، سواء تعلق الأمر ببرنامج «تيسير» أو المبادرة الملكية مليون محفظة أو خدمات المطاعم المدرسية والداخليات، أو النقل المدرسي.

## المحور الثاني: تطوير النموذج البيداغوجي وتحسين جودة التربية والتكوين

في إطار هذا الورش تعمل الوزارة على مواصلة تنزيل البرنامج الوطني للتربية الدامجة من خلال العمل على تمدرس 100.000 تلميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتغطية 20% إضافية من مؤسسات التعليم الابتدائي بقاعات الموارد للتأهيل والدعم بالأقسام الدامجة، بالإضافة إلى تقوية الإطار القانوني لدمج الأطفال في وضعية إعاقة ومواصلة تطوير النموذج البيداغوجي للتربية الدامجة.

كما يتم العمل على الرفع من الكفاءات المهنية للأطر التربوية حتى تتلائم مع المستجدات التربوية والبيداغوجية والتكنولوجية، حيث يبلغ العدد الإجمالي للمستفيدين 65.000 موزعين كالتالي: 39.000 في مجال اللغات الأجنبية، 13.000 يستفيدون من التكوين على المنهاج المنقح والمقررات الجديدة للسنة الثالثة والرابعة ابتدائي، 9.750 أستاذ رئيس بالنسبة للسنة الأولى والثانية إعدادي وللسنة الأولى والثانية تأهيلي، و3.250 يستفيدون من التكوين في مجال الرقمنة.

في مجال التوجيه يتم تعزيز بنيات التوجيه المدرسي والمهني والجامعي بالموارد البشرية الكافية والمؤهلة ليرتفع عدد الموجهين التربويين المكونين من 30 برسم الموسم الدراسي 2018-2019 إلى 349 برسم الموسم الدراسي الحالي، بالإضافة إلى تعزيز عمليات التوجيه المدرسي والمهني في السنتين الأولى والثانية إعدادي وفي الجدع المشترك والسنة الأولى بكالوريا، زيادة على تعزيز فضاءات التوجيه المدرسي والمهني والجامعي بالمؤسسات الثانوية وإرساء منظومة مندمجة للتوجيه لفائدة المرشحين للباكلوريا لولوج مؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني، مع تحيين نظام الجسور والممرات بين مكونات التربية والتكوين تبعا للإصلاحات البيداغوجية لمختلف مكونات التربية والتكوين.

بالنسبة للتحكم في اللغات الأجنبية، يتم العمل على مواصلة تنزيل الهندسة اللغوية الجديدة سواء تعلق الأمر باللغات الوطنية أو باللغات الأجنبية.

أما بخصوص مسارات تخصص «رياضة ودراسة» تعرف السنة الدراسية المقبلة فتح 5 «ثانويات الرياضيين» بكل من الرباط وبني ملال وفاس ومراكش والشرق، على أساس توسيع هذه التجربة لتشمل باقي الجهات في أفق سنة 2021، مع ضمان الدعم التربوي وآليات التتبع الدراسي للتلاميذ الرياضيين المسجلين بمسار رياضة ودراسة والعمل على الانخراط الفعلي للجامعات الرياضية في المشروع.

فيما يتعلق بتطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، يتم توفير 4.745 حقيبة متعددة الوسائط و428 قاعة متعددة الوسائط، بالإضافة إلى تعزيز قدرات الأطر التربوية من خلال توفير تكوينات إشهاديه حضورية وعن بعد في الإنتاج الرقمي والمكتبات الرقمية، لفائدة 25.923 مستفيد، مع تعميم الربط بشبكة الإنترنيت على

جميع المؤسسات التربوية، باستثناء الفرعيات، ورفع عدد المستفيدين من التكوين في «لغة المعلوميات» بأزيد من مليوني تلميذ.

**المحور الثالث: تحسين حكامة منظومة التربية والتكوين وتحقيق التعبئة المجتمعية حول الإصلاح**

بالنسبة لتدبير الموارد البشرية، تعرف السنة الرابعة إعداد ميثاق أخلاقيات مهن التربية والتكوين وإعداد الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات، بالإضافة إلى وضع نظام لتحفيز وتشجيع الأطر التربوية والإدارية العاملة بالأوساط القروية والمناطق ذات الخصاص، وتحيين دليل تقييم الأداء المهني لموظفي قطاع التربية الوطنية، مع إعداد مشروع مرسوم في شأن النظام الأساسي الخاص بأطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، واستكمال تفويض الاختصاصات إلى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في إطار تنزيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري.
وعلى إثر صدور القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، أعدت الوزارة مشروع مخطط تنظيمي، والذي هو بمثابة خارطة طريق لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، يتم تنفيذه على مدى ثلاث (3) سنوات، يتضمن كل مشاريع النصوص القانونية اللازمة لبلوغ أهداف إصلاح منظومة التربية والتكوين.
كذلك في إطار هذا المحور، تعمل الوزارة على الارتقاء بحكامة منظومة التربية والتكوين كأساس لإنجاح الإصلاح، بالإضافة إلى تحسين الحكامة المالية وتطوير وتنويع مصادر التمويل، وتحقيق تعبئة مجتمعية مستدامة، مع إرساء نظام معلوماتي مؤسساتي لقيادة المنظومة التربوية وتقييمها وضمان جودتها.

## 2.1 تعزيز التعليم العتيق وبرنامج محو الأمية بالمساجد

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

**قطاع التعليم العتيق**

بخصوص قطاع التعليم العتيق واصلت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، تأهيله وتطويره وذلك من خلال:

- الارتقاء بالبنيات المادية لمؤسساته، من خلال الشروع في بناء مدرستين جديدتين للتعليم العتيق والترخيص للخواص ببناء 25 مؤسسة جديدة (17 مدرسة عتيقة و8 كتاتيب قرآنية)، ومن خلال إصلاح أو المساهمة في بناء وإصلاح 18 مؤسسة قائمة (5 مدارس عتيقة و13 كتابا قرآنيا)، بالإضافة إلى تقديم التجهيزات الضرورية ل 26 مدرسة عتيقة، حيث رصد لهذه العمليات اعتماد مالي إجمالي قدره 49,5 مليون درهم؛
- الرفع من عدد المكافآت المخصصة للعاملين بمؤسسات التعليم العتيق حيث وصل عددها 6.822 مكافأة جزافية رصد لها اعتماد مالي قدره 180,70 مليون درهم مقابل 6.675 مكافأة بغلاف مالي قدره 175,38 مليون درهم خلال السنة الماضية؛
- تحسين الوضعية الاجتماعية للمتمدرسين بمؤسسات التعليم العتيق وتجويد ظروف حياتهم المدرسية من

خلال مواصلة تعميم المنح، إذ تم تخصيص 34.869 منحة، ودعم هذه المؤسسات بمواد التسيير، وقد رصد لهذه العمليات اعتماد مالي قدره 79 مليون درهما؛

- استكمال تأهيل الشأن التربوي في التعليم العتيق حيث رصد له اعتماد مالي قدره 5 ملايين درهما.

## برنامج محو الأمية بالمساجد

وبخصوص برنامج محو الأمية بالمساجد استهدفت الوزارة تسجيل 300.000 مستفيد خلال سنة 2019، وسجلت 314.854 مستفيدا، وجهزت 7.077 مسجدا للتعلم، واستعانت بـ 10.000 مؤطر في التدريس والإشراف والتكوين التربوي. وزودت المؤطرين والمستفيدين بالمعدات والأدوات والكتب بالمجان. ونظمت 7 أيام تكوين للرفع من القدرات، وأنجزت 3 زيارات تربوية لتقويم الأداء لفائدة كل مؤطر بالبرنامج.
كما نفذت الوزارة برنامج التقويم التربوي المستمر والإشهادي، حيث ترشح للامتحان النهائي 293.792 مستفيدا، نجح منهم 256.060 مترشحا بنسبة بلغت 87,16%. وتفضل مولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتسليم جائزة محمد السادس لبرنامج محو الأمية بالمساجد للمتفوقين الثلاثة الأوائل من الذكور وللثلاث لأوائل من الإناث.

## الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة

تواصل الوزارة دعم وتأهيل قطاع التعليم العتيق من خلال:

- تخصيص اعتماد مالي قدره 54 مليون درهم لمواصلة تأهيل البنية المادية لمؤسساته؛
- تخصيص اعتماد مالي قدره 190,5 مليون درهم لأداء المكافآت الجزافية للعاملين بمؤسساته تشجيعا لهم على أداء مهامهم في أحسن الظروف؛
- مواصلة تحسين الظروف التربوية والاجتماعية للمتمدرسين من خلال رصد اعتماد مالي قدره 82,560 مليون درهم لتعميم المنح عليهم ودعم المؤسسات بمواد ولوازم تسييرها؛
- استكمال البرامج والمشاريع والأنشطة ذات صلة بتطوير الشأن التربوي من خلال رصد اعتماد مالي قدره 6 ملايين درهم لتنفيذها؛

وبخصوص برنامج محو الأمية بالمساجد تستمر الوزارة في تنفيذ محاور استراتيجيتها وذلك من خلال:

- مواصلة تنفيذ توصيات المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في مجال محو الأمية، طبقا لما ورد في وثيقة «رؤية استراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين 2015-2030»؛
- تنزيل المقتضيات الخاصة بمحو الأمية في القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين؛
- التوسع في المجال القروي وتوسيع الاستهداف في صفوف الذكور؛
- تعزيز مشروع القرائية الوظيفية التأهيلية للتعلم مدى الحياة؛
- الارتقاء بمشروع النقط القارئة؛
- تجويد وتنويع مناهج ووسائط التعلم والتأطير باستثمار تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛

- إرساء نظام الإشهاد وتمكين المستفيدين من ولوج الممرات التعليمية بين البرنامج وباقي الأنظمة الوطنية للتكوين؛
- إعداد وثائق مرجعية جديدة تربوية وتنظيمية في مجالات التدبير الإداري والتسيير التربوي؛
- إنجاز دراسات ميدانية حول البرنامج.

## 3.1 تعزيز برنامج محو الأمية للوكالة الوطنية لمحاربة الأمية

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

#### 1.مؤشرات دالة

بلغ عدد المستفيدين من برامج محو الأمية برسم الموسم القرائي 2018-2019، 1.131.703 مستفيد(ة) مقابل 1.054.974 مستفيد(ة) برسم موسم 2017-2018، أي بزيادة تقدر ب 8%. كما أن العدد الإجمالي للمسجلين، خلال العشر السنوات الأخيرة ارتفع إلى أكثر من 8 مليون مستفيد(ة).

تم تسجيل 195.720 مستفيد(ة) ببرنامج ما بعد محو الأمية برسم الموسم القرائي 2018-2019، أي بزيادة تقدر ب 2.3% مقارنة مع الموسم القرائي السابق الذي تسجل خلاله 191.304 مستفيد(ة). وقد بلغ مجموع المسجلين بهذا البرنامج، منذ موسم انطلاقته (2010-2011)، 814.338 مستفيد(ة).

للإشارة، فإن 90 في المائة من المستفيدين نساء، و52 في المائة ينتمون إلى الوسط القروي، كما أن 83 في المائة من المستفيدين مسجلون في المستوى الأول (برنامج محو الأمية) و17 في المائة في المستوى الثاني (برنامج ما بعد محو الأمية). بالاضافة إلى أن الفئة العمرية الأكثر هيمنة هي 35-49 سنة بحصة 41 في المائة.

تم تنفيذ برامج محو الأمية بتعاون مع عدة متدخلين حيث يمثل برنامج الوكالة، المنجز بشراكة مع الجمعيات، 69,5% من مجموع المستفيدين، تليه مساهمة برامج القطاعات الحكومية ب 30,5% والتي يحتل برنامج وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مرتبة الصدارة فيها ب27,8% من مجموع المسجلين،

بالنسبة لتوزيع أعداد المستفيدين حسب الجهات، فإن جهة البيضاء-سطات احتلت الصدارة، إذ بلغ عددهم 162.276 مستفيدة ومستفيد أي ما يعادل نسبة 14,9% من مجموع المسجلين، متبوعة بجهة فاس-مكناس حيث سجل 151.342 مستفيد(ة) بنسبة تناهز 13,4% من المجموع العام للمسجلين. وتحتل جهة بني ملال-خنيفرة المرتبة الثالثة بعدد 136.413 مسجلا ومسجلة وهو ما يقارب نسبة 12% من مجموع المسجلين بالبرامج

#### 2.أحداث بارزة

تم تكثيف الجهود من أجل تحسين وضعية المؤشرات الكمية والنوعية، وبتنسيق ودعم جميع الأطراف المتدخلة، من خلال عدة دعامات نذكر منها:

- الزيادة في عدد الاتفاقيات الموقعة مع هيئات المجتمع المدني إذ انتقل هذا العدد من 1.185 اتفاقية شراكة (828 اتفاقية في مجال محو الأمية و357 اتفاقية في مجال ما بعد محو الأمية) برسم الموسم المنصرم إلى

2.214 اتفاقية شراكة (1.603 اتفاقية في مجال محو الأمية و611 اتفاقية في مجال ما بعد محو الأمية) برسم الموسم 2018-2019؛

- توسيع مجال الشراكة والتعاون مع الفاعلين على المستوى الوطني، حيث توصلت الوكالة إلى إبرام 12 اتفاقيات شراكة وتعاون جديدة مع قطاعات عمومية ومع مجالس منتخبة وجامعات إضافة إلى اتفاقية مع القطاع الخاص؛
- تفعيل السنة الأولى من اتفاقية الشراكة المتميزة والمثمرة مع الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج (ألفا III). حيث تم تحقيق الأهداف المتعلقة بالمؤشرات الاحدى العشرة المبرمجة لهذه السنة؛
- توقيع اتفاقية شراكة مع وكالة حساب تحدي الألفية-المغرب من أجل تصميم وتنفيذ آلية عن بعد لبناء قدرات المستفيدين من عملية «تمليك الأراضي السلالية»؛
- تنظيم ورشة تقنية بجامعة القاضي عياض بمراكش من 3 إلى 6 دجنبر 2019 في إطار البحث الإجرائي حول قياس تعلم المستفيدين من برامج محو الأمية بتنسيق مع معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة (UIL) وبحضور احدى عشر بلدا افريقيا؛
- تنظيم لقاءات تواصلية بتنسيق وتعاون مع مجلس عمالة كل من إقليم شفشاون والحوز والرحامنة وذلك من أجل التعبئة والانخراط الفعلي والإيجابي لمختلف الفاعلين؛
- انخراط الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية كعضو في مجلس إدارة الجمعية المغربية للثقافة المالية التابعة لبنك المغرب؛
- إرساء مرصد للتعلم مدى الحياة بتعاون مع جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس وذلك بغية وضع جهاز وآليات تقييم الجهود المبذولة في مجال تعلم الكبار؛
- إطلاق مركز الموارد والخبرات لمحو الأمية، الذي يندرج في إطار جهود اليونسكو لدعم الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية، لاسيما من حيث الولوج إلى المعلومات وتعزيز الآليات القائمة.

## 3.أوراش مهيكلة

بتنسيق ودعم جميع الأطراف المعنية، تم تركيز مجهودات محاربة الأمية، على تنزيل الأوراش المهيكلة المتضمنة في خارطة الطريق. فعلى مستوى تعزيز الحكامة الجيدة، أعطيت الأولوية لإرساء المصالح الخارجية للوكالة وتسريع وتيرة أداء المستحقات والانفتاح على المحيط المؤسساتي وذلك بتقوية وتعزيز الشراكة مع المؤسسات الوطنية وكذا الدولية (الاتحاد الأوروبي ومنظمة اليونيسكو والمعهد الدولي للكونفدرالية الألمانية لتعليم الكبار DVV International والوكالة الاسبانية للتعاون الدولي AECID وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي GIZ وكذا برنامج تحدي الالفلية MCA وهيئات المجتمع المدني.

أما بخصوص تجويد التعلمات، عرف هذا الموسم إنجاز مجموعة من التكوينات لفائدة أطر ومسؤولي الوكالة ومنشطي برامج محو الأمية بتنسيق وشراكة مع المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين والوكالة الوطنية لإنعاش

التشغيل والكفاءات والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، كما تم الشروع في أجرأة مشروع إرساء الجسور بين برامج محو الأمية وبرامج التربية النظامية والتكوين المهني بتنسيق مع مديرية التقويم وتنظيم الحياة المدرسية والتكوينات المشتركة بين الأكاديميات.

وفيما يتعلق بمحور ملاءمة العرض والطلب وبفضل مجهودات مختلف المتدخلين والفاعلين، تم الرفع من عدد المستفيدين من برامج محاربة الأمية وما بعد محو الأمية بحيث وصل عدد المستفيدين برسم هذا الموسم القرائي إلى 1.131.703 مستفيدا مقابل 1.045.974 مستفيدا برسم الموسم القرائي 2017-2018.

## الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة

برسم السنة المقبلة وبتنسيق ودعم جميع الأطراف المعنية، يتم تركيز مجهودات محاربة الأمية على تنزيل الأوراش الهيكلة المتضمنة في خارطة الطريق والتي يمكن تقديمها وفق المحاور الأساسية كما يلي:

### المحور الأول: الحكامة الجيدة

- إعداد دليل المساطر: يهدف مشروع إعداد دليل للمساطر إلى تحديد الخطوات التفصيلية والمراحل التي تمر بها المعاملات الإدارية والمالية ومهن الوكالة ويوضح طريقة اشتغال ودور كل الأطراف المعنية وكذا توحيد جميع مخرجات المساطر؛
- إرساء نظام مراقبة التدبير: يهدف مشروع إرساء نظام مراقبة التدبير إلى التحكم في عملية التدبير والمساعدة على اتخاذ القرار. ويتم ذلك من خلال وضع: مؤشرات ولوحة قيادة ونظام مراقبة تدبير الميزانية وكذا المحاسبة التحليلية؛
- إرساء نظام المراقبة الداخلية: إن بلوغ الأهداف المتوخاة يبقى دائما معرضا لمخاطر تحول دون تحقيقها، لذا يستوجب التصدي لها عبر إرساء نظام المراقبة الداخلية الذي يرتكز أساسا على إعداد خريطة المخاطر وتحديد الإجراءات والسبل الكفيلة بالتغلب على هذه الصعوبات والمخاطر؛
- تطوير الترسانة القانونية: من أجل ضمان الاستمرارية والفعالية في الإنجازات، يتعين تطوير الترسانة القانونية الحالية المنظمة لمجال محاربة الأمية خصوصا تلك المتعلقة بإرساء الممرات والجسور والإشهاد وتنفيذ وتفعيل القانون الإطار في شقه المتعلق بمحاربة الامية؛
- إرساء نظام مندمج للتدبير: يمكن هذا النظام الوكالة من التوفر على نظام معلوماتي يتعلق بجميع مجالات تدخلها بما فيها مهن الوكالة وكذا مهام الدعم؛
- إعداد نظام لتصنيف الجمعيات: في تقييم أولي لسنوات الشراكة التي جمعت الوكالة بجمعيات المجتمع المدني باعتبارها شريكا وفاعلا أساسيا في مجال محاربة الأمية، تتبين ضرورة وضع نظام شفاف لتصنيف الجمعيات النشيطة في هذا الحقل وفق معايير تأخذ بعين الاعتبار المصداقية والاحترافية. كما يهدف هذا النظام الى: تحسين مشاركة النسيج الجمعوي في هذا المجال وضمان التكافؤ في دعم مشاريع الجمعيات وفق

معايير محددة سلفا.

## المحور الثاني: جودة التعلمات

- إرساء نظام الجسور بين برامج محاربة الأمية والتعليم النظامي والتكوين المهني: يمكن هذا المشروع المستفيدين من محاربة الأمية من: الحصول على شهادات تعليمية نظامية كالشهادة الابتدائية والتسجيل في أسلاك التكوين المهني الملائمة؛
- مهننة منظومة التكوين في مهن محاربة الأمية: يتعلق الأمر بإرساء معهد افتراضي للتكوين في مهن محاربة الامية وهو ورش يتم بشراكة مع قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني، ولا سيما المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين تحت اشراف الوحدة المركزية لتكوين الأطر وبدعم من الاتحاد الاوربي؛
- تعميم نظام الإشهاد والمصادقة على المكتسبات: بعد نجاح تجربة إرساء نظام التقويم الإشهادي والمصادقة على المكتسبات بتعاون مع الاتحاد الأوروبي، تعمل الوكالة على تعميم هذه التجربة على مستوى جميع جهات المملكة؛
- إعداد وتحيين المناهج: تماشيا مع ورش استهداف وتفيئ المستفيدين، يستوجب إعداد مناهج جديدة تلائم خصوصيات الفئات المستهدفة وتنقيح المناهج المعتمدة حاليا لتحسين جودة التعلمات.

## المحور الثالث: ملاءمة العرض والطلب

- عملية تسجيل 1.050.000 مستفيد(ة) ببرنامج محو الأمية و120.000مستفيد(ة) ببرنامج ما بعد محو الأمية: من أجل تحقيق الهدف الكمي المسطر في خارطة الطريق ألا وهو تقليص المعدل العام للأمية إلى20 % سنة 2021 وإلى أقل من 10% في افق سنة 2026؛
- تطوير التعلم عن بعد: مواصلة المجهودات المبذولة في هذا المجال، فبعد تطوير تطبيقي «الفا نور والفا تأهيل» يتم تطوير تطبيقات أخرى تخص قطاع الصيد البحري وبرنامج تمليك الأراضي السلالية كما يتم إطلاق ثلاثون حلقة تلفزية في مجال محاربة الأمية بتنسيق مع الشركة المغربية للإذاعة والتلفزة تم اعدادها بدعم من المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي GIZ؛
- مواكبة برنامج إحداث فضاءات لمحاربة الأمية: لتشجيع المستفيدين على طلب التعلم والاستمرارية في التكوين، يتعين العمل على تطوير شراكات تمكن من توفير مراكز لمحاربة الأمية، مجهزة وفق المعايير الاندراغوجية المعمول بها، لوضعها رهن إشارة الفاعلين لاستيعاب أكبر عدد من المستفيدين. وفق مفهوم «مراكز التعلم المجتمعي» الذي تم إطلاقه من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم UNESCO وذلك في إطار شراكة مع قطاعات حكومية وبدعم من DVV International؛
- برمجة جوائز تحفيزية سنوية: تعمل الوكالة على برمجة جوائز تحفيزية سنوية لفائدة المتدخلين في برامج

محاربة الأمية (المستفيدون والمكونون وهيئات المجتمع المدني) من أجل التنويه بتميزهم وتشجيعهم على الاستمرارية في الانخراط في ورش محاربة الأمية. ويتم تحديد الإطار التنظيمي ومسطرة نيل هذه الجوائز؛

- قياس تعلمات المستفيدين من برامج محاربة الأمية: يهدف هذا المشروع إلى قياس تعلمات المستفيدين بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم UNESCO -معهد التعلم مدى الحياة، في إطار البروتوكول الموقع لهذا الغرض. ويتعلق الأمر بتقييم مدى ملاءمة المناهج لحاجيات المستفيدين وكذا قياس أثر برامج محاربة الأمية؛
- تنظيم المؤتمر الدولي لتعليم الكبار-النسخة السابعة CONFINTEA-VII سنة 2022: بعد الاعلان عن منح المغرب تنظيم المؤتمر الدولي السابع لتعليم الكبار في عام 2022 في الجلسة العامة ليونيسكو، يتم إطلاق الإجراءات التحضيرية بتنسيق مع القطاعات المعنية ومنظمة اليونيسكو.

## 4.1. تكوين مهني موجه لتعزيز القابلية على الشغل

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

#### تنزيل البرنامج الحكومي

في إطار تنزيل البرنامج الحكومي للسنة الثالثة، واصل قطاع التكوين المهني مجهوداته الرامية إلى توسيع قاعدة المستفيدين من التكوين المهني وذلك من خلال الرفع من الطاقة الاستيعابية لجهاز التكوين، حيث بلغ عدد المؤسسات المحدثة 9 مؤسسات جديدة برسم 2018-2019.

وبلغ عدد المتدربين بالتكوين المهني الأساسي المتوج بدبلوم: 426.458 من بينهم 137.012 متدربة ومتدربا بالوسط المهني أي بنسبة 32% من مجموع المتدربين وذلك في إطار سياسة الدولة الرامية إلى وضع المقاولة في صلب جهاز التكوين وإشراك المهنيين في مسلسل التكوين. وبلغ عدد الخريجين برسم سنة 2018: 195.594 خريجة وخريجا بالتكوين المهني الأساسي المختتم بدبلوم.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه تم تسجيل25.245 متدربة ومتدرب بالباكالوريا المهنية برسم 2019/2018 من بينهم 98% بمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل و128.375 بالتكوين التأهيلي. كما بلغ عدد المستفيدين من مستويات التكوين الموجهة للحد من الهدر المدرسي 278.055 مستفيدة ومستفيد.

ومن أجل تعزيز الدعم الاجتماعي للشباب المسجلين بالتكوين المهني الحاصلين على شهادة البكالوريا تم تمكين المتدربين في التكوين المهني من منحة دراسية بنفس شروط وآليات المنحة الجامعية، حيث بلغ عدد المتدربين المستحقين للمنحة الذين تم تسجيلهم بمؤسسات التكوين المهني 43.984 متدربة ومتدربا برسم 2020/2019.

أما بالنسبة لتفعيل الخطة الاستراتيجية 2021 وضمان تكامل عرض التكوين المهني مع التعليم المدرسي والتعليم العالي فقد تم تطوير مساحات للإعلام والمساعدة على التوجيه والإدماج المهنيين من خلال إحداث مركز للتوجيه الوظيفي بسطات في إطار برنامج شراكة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI).

أما فيما يخص إقرار القانون المنظم للتكوين المستمر لتأطير هذا النوع من التكوين وتفعيله، ومأسسة رصيد زمني للتكوين لفائدة الأجير والتصديق على مكتسبات التجربة المهنية وكذا حصيلة الكفاءات الذي تم نشره بالجريدة الرسمية في أكتوبر 2018، تم إعداد أرضية للنصوص التنظيمية للقانون المنظم للتكوين المستمر وهي حاليا في طور الدراسة مع كافة الشركاء.

## خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني

تنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في مجال التكوين المهني، ترأس جلالته بتاريخ 4 أبريل 2019 جلسة عمل خصصت لتقديم خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني والمصادقة عليها والتي تهدف إلى:

- تأهيل العرض التكويني: إعادة هيكلة الشعب، تأهيل مراكز التكوين وتجديد الأليات والمعدات؛
- إحداث جيل جديد من مؤسسات التكوين المهني في جميع جهات المملكة عبر إحداث مدن المهن والكفاءات: متعددة الأقطاب والتخصصات تشتغل وفق مبدأ التعاضد، مندمجة مع المنظومة البيئية الاقتصادية الجهوية ومحتضنة لتكوينات في قطاعات واعدة؛
- عصرنة المناهج البيداغوجية وتحسين جودة التكوين: مقاربة الكفاءات، التناوب والتمرس؛
- تحسين قابلية التشغيل للعاملين في القطاع الغير مهيكل و/أو الباحثين عن عمل: برامج مخصصة لتعزيز المهارات التقنية واللغوية؛
- التوجيه المبكر وتحسين جاذبية التكوين المهني، ثلاث مستويات للتوجيه بعد السنة السادسة من التعليم الابتدائي.

كما يعمل مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل على وضع منصة إلكترونية وبرنامج للتوجيه هدفه تحسيس المعنيين بأهمية الاختيار الذي يقدمون عليه وتعريفهم بمفهوم المشروع المهني وتقييم قدراتهم ومدى وملاءمتها مع الشروط التي تستوجب المهن، ولمواكبة تنزيل هاته السياسة التوجيهية الجديدة، تم توظيف 94 مستشارا في التوجيه سنة 2019 وبرمجة توظيف 30 أخرين برسم سنة 2020.

### الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة

بالإضافة إلى مواصلة تنزيل المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي، يواصل قطاع التكوين المهني تنزيل مضامين الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021 وخارطة الطريق وذلك من أجل الرقي بالنظام الجديد للتكوين المهني ليصبح أكثر جاذبية، ومرنا وسهل الولوج، يتلاءم مع عالم الشغل ويركز على قابلية التشغيل ويساهم في بناء إطار دائم للتكوين قائم على التميز وتكافؤ فرص الولوج.

## تأهيل قطاع التكوين المهني وإعادة هيكلة شعبه تماشيا مع متطلبات سوق الشغل

يتم العمل على تحديد الحاجيات من الكفاءات ومن التكوينات بالقطاعات الواعدة وذلك بإنجاز الدراسات القطاعية اللازمة، ولمواكبة هذه الحاجيات يتم العمل على تحيين برامج التكوين المهني بتنسيق مع كافة القطاعات المكونة، باعتبار الكفاءات كخيار استراتيجي لإعادة هندسة التكوين المهني. وتتمثل الأهداف الأساسية المتوخاة من اعتماد هذه المقاربة في ضمان أفضل استجابة لحاجيات المقاولات من المؤهلات بإشراكها في تحديد هذه الحاجيات والاستعمال الأمثل للموارد المتاحة وتفعيل مشاركة المهنيين في تدبير وتسيير مؤسسات التكوين المهني.

## تطوير وتحديث الطرائق البيداغوجية وتحسين قابلية تشغيل الشباب

وذلك، عبر مجموعة من البرامج والتكوينات التأهيلية القصيرة المدى.

## إدماج الكفاءات الأساسية ضمن جهاز التكوين المهني

يعمل قطاع التكوين المهني على إطلاق مشروع متعلق بتنمية الكفاءات الأساسية من أجل إدماج مهني أفضل، وتهم أساسا كفاءات تنمي الحس المقاولاتي وروح المبادرة وتقنيات التواصل في اللغات الأجنبية. وقد تمت تعبئة مساعدة تقنية في إطار التعاون الدولي مع الاتحاد الأوروبي من أجل توفير الدعم اللازم لتنزيل برامج العمل القطاعية المعدة وكذا تنفيذ مخططات العمل المتعلقة بالقطاعات المكونة الشريكة من أجل إدماج الكفاءات اللغوية وتلك التي تتعلق بروح المقاولة ضمن جهاز التكوين المهني.

## إحداث جيل جديد من مراكز التكوين المهني في إطار الشراكة مع كافة المتدخلين

بما في ذلك إنشاء مدن المهن والكفاءات متعددة الأقطاب والتخصصات حيث من المتوقع أن يتم إعطاء انطلاقة أوراش بناء 4 مدن المهن والكفاءات. وقد تم الشروع في بناء مدينة المهن والكفاءات بجهة سوس-ماسة في شهر فبراير 2020.

## مواصلة بناء المعهد الوطني لتكوين المكونين والأوصياء

تم انطلاق الأشغال به شهر دجنبر2019 والذي يتبنى منهجية مندمجة لتكوين المكونين على المستوى الوطني حيث يعهد لهذا المعهد تنظيم التكوين الأساسي والمستمر لفائدة هذه الفئة بالقطاعين العام والخاص.

## المخطط التنظيمي 2020

بالإضافة إلى هذه الأوراش وفي إطار تنزيل قانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية التكوين والبحث العلمي الذي تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 19 غشت 2019، يتم إعداد مشروع قانون بتحديد التوجهات والتنظيم العام لنظام التكوين المهني الذي يهدف إلى تحديد توجهات السياسة الوطنية في مجال التكوين المهني والتنظيم العام لمنظومة التكوين المهني.
وتجدر الإشارة أنه في إطار تنزيل الجهوية المتقدمة، يتم إعداد مشروع مرسوم بتحديد اختصاصات وتنظيم المصالح

اللامركزية لقطاع التكوين المهني.

## 5.1 إرساء منظومة متميزة للتعليم العالي والبحث العلمي

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالث

#### توسيع عرض التعليم العالي في إطار سياسة القرب

- فتح 13 مؤسسة جامعية جديدة عبر مختلف جهات المملكة، برسم الموسم الجامعي 2019-2020، لتصل الطاقة الاستيعابية حاليا إلى 517.519 مقعد؛
- بلغ العدد الإجمالي للطلبة 1.004.181 طالب منهم: 913.713 (91%) بالتعليم العالي الجامعي، 36.876 (3,7%) بمؤسسات تكوين الأطر و53.592 (5,3%) بالتعليم العالي الخاص؛
- وصلت نسبة التمدرس بالتعليم العالي، من الفئة العمرية 18 – 22 سنة، إلى 40% سنة 2019-2020.

#### توفير الموارد البشرية لمواكبة الطلب المتزايد على التعليم العالي

- إحداث 700 منصب مالي جديد و700 منصب في إطار التحويل برسم سنة 2019؛
- بلغت نسبة التأطير البيداغوجي بالمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح 88 طالبا لكل أستاذ كمعدل و19 بالمؤسسات ذات الاستقطاب المحدود كما بلغ المعدل الوطني للتأطير البيداغوجي بالجامعات 60 طالبا لكل أستاذ.

#### تعزيز الخدمات الاجتماعية للطلبة

- وصلت الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية برسم الموسم الجامعي 2019-2020 إلى ما يقارب 53.000 سرير حيث انتقل عدد الإقامات الجامعية بين 2017 و2020 من 19 إلى 28؛
- اعتماد منصة إلكترونية جديدة logement.onousc.ma لإيداع طلبات السكن دون تكبد عناء التنقل والسفر؛
- الرفع من عدد الوجبات الغذائية من 9 مليون وجبة سنة 2017 إلى 15 مليون وجبة سنة 2020؛
- بلغ عدد المستفيدين من التغطية الصحية ما يفوق 123.000 طالب إلى حدود 31 ديسمبر من الموسم الجامعي 2019-2020؛
- تأهيل وتجهيز البنيات التحتية الخاصة بالخدمات الصحية: بإنشاء وتجهيز 18 مكتبا بالأحياء الجامعية لاستقبال ملفات العلاج الخاصة بالطلبة. وإعادة بناء 10 مراكز صحية جامعية وبناء مركز صحي اجتماعي بجميع الأحياء الجامعية الجديدة مع تجهيز كل المراكز بالأدوات الطبية التقنية والرفع من ميزانية اقتناء الأدوية؛

- إحداث نظام للتأمين عن الحوادث لفائدة الطلبة؛
- بلغ عدد المستفيدين من المنح 386 ألف خلال السنة الجامعية 2019-2020، وذلك عبر الرفع من ميزانية المنح من 1,6 مليار درهم الى 1,83 مليار درهم، مع وضع آليات جديدة لتدبيرها وصرفها عبر تفعيل المنصة الرقمية «منحتي»، وللإشارة فقد تجاوزت نسبة الطلبة الممنوحين بسلك الدكتوراه هذه السنة 77%؛
- إطلاق البوابة الإلكترونية « www.boursessup-etranger.onousc.ma» لفائدة الطلبة الذين يتابعون دراستهم بالخارج؛
- تنظيم أسبوع القاطن بمختلف أنحاء المملكة يتضمن مجموعة من الأنشطة الثقافية المتنوعة من محاضرات ومسابقات ومعارض؛
- تبوئ المغرب الرتبة 31 عالميا والثانية إفريقيا والأولى عربيا في البطولة العالمية الجامعية الصيفية في دورتها 30 بنابولي بإيطاليا؛
- عقد اتفاقية شراكة وتعاون مع الوقاية المدنية لتحفيز روح العمل التطوعي والتضامن لدى طلبة وموظفي المؤسسات والأحياء الجامعية.

## مواصلة الإصلاح البيداغوجي بمؤسسات التعليم العالي

- إطلاق المنصة الالكترونية الوطنية للتعليم عن بعد «الجامعة المغربية الرقمية»؛
- إطلاق منصة القبول الالكتروني الموحد لحملة البكالوريا في المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود «توجيهي»؛
- إطلاق خدمة إلكترونية لفائدة حاملي البكالوريا لإيداع طلبات التسجيل في المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود وتتبعها؛
- مواصلة تتبع برنامج إحداث مراكز لتنمية الكفاءات المهنية والوظيفية للطلبة (Career Centers)، وتفعيل النظام الوطني للطالب المقاول حيث استفاد 300 طالب من المواكبة بالقطبين النموذجيين للرباط والدار البيضاء؛
- تنزيل ورش الإصلاح البيداغوجي لسلك الإجازة «البكالوريوس» بالتعاون مع الجامعات وجميع الفاعلين المعنيين.

## تحيين وتطوير النصوص المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي لتواكب تطور المنظومة

- صدور القانون الإطار 51.17 والشروع في تحيين الترسانة القانونية المتعلقة بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي لملاءمتها مع مخرجاته، من خلال تحديد لائحة النصوص المطلوب تكييفها/ الواجب استصدارها تماشيا مع أحكام القانون الإطار؛

- استصدار خمسة مراسيم لمواكبة تطور منظومة التعليم العالي.

## مواصلة تفعيل مهام الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي

- صدور المرسوم الذي يحدد معايير الجودة المعتمدة للتقييم وضمان الجودة بتاريخ 05 غشت 2019؛
- تقييم 514 مسلكا للتكوين بالتعليم العالي العام والخاص دورة 2019.

## النهوض بالبحث العلمي والابتكار

- إطلاق طلبات عروض لتمويل مشاريع البحث العلمي والابتكار في مجالات مختلفة وتحويل دفعات تمويل بعضها؛
- تسيير المركز الوطني للبحث العلمي والتقني ل 11 برنامجا للتعاون في مجال البحث العلمي مع مؤسسات مماثلة أو بشراكة مع الوزارة الوصية ومراجعة منظامه لتعزيز دوره في مجال التنسيق وتعاضد الوسائل؛
- إحداث شبكة خبراء نقل التكنولوجيا وتثمين نتائج البحث العلمي تضم حوالي 60 خبيرا ودعمها بتكوينات وتدريبات بصفة دورية؛
- الاشتراك بقاعدة البيانات «web of science» للرفع من استفادة الباحثين من المعلومة العلمية وتعزيز القدرة التحليلية لوحدات الدعم التقني للبحث العلمي وتطوير وإطلاق منصة إلكترونية لتدبير طلبات التحاليل ببرنامج معلوماتي (gda.cnrst) وتمكين الباحثين من طلب وتتبع مراحل تحاليلهم؛
- إنشاء وانطلاق العمل بمجمع للابتكار بجهة سوس ماسة وتحضير الاتفاقية الخاصة بمجمع جديد للابتكار مع جامعة ابن طفيل؛
- التوصل بأولى الإيداعات (28) للشروع في مسطرة براءات الاختراع في مجال الأحياء الدقيقة؛
- تمويل 91 طلب لدعم التظاهرات والمؤلفات العلمية وإجراء أكثر من 15 دراسة متعلقة باليقظة العلمية بناءً على طلبات من هيئات مختلفة.

## تعزيز موقع المغرب كقطب جهوي للتعليم العالي والبحث العلمي

- إحداث منصة إلكترونية لتدبير منح التعاون الدولي وقاعدة بيانات رقمية خاصة بتسجيل الطلبة الأجانب؛
- تعزيز التعاون والشراكة لصالح الطلاب والأساتذة الباحثين.

## الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة

### مواصلة الجهود من أجل توسيع عرض التعليم العالي

- برمجة فتح 14 مؤسسة جامعية جديدة عبر مختلف جهات المملكة برسم السنة الجامعية 2020-2021؛
- مواصلة توفير الموارد والإمكانيات الضرورية لمواكبة الطلب المتزايد على التعليم العالي.

### مواصلة تعزيز الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة

- الانتهاء من أشغال بناء الأحياء الجامعية في طور الإنجاز بطاقة استيعابية تقدر ب 5.606 سرير، وانطلاق أشغال بناء وتوسعة أحياء جامعية أخرى بطاقة استيعابية تقدر ب 2.674 سرير، كما تمت برمجة بناء وتوسعة أحياء جامعية بطاقة استيعابية تقدر ب 3.808 سرير؛
- تطوير نظام معلوماتي متكامل لتدبير المنح وإعداد مشروع إحداث نظام للتغطية عن الحوادث للطلبة.

### توطيد الإصلاح البيداغوجي بمؤسسات التعليم العالي

- العمل بنظام البكالوريوس انطلاقا من الموسم الجامعي 2020-2021؛
- إطلاق البوابة الوطنية للتوجيه والتسجيل في إطار تفعيل نظام البكالوريوس؛
- إحداث تسعة مراكز جديدة لتنمية المهارات المهنية للطلبة (Career Centers) بالجامعات؛
- مواصلة برامج مهننة عروض التكوين وملائمتها مع الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية (مواكبة الأوراش المهيكلة الكبرى).

### تنزيل مشاريع السنة الأولى من المخطط الاستراتيجي للوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي 2020-2024

- تقييم مسالك التكوين في إطار نظام البكالوريوس واعتماد المعالجة الإلكترونية لملفات طلبات اعتماد مسالك التكوين؛
- تفعيل التقييم المؤسساتي من خلال انطلاق تجربة نموذجية (مؤسسة عن كل جامعة باقتراح من رئيس الجامعة).

### تحيين الترسانة القانونية المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي وملاءمتها مع مخرجات القانون الإطار

- مراجعة القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي والنصوص التنظيمية المرتبطة به؛

- مراجعة الأنظمة الأساسية الخاصة بمختلف هيئات الأساتذة الباحثين؛
- مراجعة القوانين المنظمة لكل من المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي، المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية والوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية.

## تطوير الإدارة الإلكترونية

- تطوير خدمة إلكترونية لإيداع طلبات معادلات الشواهد وتطوير نظام لتدبير هذه الطلبات؛
- تفعيل النظام المعلوماتي الخاص بتدبير عملية تقييم واعتماد مسالك التكوين (بما فيها تلك المقدمة من طرف مؤسسات التعليم العالي الخاص)، ونظام معلوماتي لضبط عملية تدبير ملفات الطلبة المسجلين بمؤسسات التعليم العالي الخاص.

## مواصلة تطوير وتنمية البحث العلمي والابتكار

- تحيين وتطوير الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي والابتكار وملاءمتها مع القانون الإطار 51.17؛
- إطلاق طلبات عروض جديدة لتمويل مشاريع البحث ومواصلة تأهيل البنيات التحتية للبحث العلمي وتشجيع استعمالها المشترك؛
- النهوض بالتميز في مجال البحث العلمي والابتكار ووضع تدابير وآليات لتحسين ترتيب الجامعات المغربية على الصعيد الدولي؛
- دعم الشراكة والتعاون في مجال البحث العلمي والابتكار من خلال إطلاق طلبات عروض وبرامج جديدة مع شركاء جدد؛
- تعزيز آليات تثمين نتائج البحث العلمي والتكنولوجي والابتكار من خلال مواصلة إحداث مجمعات الابتكار بالجامعات والعمل على وضع آليات ناجعة لتدبيرها ومأسسة آليات وإجراءات تدبير براءات الاختراع داخل الجامعات.

## تعزيز موقع المغرب كقطب جهوي للتعليم العالي والبحث العلمي

- مراجعة جميع المساطر المعتمدة في مجال تدبير منح التعاون الدولي وكذا ترشيحات الطلبة الأجانب والانتقال إلى مرحلة التدبير الإلكتروني الشامل لجميع مراحل العملية؛
- توقيع عدة مشاريع اتفاقيات في مجالي التعليم العالي والبحث العلمي؛
- تنظيم الدورة 59 لمؤتمر وزراء التعليم في دول وحكومات الفرانكوفونية (CONFEMEN) والنسخة الثالثة من قمة الشرق الأوسط للابتكار.

# 2.تحسين وتعميم الخدمات الصحية

## الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

### توسيع التغطية الصحية الأساسية

- تطور نسبة التغطية الصحية حيث بلغت 68.8 في المائة. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى تعميم نظام المساعدة الطبية وإقرار نظام التغطية الصحية لفائدة طلبة التعليم العالي بالقطاعين العام والخاص ومؤسسات التكوين المهني؛
- الشروع في تفعيل القانون 15-98 المتعلق بالتغطية الصحية لفائدة العاملين غير الأجراء والذي يقدر عددهم بحوالي 11 مليون مستفيد منهم المؤمنين وذوي الحقوق (32 % من الساكنة) حيث تم إصدار المراسيم التطبيقية المتعلقة بالقوابل والمروضين الطبيين والعدول.

### اعتماد سياسة القرب للاستجابة لحاجيات المواطنين

- استمرارية الخدمات الصحية من خلال إرساء الحراسة والإلزامية بمؤسسات الرعاية الصحية الأولية حيث تؤمن حوالي 810 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية الحراسة والإلزامية؛
- اعتماد خدمات الاستشارة الطبية عن بعد من خلال إطلاق خدمات الاستشارة الطبية عن بعد Télémédecine لفائدة المناطق القروية التي تعاني من العزلة على المستوى الصحي؛
- الشروع في وضع برنامج طبي جهوي يشمل كافة مكونات سلسلة العلاج لتحقيق التكامل بين مختلف المستويات عبر إرساء التعاضد في الموارد بين المديريات الجهوية والمراكز الاستشفائية الجامعية وتحسين الحكامة والرفع من جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين وتوسيع أماكن إجراء التدريب.

### مواصلة تأهيل وتوسيع العرض الاستشفائي

في إطار تنفيذ برنامج توسيع وتأهيل العرض الاستشفائي، تم تشغيل مجموعة من المستشفيات الجديدة من أبرزها تشغيل المركز الاستشفائي الإقليمي بسلا (250 سرير ومستشفيين للقرب بكل من القصر الكبير إقليم العرائش (80سرير) وإمزورن بإقليم الحسيمة بطاقة سريرية (45 سرير) وتشغيل المركز الجهوي للأنكولوجيا ببني ملال-خنيفرة بشراكة مع مؤسسة لالة سلمى للوقاية وعلاج داء السرطان.
إضافة إلى تشغيل مركزين طبيين للقرب اليوسفية بعمالة الرباط وسيدي مومن بعمالة سيدي البرنوصي بالدار البيضاء والمركز الجهوي لطب الأسنان بعمالة الرباط وتأهيل المركز الاستشفائي الإقليمي بتارودانت وتوسيع المستشفى الإقليمي بالصويرة.

### تحسين الولوج إلى الأدوية والمستلزمات الطبية

في إطار تحسين الولوج إلى الأدوية وتسهيل ولوج المواطنات والمواطنين إلى الدواء، تم تخفيض أثمنة حوالي 1095 دواء، الأكثر استهلاكا في المغرب موجها لعلاج بعض الأمراض الخطيرة والمزمنة وكذلك الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة للأدوية ذات السعر المرتفع (574 دواء، يتعدى سعر بيعها للعموم 962 درهم) ولتعزيز استعمال الأدوية الجنيسة وصلت نسبة استعمال الأدوية الجنيسة: 39% حاليا، مقابل 30% في 2012 إضافة إلى وضع نظام جديد يرتكز على صفقات الإطار لمدة ثلاثة سنوات لتحسين التزويد والحد من انقطاع مخزون الأدوية.

### تعزيز البرامج الصحية ومحاربة الأمراض

في إطار مواصلة تعزيز آداء البرامج الصحية، اتخذت وزارة الصحة عدة إجراءات تهم صحة الأم والطفل والصحة المدرسية من أبرزها تعميم أقسام الأمهات في المؤسسات الصحية للتحسيس والتوعية وتوسيع برنامج الكشف المبكر عن قصور الغدة الدرقية الخلقي ليشمل خمس جهات وإرساء الكشف المبكر عن الصمم عند المواليد وتنظيم الحملة الوطنية للكشف والتكفل بالمشاكل الصحية لفائدة 1.500.000 تلميذة وتلميذ. إضافة إلى تعميم وتفعيل الوحدات المندمجة للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمستشفيات العمومية ليصبح عددها 113 وحدة.
وبخصوص الوقاية والسيطرة على الأمراض غير السارية، تم الشروع في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها 2019-2029، وفي هذا الصدد تم التكفل بأكثر من 980 ألف مريض بارتفاع الضغط الدموي وأزيد من 870 ألف مريض بداء السكري في كل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية.
وفي مجال الوقاية والسيطرة على الأمراض السارية أو المعدية، استفاد حوالي 4.523 شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشري من برامج الدعم النفسي والاجتماعي. ومن جهة أخرى تحسن معدل النجاح العلاجي لداء السل ليصل 88 في المئة. كما تم إحداث نظام جديد للإنذار بخصوص مرض التهاب السحايا ونظام افتحاص أسباب الوفاة بالتهاب السحايا. كما تم تطوير آليات التواصل من أجل تعزيز ولوج المهاجرين للخدمات الصحية.
ولتعزيز اليقظة والأمن الصحيين تم تحيين وتفعيل الخطة الوطنية للترصد الوبائي واليقظة الوبائية لمواجهة جائحة كورونا.

## الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة

### مواصلة تنزيل ورش التغطية الصحية الأساسية

- مواصلة المشاورات مع الفئات المهنية المنظمة قصد إدماجها بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ونظام التقاعد؛
- بلورة استراتيجية وطنية حول التمويل الصحي على ضوء مخرجات المناظرة الوطنية حول تمويل المنظومة الصحية؛
- مراجعة دور الوكالة الوطنية للتأمين الصحي في ضبط وتأطير التغطية الصحية الأساسية.

## مواصلة تأهيل وتوسيع العرض الاستشفائي

في إطار تنفيذ برنامج توسيع وتأهيل العرض الاستشفائي سيتم:

- مواصلة أشغال بناء ثلاثة مراكز استشفائية جامعية بكل من طنجة (771 سريرا) وأكادير (867 سريرا) والمركز الاستشفائي الجامعي بالعيون (500 سرير)؛
- إ طلاق أشغال إعادة بناء المركز الاستشفائي ابن سينا بالرباط (1006 سرير)؛
- مواصلة أشغال بناء 10 مراكز استشفائية؛
- مواصلة أشغال بناء مستشفى التخصصات بتطوان (300 سرير)؛
- مواصلة أشغال بناء 20 مستشفى للقرب؛
- مواصلة أشغال بناء مستشفيين للأمراض النفسية بالقنيطرة (120 سريرا) وأكادير (120 سريرا).

## دعم وتطوير استقلالية المستشفيات:

لتطوير استقلالية المستشفيات يتم إرساء نظام المجموعات الاستشفائية المجالية التي تهدف إلى عقلنة تدبير المؤسسات الاستشفائية وتخطيط مواردها جهويا في إطار الجهوية الموسعة وذلك من أجل تدبير أمثل للموارد وتحديد التخصصات الطبية التي تحتاج إلى تطوير بمختلف المستشفيات الموجودة بنفس الجهة، وتحسين حركية مهنيي الصحة. وفي هذا الإطار يتم دراسة النماذج الممكنة وتجريبها ووضع الإطار القانوني والتنظيمي لتفعيلها.

## تعزيز الولوج إلى الأدوية والمستلزمات الطبية

في إطار مواصلة تفعيل السياسة الوطنية الدوائية تعمل وزارة الصحة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات من أهمها العمل على إحداث وكالة وطنية للدواء والمنتجات الصحية ومراجعة النص التنظيمي المتعلق بتحديد اسعار الادوية وتعزيز مهام المختبر الوطني لمراقبة الأدوية ومواصلة تشجيع المصنعين الوطنيين فيما يخص التصنيع المحلي للأدوية.

## تعزيز البرامج الصحية ومحاربة الأمراض

في إطار تعزيز صحة الأم والطفل والصحة المدرسية يتم مواصلة تفعيل السياسة الوطنية المندمجة لصحة الطفل من خلال تنفيذ النموذج المنقح للرعاية الصحية قبل الولادة الذي يعتمد على ثماني زيارات حسب توصيات منظمة الصحة العالمية إضافة إلى وضع برنامج معلوماتي لتتبع الحالة اللقاحية للأطفال وتنظيم الحملة الوطنية للكشف والتكفل بالمشاكل الصحية لفائدة مليون ونصف تلميذة وتلميذ ومراجعة الإجراءات التغذوية على ضوء نتائج المسح الوطني حول التغذية ونقص المغذيات الدقيقة كما يتم تعزيز توفير المعدات الطبية والتقنية.

وفي مجال محاربة الأمراض غير السارية يتم مواصلة تفعيل الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها 2019-2029 والشروع في تنزيل المخطط الوطني الثاني للوقاية ومكافحة السرطان 2020-2029 والذي يشمل توسيع نطاق البرنامج الوطني للكشف المبكر لسرطانات الثدي وعنق الرحم وتعزيز العرض الصحي الخاص بعلاج السرطان.

ولتعزيز اليقظة والأمن الصحيين تعمل الوزارة على مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية للترصد واليقظة الوبائية لمحاربة جائحة كورونا.

### تحسين حكامة المنظومة الصحية

في إطار تنزيل ورش الجهوية بالقطاع الصحي تعمل الوزارة على التنزيل الفعلي لاعتماد الجهوية في تدبير الموارد البشرية وتنزيل استراتيجية وطنية للتكوين المستمر لفائدة موظفي قطاع الصحة إضافة إلى استكمال مشروع المقاربة الجهوية في معالجة تدبير شكايات المواطنين ومرتفقي المؤسسات الصحية العمومية وتحسين ظروف وجودة الاستقبال بالمرافق الصحية خصوصا عبر خدمة أخذ المواعيد بالمستشفيات العمومية.
ولمواكبة الإصلاحات التي تعرفها المنظومة الصحية، يتم تطوير منظومة الإعلام الصحي وذلك من خلال وضع نظام معلوماتي جديد مندمج يرتكز على الملف الطبي الرقمي للمواطن بهدف ضمان تدبير أحسن للخدمات الصحية وتحسين اتخاذ القرارات التي تستهدف المواطن. ويتم الشروع في تنزيل هذا المشروع تدريجيا بالمستشفيات العمومية.

## 3. تقليص الفوارق في الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي

### 1.3. مواصلة دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

#### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

في إطار تفعيل برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية خلال سنة 2019، وهي السنة الأولى لانطلاق هذه المبادرة في مرحلتها الثالثة، تمت مضاعفة الجهود الخاصة بترسيخ ثقافة التدبير المستدام والإشكالية الاجتماعية وذلك بانخراط جميع الفاعلين بهدف مأسسة هذه المقاربات والأدوات الجديدة للحكامة الجيدة التي تتمثل في مقاربة تشاورية، تشاركية، مندمجة، تعاقدية ولاممركزة. وتميزت سنة 2019 بتحقيق المنجزات التالية موزعة حسب البرامج:

**البرنامج الأول للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية: «برنامج تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية الاجتماعية»**

حيث تمت برمجة 522 مشروعا ونشاطا على الصعيد الوطني، بغلاف مالي ناهز 684 مليون درهم لفائدة ساكنة تقدر ب 744.000 مستفيدا، وقد همت هذه المشاريع قطاعات:

- الصحة: 114 مشروعا بغلاف مالي ناهز 73.873 مليون درهم؛
- التعليم: 161 مشروعا بغلاف مالي يقدر ب 158.72مليون درهم؛
- الطرق والمسالك: 92 مشروعا بمبلغ 299.790 مليون درهم؛
- الماء الصالح للشرب: 84 مشروعا بمبلغ 91.773 مليون درهم؛

- الكهربة القروية: 71 مشروعا بمبلغ 60.010 مليون درهم.

## البرنامج الثاني للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية: «برنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة»

ينـدرج هـذا البرنامـج في إطـار الاسـتمرارية للمرحلتـين السـابقتين مـن المبـادرة الوطنيـة للتنميـة البشريـة، ويهـدف إلى تحسـين جـودة الخدمـات المقدمـة عـلى مسـتوى مراكـز الاسـتقبال لفائـدة الأشـخاص في وضعيـة هشاشـة وذلـك بتعبئـة مختلـف الفاعلـين والسـهر عـلى نـشر القواعـد والممارسـات الجيـدة. وفيـما يتعلـق بالإنجـازات المحققـة في إطـار هـذا البرنامـج خـلال هـذه السـنة عـلى المسـتوى الوطنـي، فقـد تـم:

- إحداث 31 وتجهيز 89 مركزا للاستقبال؛
- تهيئة وصيانة 38 مركزا واقتناء 52 سيارة إسعاف؛
- دعم تسيير326 مركزا لاستقبال مختلف الفئات المستهدفة.

## البرنامج الثالث للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية: «تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب «

- تجهيز وبناء وتأهيل 72 فضاء للشباب (الانصات والتوجيه)؛
- تنظيـم مسـابقة لأفـكار المقـاولات المبدعـة في مجـال الطفولـة المبكـرة عـبر جهـات المملكـة بمشـاركة 600 شـاب وشـابة وإحـداث 106 فكـرة مـشروع؛
- تشغيل وتكوين 1578 مربية ومربي في إطار برنامج تعميم التعليم الأولي بالمجال القروي؛
- مواكبة إقليم جرادة لتشغيل 1500 شاب وشابة؛
- بلـورة منظومـة للتنميـة المحليـة في إطـار برنامـج إنعـاش الاقتصـاد والتنميـة المحليـة بالمناطـق النائيـة PEDEL عـلى مسـتوى 14 إقليـم بشراكـة مـع المؤسسـة الألمانيـة للتعـاون الـدولي GIZ ؛
- مواكبة مشروع (دعم الإدماج الاقتصادي للشباب) بجهة مراكش آسفي.

## البرنامـج الرابـع للمبـادرة الوطنيـة للتنميـة البشريـة: «برنامـج الدعـم الموجـه للتنميـة البشريـة للأجيـال الصاعـدة»

### 1. المحور الأول: المساهمة في تحسين صحة وتغذية الأم والطفل

- إبرام اتفاقية -إطار ثلاثية الأطراف بين المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ووزارة الصحة ومنظمة اليونيسيف؛
- بنـاء / التجهيـز 44 دار الأمومـة مـن الجيـل الجديـد (14 تـم انتهـاء أشـغالها و30 قيـد التنفيـذ، حيـث تـم إنشـاء 111 دار الأمومـة بـين عامـي 2005 و2018)؛
- اقتناء 107سيارة إسعاف؛
- اقتنـاء معـدات طبيـة وشـبه طبيـة لفائـدة 596 مرفـق صحـي، عـلى مسـتوى 14 إقليـما تابعـا لثـلاث جهـات ذات

أولوية والتي تقدم أضعف المؤشرات الصحية؛

- تنظيم حملة تحسيسية وتواصلية وطنية حول الطفولة المبكرة من 21 أكتوبر إلى 04 نوفمبر 2019.

2. المحور الثاني: دعم تعميم التعليم الاولي

- برسم 2019 تمت برمجة 1.200 وحدة للتعليم الأولي بالدواوير التي لا تتوفر على بنيات للتعليم الأولي من خلال العمل على تأهيل الفضاءات الموجودة على مستوى 64 عمالة وإقليم وقد أفرزت هذه البرمجة التي خصصت لها 252 مليون درهما للبناء والتجهيز والتسيير، على الإنجازات التالية:
- إحداث 1.180 وحدة للتعليم الأولي و1.378 حجرة دراسية؛
- استفادة 31.416 طفل وطفلة من التعليم الأولي؛
- إحداث فرص شغل لفائدة 1731 مربية ومربي.

3. المحور الثالث: دعم التمدرس

- إبرام اتفاقية إطار مع مؤسسة «سندي» من أجل الحد من الهدر المدرسي بجهة سوس-ماسة خلال الفترة 2019-2024، حيث بلغ عدد المستفيدين 2.377 تلميذ(ة) بكل من عمالتي أكادير إدا أو تنان وإنزكان أيت ملول، برسم السنة الدراسية 2019-2020.
- توفير البنيات والتجهيزات الأساسية بإنجاز 126 دار الطالب(ة) وكذا اقتناء 380 حافلة مدرسية لتمكين التلاميذ من متابعة دراستهم في ظروف عادية.

## الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة

فيما يخص برنامج العمل المرتقب برسم سنة 2020، تمت برمجة أولية وفق البرامج التالية:

### البرنامج الأول للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية: «برنامج تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية الاجتماعية»

484 مشروعا ونشاطا على الصعيد الوطني، باستثمار اجمالي يقدر بحوالي 600 مليون درهم موزعة حسب القطاعات التالية:

- الصحة: 96 مشروعا بغلاف مالي ناهز 65.356 مليون درهم؛
- التعليم: 120 مشروعا بغلاف مالي يقدر ب 119.893مليون درهم؛
- الطرق والمسالك: 79 مشروعا بمبلغ 263.203 مليون درهم؛
- الماء الصالح للشرب: 111 مشروعا بمبلغ 107.961 مليون درهم؛
- الكهربة القروية: 78 مشروعا بمبلغ 44.485 مليون درهم.

**البرنامج الثاني والثالث للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية**

فيما يخص برنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة وبرنامج تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب يتم اعتماد مجموعة من المشاريع التي يصادق عليها من طرف اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية على المستوى الإقليمي، في إطار البرنامج المتعدد السنوات للتنمية البشرية.

**البرنامج الرابع للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية: «برنامج الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة»**

- وضع مقاربة قطاعية ترتكز بالأساس على مكافحة سوء التغذية؛
- وضع نظام صحي جماعاتي وجيل جديد من دار الأمومة في إطار الاتفاقية ثلاثية الأطراف بين المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ووزارة الصحة ومنظمة اليونيسيف؛
- برمجة إحداث 2.000 وحدة للتعليم الأولي وتهيئة 1.100 وحدة بالدواوير التي تشمل على أكثر من 15 طفل في سن التمدرس الأولي (الأطفال دون سن 6 سنوات)؛
- والجدير بالذكر أن السنة الحالية تتميز بإعداد البرامج الإقليمية المتعددة السنوات للتنمية البشرية والذي تشكل أرضية مرجعية للتخطيط الاستراتيجي لكل الجوانب المرتبطة بالرأسمال البشري سيما في شقه المتعلق بالتعليم والصحة.

## 2.3. دعم التنمية الاجتماعية

### أهم الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

**مجال المرأة**

- اعتماد البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030 خلال الاجتماع الخامس للجنة الوزارية للمساواة، المنعقد بتاريخ 14 يوليوز 2020 برئاسة السيد رئيس الحكومة؛
- تحيين الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء 2020-2030؛
- إطلاق برامج مجالية للتأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء في وضعية صعبة، في إطار شراكات مع الجماعات الترابية؛
- مواصلة تنزيل مقتضيات القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء ونصه التطبيقي، وذلك عبر:
  - عضوية اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف؛

- توفير الدعم التقني واللوجستيكي للجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف والقيام بمهام الكتابة الدائمة لها؛
- إحداث وتفعيل الخلية المركزية التابعة للوزارة للتكفل بالنساء ضحايا العنف.

- تنفيذ التزامات الوزارة المتضمنة في «إعلان مراكش 2020 للقضاء على العنف ضد المرأة» عبر:
  - الشروع في إعداد بروتوكول «حماية» لمعيرة خدمات التكفل الاجتماعي والتنسيق في مجال مناهضة العنف ضد النساء؛
  - إحداث وتنظيم 65 فضاء متعدد الوظائف للنساء، في إطار تطوير خدمات إيواء ومواكبة النساء ضحايا العنف والنساء في وضعية الشارع؛
  - مواصلة التعبئة والتوعية بمخاطر العنف ضد النساء، من خلال الحملة الوطنية السابعة عشر لوقف العنف ضد النساء وتخصيصها للشباب.
- المساهمة في الجهود الوطنية للحد من تداعيات جائحة كوفيد 19على المرأة والفتاة عبر توفير الخدمات الأساسية للنساء والفتيات ضحايا العنف، إذ تم:
  - توفير 63 مركزا للتكفل بالنساء ضحايا العنف، ووضعها رهن إشارة الفاعلين؛
  - إعداد خطة تكوين مهنيي المراكز المتعددة الوظائف للنساء؛
  - التتبع المباشر لحالات العنف المبلغ عنها والمتداولة، سواء في الصحافة أو مواقع التواصل الاجتماعي؛
  - توفير «حقيبة صحية» للوقاية؛
  - إطلاق موقع إلكتروني خاص؛
  - إطلاق حملة رقمية للتحسيس بمخاطر العنف ضد المرأة والفتيات في ظل الجائحة، تضمنت بث وصلات تحسيسية إذاعية وتلفزية طيلة فترة الحجر الصحي؛
  - دعم منصة «كلنا معك» للاستماع والدعم لفائدة النساء والفتيات في وضعية صعبة؛
  - استفادة النساء في وضعية صعبة من خدمات الاستماع عن بعد؛
  - الإدماج الأسري لنساء في وضعية الشارع بتنسيق مع السلطات المحلية.
- إحداث الخلية المركزية والخلايا اللاممركزة التابعة للوزارة للتكفل بالنساء ضحايا العنف؛
- نشر النتائج الأولية للبحث الوطني الثاني حول العنف ضد النساء.

## مجال الإعاقة

- تكوين 1200 مهنيا ممارسا في مجال التوحد على المستوى المحلي، في إطار البرنامج الوطني «رفيق»؛
- إعداد دراسة جدوى حول إرساء نظام لدعم وتشجيع ومساندة الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- إطلاق دراسة حول نظام جديد لتقييم الإعاقة؛
- تنظيم مباراة موحدة خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة بتاريخ 15 دجنبر 2019 من أجل 200 منصب إداري؛

- إنجاز دراسات تشخيصية لواقع الولوجيات لتسع جماعات ترابية شريكة في برنامج «مدن ولوجة»، وهي مدن تازة، وسلا، وفاس، ومكناس، والجديدة، وأكادير، وبني ملال، وإنزكان.
- إطلاق وتفعيل استغلال المنصة الرقمية khadamaty.social.gov.ma لتيسير الحصول على شهادة الإعاقة؛
- إطلاق مواقع إلكترونية خاصة لتقديم خدمات عن بعد للمساهمة في دعم أسر الأشخاص في وضعية إعاقة للوقاية من جائحة كوفيد 19، كالمداومة التربوية، وخلايا التوجيه والإرشاد.
- إطلاق مسار إحداث الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة بثمان أقاليم نموذجية، وهي طنجة، والرباط، وسلا، والدار البيضاء أنفا، ومكناس، ومراكش، وأكادير، والعيون)؛
- إطلاق خطة عمل لحماية الأطفال من الاستغلال في التسول بثلاث مدن نموذجية، وهي الرباط وسلا وتمارة؛
- توفير سلة من الخدمات الاستعجالية لحماية الأطفال في وضعية الشارع من العنف والاستغلال والإهمال خلال الحجر الصحي، حيث تم:
  - تعبئة 74 وحدة لحماية الطفولة و4 مراكز للمواكبة لحماية الطفولة؛
  - إحداث 74 فريقا للمساعدة الاجتماعية للطفولة؛
  - تعبئة أكثر من 300 عاملا اجتماعيا متخصصا في مجال الطفولة؛
  - نشر لائحة الهواتف لتلقي مكالمات الأطفال وتتبعها؛
  - القيام بزيارات وتتبع أوضاع الأطفال يوميا بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.
- تقديم المساعدة الاجتماعية للأطفال في وضعية الشارع خلال الحجر الصحي عبر:
  - إيواء 803 طفلا وطفلة في وضعية الشارع (633 طفلا و170 طفلة)؛
  - توفير 52 مركزا وفضاء للإيواء المستعجل؛
  - توفير الإيواء بـ 66 مؤسسة للرعاية الاجتماعية للطفولة؛
  - مواصلة رصد الأطفال الممتنعون عن الاستفادة من خدمات الإيواء؛
  - وضع برامج تأهيلية لتفادي عودة الأطفال إلى الشارع بعد الحجر الصحي.
- توفير خدمات الدعم النفسي عن بعد للأطفال في وضعية الشارع خلال الحجر الصحي، حيث تم:
  - تعبئة الأخصائيين النفسيين الإكلينيكيين المتوفرين لدى التعاون الوطني ونشر أرقام هواتفهم، مما مكن من استفادة 161طفلا وطفلة (117 طفلا و44 طفلة)؛
  - إنتاج 5 دعامات تواصلية تحسيسية ملائمة للأطفال وللعاملين الاجتماعيين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية حول الوقاية من العدوى والتمدرس عن بعد، والاطمئنان النفسي للطفل، وحماية الأطفال ضد العنف والاستغلال.

### مجال الأشخاص المسنين

- الشروع في إعداد مشروع السياسة العمومية المندمجة للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين؛
- إعداد التصور الأولي للإطار الاستراتيجي لحماية الأسرة؛
- تتبع تنزيل البرنامج الوطني لتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين؛
- إنجاز التقرير الأول للمرصد الوطني للأشخاص المسنين؛

### مجال التنمية الاجتماعية

- إحالة النصوص التطبيقية للقانون رقم 65.15 المتعلقة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية على مسطرة المصادقة؛
- إطلاق مشاريع إحداث 199 مركزا اجتماعيا جديدا بمختلف أنواعها؛
- إحالة مشروع القانون المتعلق بالعاملين الاجتماعيين رقم 45.18 على مسطرة المصادقة التشريعية، بعد مصادقة الحكومة عليه خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 28 ماي 2020؛
- مواصلة برنامج الدعم المباشر للأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى، في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي، مما مكن، إلى متم شهر يونيو 2020، من استفادة أزيد من 105.500 أرملة و180.000 طفلة وطفلا.

## الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة

### مجال المرأة

- تنفيذ البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030؛
- تنزيل الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء 2020-2030؛
- إطلاق بروطوكول حماية؛
- مواصلة تنفيذ البرامج المجالية للتأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء في وضعية صعبة وإطلاق برامج مجالية جديدة في إطار شراكات مع الجماعات الترابية؛
- بلورة وتنفيذ برنامج عمل لتثمين العمل المنزلي لربات الأسر؛
- مواصلة تفعيل برنامج التمكين السياسي للنساء؛
- وضع برنامج عمل لتعميم مواكبة الجماعات الترابية لإدماج النوع في برامجها التنموية؛
- إطلاق المركز الوطني للتوثيق حول المرأة؛

- تنفيذ برنامج تكوين الفاعلين المتدخلين في مسار التكفل بالنساء ضحايا العنف، بما في ذلك التكوين عن بعد؛
- مواصلة التعبئة والتوعية بمخاطر العنف ضد النساء من خلال الحملة الوطنية الـ 18 لوقف العنف ضد النساء.

## مجال الإعاقة

- إرساء نظام جديد لتقييم الإعاقة وإعداد مشروع المرسوم التطبيقي المنظم لمسطرة منح البطاقة الخاصة بالإعاقة؛
- مواصلة تفعيل وتتبع استغلال المنصة الرقمية khadamaty.social.gov.ma لتيسير الحصول على شهادة الإعاقة؛
- مواصلة تنزيل البرنامج الوطني لتأهيل مهنيي التكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة التوحد «رفيق»؛
- مواصلة تنزيل برنامج «مدن ولوجة» بشراكة مع الجماعات الترابية المنخرطة؛
- مواصلة تنزيل خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- المساهمة في تنظيم المباراة الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة لسنة 2020؛
- مواصلة تقديم خدمات عن بعد للمساهمة في دعم أسر الأشخاص في وضعية إعاقة للوقاية من جائحة كوفيد 19، كالمداومة التربوية، وخلايا التوجيه والإرشاد.

## مجال الأسرة

- إعداد وتقديم مشروع الإطار الاستراتيجي لحماية الأسرة ومخططه التنفيذي.

## مجال الطفولة

- مواصلة التنزيل الترابي للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015-2025، عبر إطلاق برنامج «أولادنا» لإحداث أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة بثمانية (8) أقاليم وعمالات نموذجية وهي الرباط، وسلا، والدار البيضاء أنفا، وطنجة، وأصيلة، ومكناس، ومراكش، وأكادير، والعيون؛
- مواصلة تفعيل خطة العمل لحماية الأطفال من الاستغلال في التسول لتشمل مدنا أخرى؛
- إطلاق خطة عمل لحماية الأطفال في وضعية هشة خلال فترة الطوارئ الصحية المرتبطة بجائحة كورونا؛
- إعداد برنامج «احتضان» للنهوض بكفالة الأطفال المهملين؛
- إطلاق برنامج للتكوين عن بعد للعاملين في مجال حماية الطفولة وإعادة إدماج الأطفال في وضعية الشارع؛
- إعداد منظومة معلوماتية لتتبع الطفل في مدار الحماية؛

- إطلاق مشروع المساعدة الاجتماعية وإعادة إدماج 1000 طفل في وضعية الشارع؛
- إحداث ست (6) وحدات للإسعاف الاجتماعي المتنقل للأطفال في وضعية الشارع.

### مجال الأشخاص المسنين

- تقديم مشروع السياسة العمومية المندمجة للأشخاص المسنين ومخططها التنفيذي؛
- إطلاق برنامج «أمان » لتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين؛
- تنزيل خطة عمل ما بعد الطوارئ الصحية «كوفيد 19» في مجال حماية ورعاية الأشخاص المسنين؛
- إنجاز التقرير السنوي الثاني للمرصد الوطني للأشخاص المسنين حول «التكفل بالأشخاص المسنين: الواقع والآفاق»؛
- إطلاق تطبيق معلوماتي خاص بمراكز الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين.

### مجال التنمية الاجتماعية

- إتمام مسطرة المصادقة على النصوص التطبيقية للقانون 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
- وضع وتنفيذ برنامج لملاءمة مؤسسات الرعاية الاجتماعية مع مقتضيات القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
- إتمام مسطرة المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالعاملين الاجتماعيين 45.18 ونصوصه التطبيقية؛
- ملاءمة برنامج «دعم» مع السجل الاجتماعي الموحد؛
- إطلاق نسخة جديدة من برنامج الشراكة مع الجمعيات.
- وضع وتفعيل برنامج لمعيرة مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

## 3.3. تعزيز حقوق السجناء وإعادة إدماجهم

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

### أنسنة ظروف الاعتقال

- افتتاح وتجهيز السجن المحلي بطانطان بطاقة استيعابية تقدر ب 400 سرير؛
- انطلاق أشغال بناء المؤسسة السجنية بالداخلة بطاقة استيعابية تقدر ب 600 سرير؛

- الانتهاء من ترميم السجن الفلاحي الرماني وإعادة افتتاحه وإتمام مشاريع إصلاح وترميم سجون تولال 1 وتاونات وأوطيطة 2؛
- توسعة السجن المحلي راس الماء بفاس بطاقة استيعابية إضافية تقدر ب 76 سرير وبدء أشغال توسعة السجن المحلي سلا2؛
- انتهاء أشغال الحي الجديد بمركز الإصلاح والتهذيب بعلي مومن بطاقة استيعابية إضافية تقدر ب 600 سرير؛
- مواصلة إحداث ولوجيات ومحلات للنظافة خاصة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- تحيين دفتر التحملات الخاص بتغذية المعتقلين لتعزيز معايير الصحة والسلامة الغذائية في مختلف مراحل إعداد الوجبات وتوزيعها؛
- تزويد 25% من المؤسسات السجنية بآلات الغسيل جماعية لفائدة نزلائها من أجل الرفع من مستوى النظافة؛
- تحديث الوحدات الطبية بالسجون وتعزيز تجهيزاتها وإحداث وحدة جديدة بسجن الناظور 2 ووحدات لطب الإدمان بخمس مؤسسات سجنية ومختبرات للكشف عن داء السل ب 4 مؤسسات أخرى إضافة إلى إحداث وحدة لتصفية الدم بالسجن المحلي ببني ملال مع إضافة مولد لتصفية الدم جديد بوحدة تصفية الدم المتوفرة بالسجن المحلي بعين السبع 1 الذي عرف أيضا افتتاح مختبر للتحاليل الطبية؛
- توظيف 46 إطارا طبيا وشبه طبي مما مكن من الرفع من نسبة التأطير الطبي إلى طبيب لكل 830 سجينا في نهاية سنة 2019؛
- مواصلة تنفيذ مشروع تعزيز قدرات مسؤولي المؤسسات السجنية في مجال الوقاية من التعذيب ومعاملة السجناء؛
- تأسيس 66 ناديا للتربية على حقوق الإنسان والمواطنة ب 43 مؤسسة سجنية يديرها نزلاء هذه المؤسسات السجنية بمعدل 10 سجناء بكل ناد؛
- إصدار دليل خاص بتدبير مساطر الشكايات والتظلمات وتعميمه على كافة نزلاء ونزيلات المؤسسات السجنية وتعزيزه بشريط توضيحي حول طريقة تقديم ومعالجة الشكايات بالمندوبية العامة ونشره على الشبكة العنكبوتية.

## دعم تأهيل السجناء لإعادة الإدماج

- الرفع من عدد المستفيدين من برامج التعليم ليبلغ 4.544 مستفيدا مع مواصلة تمكين المتمدرسين بالمستويات الإشهادية من دروس الدعم والتقوية حيث بلغ عدد المستفيدين 2.489 منها مما مكن من تحسين نسبة

النجاح في الامتحانات النهائية خاصة في صفوف السجناء المترشحين للباكالوريا (47% مقابل 41,1% كنسبة وطنية للناجحين من بين المترشحين الأحرار)؛

- تنفيذ النسخة الثالثة من برنامج «سجون بدون أمية» والذي ساعد في تحقيق نسبة إنجاز تقدر بـ 97% وذلك في إطار الشراكة القائمة بين المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، إضافة إلى تعميم برنامج محو الأمية المعتمد من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (محو الأمية بالمساجد) ليشمل 77 مؤسسة سجنية؛
- الرفع من عدد المستفيدين من برامج التكوين المهني والفلاحي إلى 10.262 مستفيدا؛
- دعم برامج التكوين الحرفي والفني والتشغيل من خلال إحداث وحدات جديدة للتكوين والتشغيل مما ساهم في الرفع من عدد المستفيدين إلى 2.330؛
- تنظيم دورات جديدة لبرامج: الجامعة في السجون، مصالحة، المحاضرات العلمية، الملتقى الصيفي للأحداث واللقاء الوطني للنزيلات.

## تعزيز أمن السجناء والمؤسسات السجنية

- مواصلة تأمين المنشآت السجنية وتهيئة البنيات التحتية لتتماشى والمعايير الأمنية المعمول بها؛
- تعزيز التدابير الوقائية للحد من الاعتداءات وتسريب الممنوعات، مما مكن من تخفيض عدد المخالفات المرتبكة من 16.177سنة 2018 إلى 14.461سنة 2019؛
- مراجعة نظام تصنيف السجناء، وإطلاق برنامج «تعايش» يهدف أساسا إلى تهييء السجناء؛
- تثبيت نظام التقنية البيومترية بالإدارة المركزية و15 مؤسسة سجنية مع تجربته بسجون عين السبع 2 وتولال 2 والعرجات 1 والعرجات 2 والسمارة؛
- مواصلة تعميم بطاقة التعريف الإلكترونية على النزلاء (2830 بطاقة سلمت سنة 2019 علما أن السجون تستقبل يوميا أعداد كبيرة من السجناء الذين لا يتوفرون على هذه البطائق).

## مواصلة تحديث القطاع السجني وتكريس آليات التخليق

- مواصلة تكريس المنظور الاستراتيجي في التدبير من خلال إطلاق مخطط استراتيجي جديد للفترة 2020-2022؛
- تنويع العرض الخدماتي في البوابة الالكترونية للمندوبية العامة وإطلاق مشاريع خدمات إلكترونية موجهة للمرتفقين؛
- الشروع في تطوير نظام معلوماتي يمكن أسر النزلاء من الولوج إلى عدة خدمات عن بعد. ويتعلق الأمر بأخذ مواعيد الزيارة وإجراء تحويلات مالية والقيام بالشراءات من محلات البيع بالمؤسسات السجنية؛

- إصدار مدونة السلوك والواجبات المهنية لموظفي المندوبية العامة.

## الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة

### أنسنة ظروف الاعتقال

- تجهيز وافتتاح سجون جديدة ببركان ووجدة والعرائش بطاقة استيعابية تقدر ب 4.400 سرير؛
- انطلاق أشغال بناء السجن المحلي بالعيون بطاقة استيعابية تقدر ب 1.300 سرير (رهين بتوفير الاعتمادات المالية)؛
- الدراسة التقنية لأشغال تهيئة كل من المؤسسات التالية: واد لاو، أوطيطة 1، القنيطرة، تيفلت 1، الفقيه بنصالح، تطوان؛
- الدراسة الهندسية والتقنية لأشغال توسعة كل من السجون المركزية: بالقنيطرة ومول لبركي؛
- تزويد المؤسسات السجنية بأفرشة وأغطية ذات جودة عالية ومضادة للحرائق؛
- تسطير برنامج للمواكبة والتقييم في مجال تدبير التغذية بالمؤسسات السجنية؛
- تجديد تجهيزات ومعدات مطابخ المؤسسات السجنية القديمة؛
- تعميم آلات الغسل الجماعية على باقي المؤسسات السجنية؛
- تجهيز الوحدات الطبية بالمؤسسات السجنية الجديدة بالمعدات الطبية اللازمة، وإحداث وتجهيز مختبرات جديدة للكشف عن داء السل، و4 وحدات لتصفية الدم؛
- تكثيف وتعميم الحملات الطبية المتعددة الاختصاصات خاصة حملات الكشف عن داء السل والتهاب الكبد الفيروسي وداء السيدا في السجون؛
- تنفيذ مشروع دعم المؤسسات السجنية بسيارات الإسعاف في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- تجويد خدمات طب الإدمان من خلال توفير الحد الأدنى من حزمة خدمة الإدمان في الوسط السجني؛
- تنفيذ برنامج الرعاية الصحية لفائدة ذوي الاحتياجات الخاصة خلال فترة الاعتقال؛
- مواصلة تنفيذ برنامج تعزيز قدرات موظفي ومسؤولي المؤسسات السجنية في مجال الوقاية من التعذيب والممارسات المهينة والإحاطة بالكرامة؛
- تعميم أندية حقوق الإنسان على جميع المؤسسات السجنية؛
- إنجاز تقرير حول واقع حقوق السجناء بدعم من المعهد الدنماركي لحقوق الانسان؛
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة الموظفين لمواكبة الآلية الوطنية لحماية الطفل والآلية الوطنية لحماية المعاقين.

## دعم برامج تأهيل السجناء للإدماج

- إحداث فضاءات بيداغوجية جديدة ووحدات للتكوين الحرفي وتحسين التأطير لتوسيع قاعدة المستفيدين من البرامج التربوية والتكوينية؛
- وضع نظام للمراقبة والتتبع البيداغوجي لبرامج التربية والتعليم بتنسيق مع الوزارة الوصية؛
- إحداث 8 شعب جديدة في مجال التكوين الفلاحي بالسجون، وشعب أخرى في مجال التكوين الحرفي؛
- الرفع من عدد المؤسسات السجنية التي تتوفر على برنامج التكوين في مجال الصيد البحري من 03 إلى 10 مؤسسات؛
- تنظيم دورات جديدة لبرامج: الجامعة في السجون، مصالحة، المحاضرات العلمية، الملتقى الصيفي للأحداث واللقاء الوطني للنزيلات؛
- إعداد وتنفيذ برامج تأهيلية جديدة (« الأيام الربيعية المفتوحة للمؤسسات السجنية»، « مناظرات»، «منتدى المرأة السجينة»، «وساطة»، «محاكمة»، «بذور القيم»).

## تعزيز أمن السجناء والمؤسسات السجنية

- مواصلة تأمين المنشآت السجنية وتعزيز التجهيزات الأمنية وتهيئة البنيات التحتية لتتماشى والمعايير الأمنية المعمول بها؛
- توحيد المساطر المعتمدة في التدبير الأمني؛
- تخصيص فضاءات بعدد من المؤسسات السجنية لإيواء السجناء المستفيدين من برنامج «تعايش»، وتقييم المرحلة الأولى لهذا البرنامج؛
- تعميم التقنية البيومترية على جميع المؤسسات السجنية التي تتوفر على ربط بالإدارة المركزية؛
- مواصلة تعميم بطاقة التعريف الإلكترونية على نزلاء السجون.

## مواصلة تحديث القطاع السجني وتعزيز القدرات

- تطوير برامج التكوين المستمر لفائدة الموظفين وتنفيذ « برنامج خلف» للتأهيل لتحمل المسؤولية؛
- تفعيل الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات من أجل اعتماد التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات؛
- مواصلة تفويض بعض الاختصاصات للمديريات الجهوية في إطار أجرأة فعلية لسياسة اللاتمركز الإداري؛
- تطوير آليات تلقي طلبات الحصول على المعلومة ومعالجتها في مختلف الوحدات الإدارية للمندوبية العامة؛
- إطلاق خدمات الكترونية جديدة لفائدة المرتفقين.

# 4. تسريع وتيرة تنمية العالم القروي ودعم التوازن المجالي

## 1.4. تنزيل برنامج «تقليص الفوارق الاجتماعية» بالوسط القروي

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

- مجال فك العزلة عن العالم القروي: تم بناء 749 كلم وصيانة 952 كلم من الطرق القروية وبناء 769 كلم من المسالك القروية بالإضافة الى إنجاز 71 منشأة فنية ليصل عدد المنشآت المنجزة في إطار هذا البرنامج 95 منشأة فنية.
- مجال تعزيز البنية التحتية التعليمية بالعالم القروي: تم بناء 101 منشأة تعليمية وإنجاز 787 عملية تأهيل وإعادة بناء منشآت تعليمية، بالإضافة الى اقتناء 249 وسيلة نقل مدرسي وتجهيز 8 مؤسسات تعليمية.
- مجال تعزيز البنية التحتية الصحية بالعالم القروي: تم بناء 138 من المراكز والمستوصفات الصحية والمنازل الوظيفية بالإضافة الى تأهيل أو إعادة بناء 133 من المراكز والمستوصفات الصحية وكذا انجاز 36 عملية تجهيز للمراكز الصحية واقتناء 123 سيارة إسعاف أو وحدة طبية.
- مجال تزويد الساكنة القروية بالماء الشروب: تمت صيانة 460 كلم من شبكة التزويد بالماء الصالح للشرب وانجاز 5461 عملية للتزويد عبر الربط الفردي والمختلط وعبر النفورات، بالإضافة الى اقتناء 26 شاحنة مزودة بصهريج لتزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب وانجاز 63 منظومة لتزويد الدواوير به.
- مجال ربط الساكنة القروية بالشبكة الكهربائية: تمت كهربة 131 دوارا وتوسيع شبكة الكهرباء ذات الضغط المنخفض على 137 كلم، بالإضافة الى اقتناء 796 منظومة للطاقة الشمسية وإنشاء محطة فرعية بقدرة 160 كيلو فولط أمبير منذ انطلاق البرنامج.

### الإصلاحات والاوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة

برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي

- فك العزلة عن الساكنة القروية: تم الاتفاق على تخصيص غلاف مالي قيمته 5,47 مليار درهم لبناء وصيانة الطرق والمسالك القروية والمنشآت الفنية؛
- النهوض بالبنية التحتية التعليمية: تم الاتفاق على برنامج بغلاف مالي قيمته 696 مليون درهم لبناء أو إعادة بناء أو تأهيل منشآت تعليمية وتجهيزها بالمعدات الضرورية بالإضافة إلى اقتناء وسائل النقل المدرسي؛
- النهوض بالبنية التحتية الصحية: تم تخصيص غلاف مالي يتجاوز 257 مليون درهم لبناء أو إعادة بناء أو تأهيل المراكز والمستوصفات الصحية وتجهيزها بالمعدات والأدوات وكذا توفير المساكن الوظيفية واقتناء

سيارات الإسعاف والوحدات الطبية؛

- تزويد الساكنة القروية بالماء الشروب: تم الاتفاق على برنامج بغلاف مالي يتجاوز 1,05 مليار درهم يخصص لربط الدواوير والربط الفردي والمختلط بشبكة الماء الصالح للشرب وكذا صيانة شبكة التزويد به؛
- ربط الساكنة القروية بالشبكة الكهربائية: يتم ربط الدواوير القروية بالشبكة الكهربائية وتطوير هذه الشبكة وتوسيعها بغلاف مالي يناهز 206 مليون درهم.

## 2.4. تنزيل البرامج الأخرى الخاصة بالعالم القروي

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

**اتخاد التدابير اللازمة لرفع معدل الربط الفردي بشبكة الماء الشروب وتيسير الولوج إلى الصرف الصحي بالعالم القروي**

**الماء الشروب**

عملت وزارة الداخلية على تتبع حالة تزويد المدن والقرى بالماء الشروب خصوصا خلال الفترة الصيفية، وذلك بتنسيق مع مختلف الفاعلين المعنيين (المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (م. و. ك. م. ص. ش.)، والوكالات المستقلة للتوزيع (و.م.ت) وشركات التدبير المفوض، حيث تتم مواكبة كل المشاريع التي تهدف إلى تقوية وتأمين التزويد بالماء الشروب إضافة إلى الإجراءات والتدابير الضرورية التي يتم اتخاذها لضمان التزود خصوصا بالمناطق التي عرفت عجزا مائيا خلال سنة 2019. وخاصة دراسة تقوية تزويد مدينة أكادير وضواحيها انطلاقا من المركب المكون من سَدَّي أولوز والمختار السوسي.

من أجل التخفيف من آثار ندرة المياه بسبب قلة التساقطات المطرية ببعض المناطق، وخاصة القروية، تمت أجرأة برنامج استعجالي خلال الفترة الصيفية لسنة 2019، يهدف إلى تزويد الساكنة بالماء الشروب بواسطة الشاحنات الصهريجية. وقد استهدف هذا البرنامج تزويد حوالي 2 مليون نسمة من الساكنة، موزعة على حوالي 6.525 دوار تنتمي إلى 57 عمالة وإقليم. ومكنت المجهودات المبذولة من تعبئة مبلغ 185,4 مليون درهم لتمويل هذا البرنامج.

بهدف تعميم الماء الشروب بالوسط القروي، عملت وزارة الداخلية على دعم الجماعات الترابية من خلال توفير الموارد المالية لإنجاز المشاريع، حيث تمت تعبئة ما يناهز 200,85 مليون درهم من حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة منها 65,25 مليون درهم، للمشاريع المنجزة بشراكة مع م. و. ك. م. ص. ش. و135,60 مليون درهم للمشاريع المنجزة من طرف الجماعات الترابية أو بشراكة مع و.م.ت أو الفاعلين الخواص.

مكنت الاستثمارات المنجزة سنة 2019 من تزويد 11 مركزا قرويا بالماء الشروب لفائدة حوالي 31.750 نسمة، ليرتفع بذلك عدد المراكز التي تتوفر على شبكات توزيع الماء الشروب إلى حوالي 477 مركز قروي تضم حوالي 1,5 مليون نسمة. وبالتالي فقد كان لها الأثر الإيجابي في تحسين ظروف الاستقرار والعيش والاستجابة لحاجيات الساكنة من الماء الشروب.

**التطهير السائل**

استفادت 257 جماعة من البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، مما مكن من الرفع من نسبة الربط بقنوات الصرف الصحي حيث بلغت النسبة 76% سنة 2019، وكذا نسبة معالجة المياه العادمة، حيث فاقت 55% سنة 2019 من خلال إنجاز أزيد من 144 محطة معالجة المياه العادمة.

-ن أجل تمكين العالم القروي من الاستفادة من هذا البرنامج وكذا إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، تم إعطاء انطلاقة البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج بالوسطين الحضري والقروي وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، بكلفة تقدر ب 42,76 مليار درهم بشراكة بين وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة والقطاع المكلف بالبيئة والقطاع المكلف بالماء. ويهدف هذا البرنامج في أفق 2040 إلى:

- مواصلة برمجة المراكز المعنية بالبرنامج الوطني للتطهير السائل مما يمكن من الرفع من معدل الربط إلى نسبة 90% وتقليص نسبة التلوث أكثر من 80%؛
- تجهيز 1207 مركزا للجماعات بالوسط القروي؛
- تعبئة 573 مليون متر مكعب من المياه العادمة سنويا قصد إعادة استعمالها.

وفي هذا الصدد، تم خلال سنة 2019:

- مواصلة إنجاز المشاريع بشراكة مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالات الجماعية المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء والخواص؛
- برمجة مشاريع التطهير السائل ب 8 مدن جديدة بشراكة مع الوكالات الجماعية المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء؛
- برمجة مشاريع التطهير السائل في 59 مركزا ب 58 جماعة بتكلفة تقدر ب 1.270 مليون درهم برسم سنة 2019 يتم تمويلها عن طريق البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج بالوسطين الحضري والقروي وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة بنسبة 70 % والجماعات الترابية بنسبة 30 %.

## إنجاز المشاريع الكبرى للتطهير السائل وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة

تم تمويل عدة مشاريع لإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة من خلال إضافة المعالجة الثلاثية لمحطات المعالجة، وذلك من أجل استعمالها أساسا لسقي المساحات الخضراء وملاعب الكولف ولأغراض صناعية. وقد مكنت هذه المشاريع من إعادة استعمال ما يناهز 45 مليون متر مكعب من المياه العادمة المعالجة في سنة 2019، ويتعلق الأمر بمشاريع مراكش، المدينة الخضراء لبوسكورة، خريبكة، اليوسفية، ابن جرير، وجدة، سطات، تطوان، المضيق والفنيدق، طنجة وأكادير الكبير.

## الإصلاحات والاوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة

### رفع معدل الربط الفردي بشبكة الماء الشروب وتيسير الولوج إلى الصرف الصحي بالعالم القروي

**البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي للفترة 2020-2027**

تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، تم إعداد البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي للفترة 2020-2027 يتضمن عدة محاور منها تقوية التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي، وذلك من خلال متابعة إنجاز برنامج المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب الذي يهم تزويد 160 مركزا قرويا و5.818 دوارا وبرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية الذي يشمل تزويد 5000 دوار، بالإضافة إلى اعتماد برنامج تكميلي بالنسبة للمناطق التي لا يشملها هذه البرامج السالفة الذكر، وذلك ببرمجة أزيد من 7870 دوارا و659 مركزا قرويا.

كما تواصل وزارة الداخلية خلال سنة 2020، مواكبة الجماعات الترابية لتوفير الموارد المالية لإنجاز مشاريع تجهيز حوالي 20 مركزا قرويا بشبكات توزيع الماء والإيصالات الفردية في إطار الشراكة بين الجماعات والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، إضافة إلى مشاريع تزويد الدواوير بالماء الشروب. وتمكن الاستثمارات المبرمجة من بلوغ نسبة التزويد بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي تقارب 98% نهاية سنة 2020، حسب معطيات المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب. كما تواصل الوزارة تتبعها لحالة تزويد المدن والقرى بالماء الشروب، بتنسيق مع مختلف الفاعلين المعنيين (المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والوكالات المستقلة للتوزيع وشركات التدبير المفوض). وتشمل هذه المتابعة، مواكبة كل المشاريع التي تروم تقوية وتأمين كل التجمعات السكنية بالماء الشروب، وكذا الإجراءات والتدابير الضرورية المتخذة لضمان التزود خاصة المناطق التي تعرف عجزا مائيا.

**التطهير السائل**

بالإضافة إلى مواصلة إنجاز وتمويل المشاريع المبرمجة برسم سنة 2019، في إطار البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، تتم برمجة مشاريع جديدة بحوالي 30 مركزا في إطار الشراكة مع الجماعات، حيث يساهم البرنامج بحصة 70% من كلفة المشاريع فيما تساهم الجماعات بحصة 30 % المتبقية. وذلك مع مواصلة تقديم الدعم التقني والمالي للجماعات الترابية التي لم تستفد من هذا البرنامج من خلال حصة الجماعات من الضريبة على القيمة المضافة لإنجاز مشاريع التطهير السائل.

### إنجاز مشاريع إعادة استعمال المياه المعالجة

لتفعيل البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج بالوسطين الحضري والقروي وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة السالف الذكر تمت برمجة دراسات لإنجاز مشاريع إعادة استعمال المياه العادمة منها ملاعب الكولف الملكي أنفا بالدار البيضاء والكولف الملكي بالمحمدية. كما يتم مواصلة إنجاز عدة مشاريع لسقي المساحات الخضراء وملاعب الكولف في كل من مدن مراكش، أكادير وبوزنيقة وإعطاء الانطلاقة لإنجاز مشاريع لسقي المساحات الخضراء بمراكش والرباط.

كما يتضمن البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي للفترة الممتدة بين 2020-2027، والذي تم

اعتماده يوم 13 يناير 2020، محور إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة بكلفة تقدر ب 2,34 مليار درهم، وقد يمكن هذا البرنامج من تعبئة 100 مليون متر مكعب سنويا في أفق سنة 2027، من خلال إنجاز 87 مشروعا، منها 22 مشروعا لسقي ملاعب الكولف والمساحات الخضراء.

## 5. دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وتيسير الولوج للسكن

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

#### الأنشطة الاستراتيجية لإنعاش القطاع العقاري

- تعديل برنامج السكن الاجتماعي 250.000 درهم في إطار قانون المالية 2019 حيث تم خفض الوحدات المزمع إنجازها من 500 الى 100 وحدة شريطة انجازها بالوسط القروي؛
- إطلاق وضع تصور جديد حول البرامج السكنية المدعمة بعد 2020؛
- إطلاق دراسة حول الجمعيات والوداديات والتعاونيات السكنية: التشخيص والآفاق؛
- متابعة وتقييم تطور أشغال إنجاز المشاريع فوق العقارات المعبأة (8.720 هكتار) وخاصة منها الشطر الثالث الموقع أمام أنظار صاحب الجلالة نصره الله سنة 2009. وكذا إحداث الرسوم العقارية الفردية للمستفيدين من العمليات السكنية الموروثة: تم استخراج 7.300 رسم عقاري سنة 2019، بنسبة استخراج اجمالية وصلت إلى 70% من إجمالي الرسوم العقارية الواجب استخراجها.

#### البرامج السكنية

**السكن الاجتماعي 250.000 درهم**

بلغت عدد الوحدات المنجزة خلال السنة الثالثة من الولاية الحكومية 55.874 وحدة. وقد تم التأشير على 350 وحدة في إطار الاتفاقيات الخاصة بالسكن الاجتماعي بالوسط القروي.

**السكن المنخفض التكلفة 140.000 درهم**

إنجاز 896 وحدة، موجهة بالأولوية الى القاطنين بدور الصفيح والسكن المهدد بالانهيار، خاصة أن نصف عدد الوحدات المنجزة في إطار هذا البرنامج تمت الاستفادة منها في إطار برنامج مدن بدون صفيح.

**السكن الموجه للطبقة المتوسطة**

توجد حاليا 4.650 وحدة سكنية في طور الإنجاز، منها 253 وحدة انتهت بها الأشغال وحصلت على شهادة المطابقة خلال السنة الثالثة من الولاية الحكومية.

## برامج معالجة السكن غير اللائق

### برنامج مدن بدون صفيح

- تم تحديد عدد الأسر المستهدفة بالبرنامج على إثر التحسينات الأخيرة حوالي478.980 أسرة، تتوزع على 85 مدينة ومركز حضري، وتم إعلان 59 مدينة بدون صفيح حيث تمت معالجة 288.419 أسرة. كما تم القضاء على التجمعات الصفيحية الضخمة والتاريخية في المدن الكبرى، ككاريان باشكو والسكويلة وطوما...
- تحقيق62 % من الهدف المتوخى والمحدد في معالجة 60.000 أسرة، حيث تم تحسين ظروف عيش 37.419 أسرة من الأسر المتعهد معالجتها؛
- إنجاز وحدات تهم 6263 أسرة أي ما يمثل17% من الإنجازات خلال هذه الفترة (2017-2019). وتم التعاقد بشأن 11.175 أسرة بتكلفة اجمالية قدرها 759.2 مليون درهم بمساهمة الوزارة بمبلغ 135.5مليون درهما.
- ونذكر في هذا الصدد أن الأسر المستهدفة بالبرنامج عند انطلاقته حددت رسميا في 270.000 أسرة، لكن وعلى إثر التحيينات المستمرة فقد أصبح يهم حوالي 478.980 أسرة.

### معالجة ظاهرة الدور الآيلة للسقوط

- إبرام اتفاقيات تهم معالجة ما مجموعه 30.463 بناية لفائدة ما يقرب 58.000 أسرة؛
- تم التعاقد خلال السنة الثالثة من الولاية الحكومية بشأن معالجة 4.364 بناية، ليبلغ العدد الإجمالي للبنايات موضوع اتفاقيات من أجل المعالجة إلى 30463 بناية؛
- استصدار القانون رقم 1294 المتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري.

## سياسة المدينة

تم التعاقد خلال سنة 2019، حول مجموعة من مشاريع التأهيل الحضري همت 29 مدينة وأزيد من 210 جماعة ترابية ذات طابع قروي بغلاف مالي قدره 8.353 مليار درهم ومساهمة من الوزارة بلغت 3.17 مليار درهم، أي بنسبة 37.9% (بالنسبة للمجال الحضري: 4.37 مليار درهم وبمساهمة الوزارة 2.15 مليار درهم، أي بنسبة 49% وبالنسبة للمجال القروي: 3.97 مليار درهم بمساهمة الوزارة 1.01 مليار درهم أي بنسبة 25,4%)

## برنامج التثمين المستدام للقصور والقصبات بالمغرب

التدخل في 16 قصرا نموذجيا تم اختيارها وفق معايير موضوعية وبتشاور مع الفاعلين المحليين. وتتوزع هذه القصور على14 جماعة ترابية منها 9 بالعالم القروي و7 بالمجال الحضري. وقد بلغ عدد الساكنة المستهدفة 22.000 نسمة.

### التأطير القانوني

**النصوص القانونية المحالة على الدراسة لدى الامانة العامة للحكومة**

- **مشروع القانون رقم 29-18 المتعلق بتنظيم عمليات البناء؛**
- **مشروع القانون رقم 36-18 المتعلق بتنظيم مهنة الوكيل العقاري؛**
- **مشروع المرسوم التطبيقي للقانون رقم 12.107 المتعلق ببيع العقارات في طور الانجاز.**

## الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة

### الأنشطة ا لاستراتيجية للقطاع العقاري

- **بلورة الاستراتيجية الوطنية للسياسة العقارية؛**
- **اقتراح تدابير جديدة تساعد على توفير منتوج سكني لائق يستجيب لحاجيات مختلف شرائح المجتمع؛**
- **وضع استراتيجية خاصة بالسكن في الوسط القروي؛**
- **تشجيع السكن الموجه للكراء، وإطلاق دراسة خاصة بالتعاونيات والجمعيات السكنية التي يتم من خلالها تحديد نموذج جديد لتأطير هذا النوع من السكن؛**
- **مواصلة تسوية الوضعية العقارية للبرامج السكنية المنجزة من طرف العمران أو تلك الموروثة المنجزة من طرف الدولة بالتنسيق مع جميع المعنيين (19.805 رسم عقاري مبرمج استخراجه خلال 2020)؛**
- **تتبع تنفيذ اتفاقيات تعبئة العقار العمومي (الأشطر الثلاث 8.720 هكتار) وتبيان الإنجازات الحقيقية (الوحدات السكنية المنجزة، عدد المستفيدين، التوازن المالي...).**

### معالجة السكن غير اللائق

- **الاستمرار في تفعيل برامج «مدن بدون صفيح» والعمل على معالجة ما تم التعهد به مما تبقى من المدن المتعاقد بشأنها، وتسهيل سبل التعاقد بشأن الأسر غير المبرمجة وإعداد برمجة توقعية للمدن المزمع إعلانها مدنا بدون صفيح؛**
- **مواصلة التعاقد من أجل إنجاز برامج لمعالجة ظاهرة المباني المهددة بالانهيار في إطار تشاركي لبلوغ ما تم التعهد به في إطار البرنامج الحكومي؛**
- **تجاوز بعض الإكراهات التي يواجهها التدخل في المباني الآيلة للسقوط من خلال التوفر على إحصاء شامل ودوري لهذا النوع من المباني وذلك لديناميتها.**

### الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط

- إطلاق سندات الطلب لتشخيص واقع حال حي أقشمير بالحاجب، وشارع محمد الخامس بوجدة لأجل إعداد تصميم التجديد الحضري بشأنها؛
- إنجاز الخبرة التقنية للمباني الآيلة للسقوط؛
- المواكبة التقنية للجماعات واللجن الإقليمية في عمليات التدخل من أجل معالجة المباني الآيلة للسقوط وتجديد المناطق المعنية بالتجديد الحضري؛
- إحداث مرصد للمعلومات متعلق بمعالجة المباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري، باعتماد نظام للمعلومات الجغرافية «GIS».

### سياسة المدينة

- الاستمرار في تنزيل المشاريع المتعاقد حولها في المجالين الحضري والقروي، والتعاقد حول البرامج التي توجد قيد الدراسة في إطار سياسة المدينة؛
- تقييم ورش سياسة المدينة في أفق تحسين وتطوير المقاربة المعتمدة في إطار التعاقد حول مشاريع التهيئة الحضرية للمدن وإعادة هيكلة الأحياء ناقصة التجهيز؛
- إعداد بنك معطيات حول الأحياء غير القانونية في المجال الحضري.

### برنامج التثمين المستدام للقصور والقصبات بالمغرب

بلورة الاستراتيجية المندمجة للتثمين المستدام للقصور والقصبات في أفق سنة 2025 والشروع في تنفيذ مضامينها بشراكة مع كافة الفاعلين المعنيين، وكذا إنهاء عمليات الترميم ورد الاعتبار بالقصور الستة عشر النموذجية، ومواصلة دعم وتتبع إنجاز المشاريع المدرة للدخل وتلك المتعلقة بتقوية قدرات الفاعلين.

### النهوض بالاستدامة والجودة في مجال البناء

- إعداد دراسة متعلقة بالبناء بالمواد المحلية؛
- إعداد برنامج للتخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية في مجال السكن؛
- إعداد الدراسات المدققة حول مشروع تحسين الأداء الطاقي للمباني السكنية بالمغرب المقدم للتمويل من طرف صندوق التمويل «NAMA FACILITY»؛
- إعداد دراسة متعلقة بإعداد ضابطة ودليل التهوية في المباني السكنية؛
- تنظيم المؤتمر الدولي للتكيف مع التغيرات المناخية في قطاع البناء يومي 6 و7 أكتوبر2020؛

- إعـداد مـشروع Africa-Europe Bioclimatic Collaboration For The 21 St Century»» في إطـار برنامـج الاتحـاد الأوروبي»H2020» للابتـكار والبحـث.

### التأطير القانوني

#### إنهاء مسطرة المصادقة على النصوص القانونية والنشر بالجريدة الرسمية

- مشوع القانون رقم 16.13 المتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية للسكنى وسياسة المدينة؛
- مشروع القانون رقم 29-18 المتعلق بتنظيم عمليات البناء؛
- مشروع القانون رقم 36-18 المتعلق بتنظيم مهنة الوكيل العقاري؛
- مشروع المرسوم التطبيقي للقانون رقم 12.107 المتعلق ببيع العقارات في طور الإنجاز؛
- مشروع مرسوم تطبيقي متعلق بالنظام المحاسباتي للملكية المشتركة.

#### إنهاء الإعداد والإحالة على مسطرة المصادقة

- مشروع القانون المتعلق بالمدن الجديدة (الصيغة الجديدة المحينة)؛
- مشروع القانون المتعلق بتأطير السكن التضامني والتشاركي؛
- مشروع القانون المتعلق بتنظيم مهنة المنعش العقاري؛
- تحيين القانون رقم 00.51 المتعلق بالإيجار المفضي إلى التملك.

## 6. العناية بالشباب وتحسين الولوج للرياضة

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

#### مجال الشباب

- تقديم عرض السياسة الوطنية المندمجة للشباب خلال المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 9 ماي 2019 ؛
- تأهيـل وتطويـر البنيـات لـ 308 مؤسسـة لـدور الشـباب ومراكـز التكويـن والتخييـم ومراكـز الاسـتقبال و مراكـز حمايـة الطفولـة و الأنديـة النسـوية وريـاض الأطفـال؛
- توقيـع اتفاقيـة مـع الاتحـاد الـوروبي بتاريـخ 19 دجنبر 2019 مـن أجـل إعـادة تأهيـل البنيـات التحتيـة لمؤسسـات القـرب و تجديـد العـرض بمؤسسـات دور الشـباب والأنديـة النسـوية ومراكـز التكويـن المهنـي و مهننـة وظيفـة

المنشط السوسيو ثقافي وتصميم وتنزيل نظام خاص باعتماد الجمعيات وكذا نموذج تدبيري جديد.

- تمكين 250.000 طفل من الاستفادة من البرنامج الوطني للتخييم خلال سنة 2019؛
- التدبير الجهوي للبرنامج الوطني للتخييم؛

### مجال الرياضة

- توسيع قاعدة الممارسين للرياضة
- انطلاق ورش برنامج إحداث 800 ملعب للقرب، 600 في طور الدراسة
- توقيع ملحق اتفاقية عقدة الأهداف مع 53 جامعات رياضية
- إحداث وتأهيل البنيات التحتية الرياضية، حيث تم بناء ما يزيد عن 198 فضاء رياضي للقرب؛
- إطلاق ورش تأهيل الجامعات الرياضية والمصادقة على أنظمتها الأساسية.
- تنظيم تظاهرة الألعاب الإفريقية نسخة 2019.

## الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة

- إعادة تأهيل 60 دور للشباب و 17 نادي نسوي في إطار التصميم الجديد «الجيل الجديد»
- تصميم التصور الخاص بمهننة وظيفة المنشط السوسيو ثقافي
- وضع خارطة مضبوطة للمنشأة الرياضية وإقرار معايير دقيقة ومحددة لبناء المرافق الرياضية وتوزيعها في إطار احترام العدالة المجالية؛
- إعداد دفتر للتحملات يخص التظاهرات الرياضية، يأخذ في الاعتبار ما تفرضه القوانين الوطنية والمعايير الدولية المعمول بها؛
- وضع مخطط قابل للإنجاز بخصوص تقوية الرياضة النسوية؛ وإحداث خلية لهذه الرياضية على مستوى المديريات الإقليمية والجهوية للوزارة؛
- نقل الاختصاصات للمديريات الجهوية والإقليمية في إطار مخطط اللاتركيز الإداري، وذلك بغية إعطاء دينامية جديدة لتدبير وتجهيز وتسيير وبناء المنشأة والمرافق الرياضية للقرب.

# 7. تحسين الولوج إلى الثقافة والإعلام والنهوض بهما

## 1.7. تحسين النهوض بالثقافة المغربية وتحسين الولوج إليها وتعزيز الإشعاع الثقافي

**يندرج المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي في شقه الثقافي برسم فترة 2017-2021 في إطار تفعيل مضامين الدستور الجديد للمملكة المعتمد بتاريخ فاتح يوليوز 2011 والذي يعد تحولا هاما في مسار استكمال بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات الديمقراطية، ومنعطفا حاسما فيما يخص تكريم المواطن المغربي في محدداته الثقافية بتكريسه وتوطيده للمكانة الخاصة للثقافة كمكون أساسي من مكونات التنمية ببلادنا.وفيما يتعلق بتنفيذ البرنامج الحكومي فإن قطاع الثقافة واظب خلال سنة 2019 على الاستمرار في تنزيل الاستراتيجيات القطاعية تماشيا مع ما تم تسطيره في المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي 2017-2021.**

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

- **دعم النشر والكتاب من أجل تشجيع الإبداع باللغتين العربية والأمازيغية؛**
- **توفير البنيات الثقافية الأساسية وتوزيعها بشكل عادل على المجال الترابي؛**
- **تعزيز البنيات الثقافية من خلال إحداث وتجهيز المراكز الثقافية والمكتبات؛**
- **دعم الصناعات الثقافية عبر دعم 1000 مشروع بغلاف مالي إجمالي قيمته 47 مليون درهم؛**
- **تنظيم المناظرة الوطنية الأولى للصناعات الثقافية والإبداعية؛**
- **جرد 1200 من مكونات التراث الثقافي المادي الوطني ؛**
- **تقييد وترتيب 16 بناية تاريخية وموقع أثري في عداد الآثار؛**
- **إدراج «المهارات المرتبطة بالنخلة» وفن كناوة على القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للإنسانية لمنظمة اليونسكو؛**
- **افتتاح مركز التعريف بتراث موقع ليكسوس الأثري؛**
- **ترويج التراث وتعزيز الإشعاع الثقافي والرفع بنسبة 20% من زيارة المعالم والمواقع التاريخية، حيث انتقل عدد الزوار من 2,2 مليون سنة 2018 إلى 2,6 مليون سنة 2019؛**
- **تنظيم فعاليات وجدة عاصمة الثقافة العربية ؛**
- **حضور المغرب ضيف شرف الدورة التاسعة لمهرجان شنقيط للمدن العتيقة بالجمهورية الإسلامية الموريتانية؛**
- **حضور المغرب ضيف شرف معرض كوناكري لكتاب الشباب؛**
- **استضافة إسبانيا ضيف شرف على المعرض الدولي للنشر والكتاب بالدارالبيضاء؛**

- مشاركة دور النشر المغربية، بدعم من قطاع الثقافة، في 23 معرضا دوليا للكتاب؛

## الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة

- افتتاح 10 مراكز ثقافية بمختلف جهات المملكة بعد استكمال بنائها وتجهيزها؛
- استكمال تجهيز المكتبة الوسائطية الكبرى لطنجة؛
- إنجاز قصر الثقافة والفنون بطنجة؛
- استكمال بناء وتجهيز المؤسسات الثقافية؛
- احداث وتجهيز وتأطير 7 مراكز ثقافية للقرب بجهة كلميم واد نون؛
- إحداث 14 نقطة للقراءة بالعالم القروي؛
- إحداث 4 نقط للقراءة بجهة كلميم-واد نون بجماعات أباينو،أسرير،تيمولاي ولقصابي؛
- إحداث 3 نقط للقراءة بجهة العيون-الساقية الحمراء بكل من العيون الدشيرة وبوكراع؛
- دعم وتقوية15 مكتبة عمومية؛
- تنظيم جائزة المغرب للكتاب دورة 2020؛
- تنظيم الدورة 40 من جائزة الحسن الثاني للمخطوطات؛
- مواصلة برنامج تأهيل المدن العتيقة بكل من فاس ومكناس ومراكش والصويرة والرباط وسلا وبرنامج التنمية الحضرية لمدينة أكادير؛
- افتتاح مركز «بيت الذاكرة» للتراث اليهودي المغربي بالصويرة؛
- إيداع ترشيح ملف الخطارات ضمن قائمة الصون العاجل للتراث الثقافي غير المادي للإنسانية لذا منظمة اليونسكو؛
- إيداع ترشيح ملف فنون «الخط العربي» على القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للإنسانية لذا منظمة اليونسكو (ملف مشترك مع عدد من الدول العربية)؛
- تسجيل 05 مواقع تراثية مغربية على القائمة النهائية للتراث الإسلامي للإيسيسكو (مدينة الرباط، جامع القرويين، مسجد تنمل، واحة فكيك، موقع القصر الصغير)؛
- تهيئة بنيات استقبال الزوار بالمباني التاريخية والمواقع الأثرية؛
- التحضير لتنظيم السنة الثقافية المغربية الصينية؛
- التحضير لفعاليات الرباط عاصمة إفريقيا للثقافة.

## 2.7. تكريس حرية واستقلالية الإعلام وتعزيز بنيته التحتية لضمان ممارسة تنافسية ومسؤولة

يحتل قطاع الإعلام والإتصال مكانة محورية في مواكبة أوراش الإصلاح والتنمية التي تخوضها بلادنا، لذلك فإن البرنامج الحكومي (2016-2021)، جعل تحسين الولوج للإعلام وتعزيز دوره في تكريس المواطنة وإشعاع المغرب من ضمن أولوياته.

وقد عمل قطاع الاتصال على ترجمة أهداف البرنامج الحكومي، من خلال مخطط عمل يروم تكريس حرية واستقلالية الإعلام وتعزيز بنيته التحتية لضمان ممارسة تنافسية ومسؤولة بغية مواكبة التحولات المجتمعية والتطورات التكنولوجية، وذلك من خلال مجموعة من البرامج والمشاريع التي غطت مجالات تدخل القطاع.

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة؛

- تعزيز الدعم الموجه للصحافة الورقية والرقمية حيث انتقل من 35 مليون درهم سنة 2005 إلى أكثر من 58 مليون درهم سنة 2019، والعمل على تقوية الصحافة الجهوية لمواكبة ورش تنزيل الجهوية المتقدمة ودعم الإنتاج الإعلامي الوطني وتنمية المقاولات الإعلامية الوطنية؛
- تعزيز النموذج الاقتصادي للمقاولات الصحافية من خلال تقوية برامج الدعم العمومي للصحف والتكوين الصحافي؛
- إصدار المرسوم رقم 2.18.136 المتعلق بدعم الصحافة والنشر والطباعة والتوزيع بتاريخ 18 مارس 2019؛
- استكمال تنزيل مقتضيات قانون المجلس الوطني للصحافة باعتباره مرجعا أساسيا لتنظيم المهنة واحترام أخلاقياتها، حيث تم إصدار قرار لرئيس المجلس الوطني للصحافة يتعلق بنشر ميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة بتاريخ 29 يوليوز 2019؛
- تعزيز مكانة قطاع الاتصال السمعي البصري الوطني العمومي ووكالة المغرب العربي للأنباء من خلال السهر على ضمان حرية ممارسته واحترام التعددية عبر:
  - تكريس الجهود الرامية إلى تحقيق الخدمة العمومية في مجال السمعي البصري الوطني و كذا دعم الإنتاج السمعي البصري مع منح الأسبقية للإنتاج الوطني؛
  - المحافظة على ريادة متعهدي السمعي البصري الوطني على مستوى نسب المشاهدة حيث بلغت نسبة المشاهدة على باقة القنوات التلفزية للشركة الوطنية للإذاعة و التلفزة 29% و حققت القناة الثانية نسبة 47.4% ؛
  - تعزيز منظومة حماية النظم المعلوماتية للوكالة ؛
  - تعزيز القدرة التنافسية للوكالة داخل سوق البث الفضائي باقتناء وحدات متنقلة للجهات؛
  - تفعيل هيئات الحكامة التي نص عليها القانون رقم 15-02 المتعلق بإعادة تنظيم وكالة المغرب العربي للأنباء (مجلس التحرير- المجلس المشترك للتدبير- وسيط الوكالة - مجلس الاستراتيجية واليقظة التكنولوجية).

- تنويع وإغناء المشهد السمعي البصري المغربي، وتطوير خدمات سمعية بصرية رقمية، وتوسيع تغطية البث التلفزي والإذاعي عامة حيث فاقت التغطية بالتلفزة الرقمية نسبة 90 %؛
- تطوير القانون المنظم للمركز السينمائي المغربي وقانون الصناعة السينمائية عبر الارتقاء بالصناعة السينمائية الوطنية وتعزيز صورة المغرب كوجهة للتصوير، و ذلك عبر:
  - صدور القانون رقم 70.17 بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي وبتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية بتاريخ 19 مارس 2020 ؛
  - اتخاذ التدابير الضرورية للنهوض بالصناعات السينمائية والترويج والإشعاع السينمائي خاصة على مستوى دعم الإنتاج الوطني وتشجيع الإنتاج الأجنبي بالمغرب.
- تقوية آليات حماية الملكية الفكرية وحقوق المؤلفين والحقوق المجاورة والإسراع في تنزيل مقتضيات قانون النسخة الخاصة، من خلال المصادقة على:
  - مشروع القانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة؛
  - مشروع القانون رقم 25.19 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.
- الحفاظ على الذاكرة الإعلامية الوطنية وتثمينها عبر رقمنة جزء مهم من الرصيد الإيكونوغرافي الوطني المتوفر لدى قطاع الاتصال؛
- تعزيز حضور المحتوى المغربي باللغة الأمازيغية على شبكة الانترنت؛
- ترويج وإشعاع صورة المغرب في الخارج عبر وسائل الإعلام الأجنبية، وذلك من خلال:
  - منح أزيد من 1000 رخصة تصوير لفائدة القنوات التلفزية الأجنبية؛
  - منح الاعتماد الصحفي لفائدة 91 مراسل لمنابر إعلامية أجنبية.

## الإصلاحات والأوراش الكبرى المبرمجة للسنة الرابعة

- الرفع من قيمة الدعم الموجه للصحافة الورقية والرقمية والعمل على تقوية الصحافة الجهوية لمواكبة ورش تنزيل الجهوية المتقدمة ودعم الإنتاج الإعلامي الوطني وتنمية المقاولات الإعلامية الوطنية؛
- مواصلة العمل على تطوير مشروع قانون الصناعة السينمائية؛
- إنجاز دراسة حول المهام الجديدة للاتصال على ضوء التحديات التكنولوجية والمؤسساتية؛
- تفعيل نقل الاختصاصات لفائدة المديريات الجهوية للاتصال في إطار تنزيل التصميم المديري الجديد للاتمركز الإداري لقطاع الاتصال.

# المحور الخامس

## العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم

يرتكز عمل الحكومة تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله، من خلال هذا المحور، على مواصلة الترافع والتجنيد والتعبئة للدفاع عن القضية الوطنية. كما يهدف إلى توطيد الدور الذي تضطلع به بلادنا على الصعيد الإقليمي والدولي، والدفاع عن المواطنين المغاربة والنهوض بأوضاعهم في بلاد المهجر. وذلك، من خلال:

- تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم؛
- تعزيز رعاية مغاربة العالم؛
- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء.

## 1. تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، واصلت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج انخراطها الفاعل والاستباقي في النهوض بالمسؤوليات الكبرى الملقاة على عاتقها، في الدفاع عن المصالح الحيوية لبلادنا وتكريس إشعاعه كبلد مسؤول وذي مصداقية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وفي إطار سياسة الوضوح والطموح التي خطها جلالته.

حيث تسعى الوزارة بشكل دؤوب للارتقاء إلى مستوى التطلعات الملكية والانتظارات الوطنية، في حرص دائم على التفاعل باستباقية ونجاعة مع ما يفرضه السياق الدولي من تحديات مرتبطة بتوالي وتسارع الأحداث والمتغيرات. كما تواصل الوزارة، تنفيذا للإرادة الملكية السامية، تعبئتها الشاملة بما يخدم ويحفظ المصالح العليا للمملكة، وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية وخدمة مغاربة العالم، وترسيخ العمق الإفريقي للمغرب، وتقوية وتنويع شراكاته الخارجية، مع تعزيز اشعاع المملكة على الصعيد الدولي، وذلك في يساق الأهداف الاستراتيجية التي وثقها البرنامج الحكومي، وهي:

- مواصلة المجهود الدبلوماسي للدفاع عن القضية الوطنية؛
- تعبئة الإمكانيات الدبلوماسية لتعزيز الإشعاع الدولي للمغرب، وتوطيد موقفه كفاعل إقليمي ودولي؛
- مواصلة الاضطلاع بدور مسؤول في المنطقة، باعتبار المغرب عنصر أمن واستقرار وتوازن؛
- تعزيز الانتماء الإفريقي والبعد الإسلامي والعربي؛
- تعزيز العلاقات مع الشركاء التقليديين للمغرب وعقد شراكات جديدة؛
- رفع قدرات الدبلوماسية في التعاطي مع مختلف التحديات العابرة للحدود؛
- خدمة مغاربة العالم.

## 1.1 القضية الوطنية على رأس الأولويات

تظل القضية الوطنية الخيط الناظم لعمل الدبلوماسية المغربية، وأولى أولوياتها. وبفضل التوجيهات الملكية السديدة، تمكنت الدبلوماسية المغربية من تحقيق مكاسب غاية في الأهمية، كرستها قرارات مجلس الأمن الدولي 2468 (أبريل 2019) و2494 (أكتوبر2019) بشأن الصحراء المغربية، والذي جدد من خلالهما:

- التأكيد على أن الإطار الوحيد للتوصل إلى حل سياسي نهائي لقضية الصحراء المغربية هو مسلسل الموائد المستديرة؛
- التأكيد على أن الهدف النهائي من المسلسل السياسي هو التوصل الى حل سياسي وواقعي وعملي ودائم يقوم على أساس التوافق؛
- تحديد الجزائر كطرف حقيقي في النزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية ومطالبته بالانخراط، بصفته هذه، في المسلسل السياسي ومواصلة المشاركة فيه طيلة هذه العملية بروح من الواقعية والتوافق، لضمان تحقيق النجاح؛
- التشديد على ضرورة الاحترام التام للوضع التاريخي والقانوني للمنطقة العازلة؛
- التأكيد على أولوية المبادرة المغربية للحكم الذاتي؛
- الإبقاء على المسار السياسي تحت الرعاية الحصرية للأمم المتحدة.

وتأتي هذه التطورات بالموازاة مع تواصل مسلسل سحب الاعترافات بالكيان الوهمي، حيث بلغ عدد الدول التي لا تعترف بهذا الكيان 165 دولة حول العالم، مع تسجيل تقدم دبلوماسي كبير لصالح المغرب في منطقتي الكاريبي وأمريكا الجنوبية، من خلال موجة سحب الاعترافات في كل من بربادوس والسلفادور وبوليفيا. أما فيما يتعلق بالقارة الأفريقية، فقد قامت جمهورية ليسوتو بتجميد اعترافها بالجمهورية الوهمية في أكتوبر 2019.

وفي نفس السياق، يتَواصل اتساع دوائر الدعم الدولي لمبادرة الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية، حيث اعتمدت برلمانات كل من الباراغواي والشيلي والبرازيل وكولومبيا قرارات تؤيد المبادرة المغربية.

بالتوازي مع ذلك، أطلقت بلادنا، باتفاق مشترك مع عدد كبير من الدول الشقيقة والصديقة، دينامية مهمة تهم فتح تمثيليات قنصلية لعشر دول أفريقية، بكل من الداخلة والعيون بالصحراء المغربية. ويندرج افتتاح هذه القنصليات العامة في سياق تعزيز العلاقات الثنائية مع الدول الإفريقية الشقيقة، كما يجسد دعم هذه الدول لمغربية الصحراء، من خلال قرارات سيادية تتماشى ومقتضيات اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1963. وقد أعربت بلدان من افريقيا ومناطق أخرى من العالم أخرى عن نيتها فتح تمثيليات قنصلية بالأقاليم الجنوبية، في الأجل القريب.

من جهة أخرى، احتضنت مدينة العيون المنتدى الوزاري الثالث المغرب -دول المحيط الهادئ في الفترة الممتدة بين 26 و28 فبراير 2020. وهو حدث دبلوماسي بالغ الأهمية له رمزية سياسية ودبلوماسية خاصة. وقد اعتمد الاجتماع «إعلان العيون»، الذي أكدت من خلاله دول المحيط الهادئ على مغربية الصحراء وأولوية مبادرة الحكم الذاتي كحل وحيد وأوحد للنزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية، وكذا عن دعمها المستمر لمواقف المغرب في الأمم

المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية بشأن قضية الصحراء المغربية.
وفي سياق متصل، تم خلال السنة استكمال المسطرة المتعلقة بتحيين وتتميم قانونين ومرسوم بشأن المجالات والحدود البحرية للمملكة المغربية، عملا بالتوجيهات الملكية السامية باستيعاب كافة المجال الترابي للمملكة ومن تم ملاءمة النصوص القانونية والتنظيمية مع سيادة المغرب الداخلية، الكاملة المكتملة، على كل أراضيه ومياهه من طنجة إلى الكويرة. وقد مكن هذا التحيين من التأسيس لإطارٍ تنظيمي تُصبح معه منظومتُنا القانونية المتعلقة بالمجالات البحرية للمملكة، منظومة حديثة ومتكاملة، مُحدَّدة وصريحة، تشمل كل الأقاليم البحرية الخاضعة للسيادة أو الولاية المغربية بدون استثناء.

## 2.1. تعزيز العلاقات مع فضاءات الانتماء الإفريقي، المغاربي، الإسلامي والعربي

### 1. الفضاء الإفريقي

في إطار مواكبة الدبلوماسية المغربية للتوجيهات والمبادرات الملكية السامية، وتماشيا مع الرؤية السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لتطوير نموذج للتعاون جنوب-جنوب، قوي ومتضامن، واصلت الوزارة العمل على المستوى الثنائي، على تعميق علاقات التعاون البناء عبر سفارات المملكة، وبتنسيق مع القطاعات الحكومية والفاعلين الاقتصاديين المعنيين. حيث تم خلال سنة 2019، تنظيم أربع لجان للتعاون المشترك بين المملكة المغربية وكل من جمهورية رواندا والبنين وليبيريا ومدغشقر، تم خلالها التوقيع على عدد مهم من اتفاقيات التعاون تشمل مختلف المجالات.
أما على المستوى القاري، فقد أثمرت الجهود التي تبذلها بلادنا عن عدد من النتائج الإيجابية، أهمها عدم تبني قمتي الاتحاد الإفريقي لشهري فبراير ويوليوز 2019 لأي قرار يخص القضية الوطنية، وحذف الفقرات الخاصة بقضية الصحراء من تقرير مجلس السلم والأمن الإفريقي لسنة 2019، فضلا عن تنظيم المؤتمر الوزاري الإفريقي حول دعم الاتحاد الإفريقي للمسلسل الأممي بشأن النزاع الجهوي حول الصحراء بمراكش في شهر مارس 2019، بمشاركة 37 بلدا إفريقيا، وذلك في إطار دعم قرار القمة الإفريقية رقم 693 الذي جدد التأكيد على الاختصاص الحصري للأمم المتحدة في بحث النزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية.
وشارك المغرب في أنشطة مجلس الأمن والسلم للاتحاد الإفريقي بصفته عضوا في هذا الجهاز للفترة 2018-2020. كما ترأس المغرب مجلس السلم والأمن خلال شهر شتنبر 2019، مما شكل مناسبة لترجمة الرؤية الملكية السامية حول العمل الإفريقي المشترك في مجال السلم والأمن كشرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة وكرامة وازدهار المواطن الإفريقي. إضافة إلى أن المملكة استضافت مجموعة من التظاهرات، في إطار فعاليات الاتحاد الإفريقي، نذكر منها:

- الخلوة رقم 12 لمجلس السلم والأمن تحت عنوان «تقوية عمل مجلس السلم والأمن ودوره الوقائي في الحد من النزاعات وتمتين السلم في افريقيا»، خلال شهر يونيو 2019؛
- الدورة ال 12 للألعاب الافريقية ما بين 19 و31 غشت 2019؛
- الاجتماع الأول لمكتب اللجنة التقنية المتخصصة المعنية بالوظيفة العمومية والجماعات المحلية والتنمية الحضرية واللامركزية بالاتحاد، خلال شهر شتنبر 2019.

### .الفضاء المغاربي

لا زال مسلسل البناء المغاربي، وللأسف الشديد، يعرف حالة الجمود ذاتها، في تعارض صارخ مع الدينامية التي تعرفها العلاقات الدولية. حيث لم يسجل تقدما يذكر خلال السنة. وغني عن البيان أن هذا الركود بعيد كل البعد عن طموحات المغرب ولا يعكس رغبته الصادقة والتزامه العميق بالاندماج المغاربي. كما أن بقاء العلاقات بين المغرب والجزائر في وضعها الحالي أمر غير مقبول، بالنظر للدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه البلدان في المنطقة، على جميع المستويات والأصعدة.

وبالرغم من وضعية الجمود هاته، واصلت بلادنا، على المستوى الثنائي، تعزيز العلاقات مع تونس وموريتانيا، مع المتابعة الحثيثة لتطورات الوضع المؤسف في ليبيا وفق المعايير الأساسية التي يمليها موقف المغرب من هذا الملف.

### 3.الفضاء الإسلامي العربي

بالإضافة إلى تقوية دوره وحضوره في منظومة العمل الإسلامي والعربي المشترك، في إطار رؤية استشرافية لصاحب الجلالة نصره الله لتعاون مشترك فاعل وعملي، واصل المغرب تعزيز مسار علاقاته الثنائية مع الدول العربية، وفق صيغ متجددة تروم التركيز على المجالات ذات الأولوية لدى الجانبين، مع استمرار بلورة موقف مغربي للأزمتين السورية واليمنية، انطلاقا من التطورات الميدانية، وبالاستناد إلى حتمية الحل السياسي، وضرورة إيلاء الجوانب الإنسانية ما تستحقه من أهمية قصوى.

أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فقد ظل المغرب متمسكا بموقفه المسؤول والثابت، المبني على المرتكزات التالية:

- اعتبار القضية الفلسطينية لب الصراع في منطقة الشرق الأوسط؛
- كونها قضية سياسية بالأساس وأية مقاربة للجوانب الاقتصادية أو الإنسانية، على أهميتها، يجب أن تندرج في إطار شامل وأن تتضمن دعما واضحا لحل الدولتين؛
- ضرورة إطلاق دينامية بناءة للسلام من أجل التوصل إلى حل واقعي قابل للتطبيق ومنصف ودائم لهذه القضية، بما يلبي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ويمكن شعوب المنطقة من العيش بكرامة ورخاء واستقرار؛
- أهمية الحفاظ على الوضع القانوني للقدس؛
- دعم المصالحة الفلسطينية وتعزيز البعد الإنساني التضامني مع الأشقاء الفلسطينيين من خلال تخصيص منحة مالية كمساهمة من المملكة المغربية في ترميم وتهيئة بعض الفضاءات داخل المسجد الأقصى المبارك وفي محيطه، بناء على توجيهات ملكية سامية، ومن خلال عدد من المبادرات الميدانية التي ما فتئت تقوم بها وكالة بيت مال القدس، بتعليمات من جلالته، بصفته، رئيس لجنة القدس، لدعم القطاعات الاجتماعية في القدس.

## 3.1. فضاء الجوار الأورو متوسطي والأطلسي

### 1.فضاء الجوار الأورو المتوسطي

شهدت العلاقات المغربية الأوربية خلال سنة 2019-2020 تطورا إيجابيا ملحوظا، يعكس رغبة مشتركة للدفع بهذه العلاقات نحو أفاق أرحب والرقي بتعاونها الفعال الى مستوى الشراكات الاستراتيجية. ويتجلى ذلك في العلاقات المتميزة التي تجمع صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله ورؤساء الدول الاوربية، والمبنية على الاحترام المتبادل والتشاور والتنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك وتركيز التعاون الثنائي على قواعد صلبة.

وقد واصل المغرب العمل على تعزيز شراكاته التاريخية مع دول أوروبا المتوسطية، خاصة منها فرنسا وإسبانيا. وفي هذا الصدد، يجدر التذكير بالزيارة الرسمية التي قام بها ملك إسبانيا إلى المغرب يومي 13-14 فبراير 2019 وما حملته من إشارات قوية على عمق الروابط التي تجمع البلدين، حيث تم التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات الثنائية، على رأسها مذكرة تفاهم تهم الشراكة الاستراتيجية بين المغرب وإسبانيا. كما أعقبت هذه الزيارة مجموعة من الزيارات واللقاءات على مستوى وزيري خارجية البلدين، إضافة إلى انعقاد المنتدى الاقتصادي المغربي-الاسباني في يونيو 2019. أما بالنسبة لفرنسا فقد شهدت السنة تنظيم منتدى الأعمال المغربي-الفرنسي، إضافة إلى انعقاد الدورة 14 للاجتماع رفيع المستوى بين المغرب وفرنسا، برئاسة رئيسي حكومتي البلدين.

كما عمل المغرب على تعزيز علاقاته مع إيطاليا. وقد جاءت زيارة وزير الخارجية الإيطالي في فاتح نونبر الماضي، لتدعم المسار التصاعدي الذي أخذته علاقات البلدين سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي. ووقع البلدان خلال هذه الزيارة على إعلان من أجل شراكة استراتيجية، عبر من خلالها الجانب الايطالي عن موقفه الداعم للبحث عن حل سياسيي، في الإطار الحصري لمنظمة الأمم المتحدة، ينبني على الواقعية وروح التوافق آخذة بعين الإعتبار مبادرة الحكم الذاتي. كما ثمنت إيطاليا أيضا، الإصلاحات والسياسات المتبعة في المملكة تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله والتي أعطت للمغرب مكانة متميزة بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وعمل المغرب كذلك إلى ترقية آليات التعاون والحوار مع المملكة المتحدة، حيث انعقدت في الرباط في شتنبر 2019، الدورة الثانية للحوار الاستراتيجي بين المغرب والمملكة المتحدة، عملا بالاتفاق الذي تم توقيعه بالعاصمة البريطانية لندن، بتاريخ 5 يوليوز 2018. كما تم التوقيع، في 26 أكتوبر 2019 بلندن، على اتفاقية الشراكة الثنائية بين المغرب والمملكة المتحدة (Post-Brexit).

من جهة أخرى، عملت المملكة على تقوية شراكتها الاستراتيجية مع روسيا، في إطار الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها خلال الزيارة التي قام بها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وايده، إلى روسيا في مارس 2016. وتجدر الإشارة، في هذا الإطار، إلى الزيارة التي أجراها وزير الخارجية الروسي إلى المغرب يوم 25 يناير 2019، إضافة إلى المشاركة الفاعلة لبلادنا في أشغال كل من الدورة الخامسة لمنتدى التعاون العربي الروسي بتاريخ 16 ابريل 2019 والقمة الروسية-الأفريقية الأولى، يومي 23 و24 أكتوبر 2019.

وفي نفس السياق، واصلت بلادنا تنويع شركائها في الفضاء الأوروبي، من خلال انفتاح أكبر على دول أوروبية كصربيا، رومانيا، بلغاريا، كرواتيا، واليونان وقبرص، عبر إرساء وتفعيل آليات التعاون الثنائي، كالمشاورات السياسية والاجتماعات الرفيعة المستوى واجتماعات اللجان المختلطة، إضافة إلى إرساء شراكة استراتيجية مع دول مجموعة

Visegrad (التشيك، بولونيا، هنغاريا وسلوفاكيا) في إطار التعاون V4+Maroc .

أما على مستوى علاقات المغرب مع الاتحاد الأوروبي، فقد واصل الجانبان مسلسل تعزيز شراكتهما التاريخية والمتعددة الأبعاد. وقد تكرست هذه الدينامية الجديدة بعقد الدورة الرابعة عشرة لمجلس الشراكة التي بموجبها تم تبني بيان سياسي مشترك لإقامة «الشراكة الأوروبية المغربية للازدهار المشترك». هذا البيان، الفريد من نوعه، والذي كرس قفزة نوعية فيما يخص موقف الاتحاد الأوروبي بشأن القضية الوطنية، يعتبر بمثابة خريطة طريق لتنمية العلاقات الثنائية المستقبلية. من جهة أخرى، واصل المغرب مسلسل التفكير المنبثق عن انعقاد خلوة الصخيرات يومي 4 و5 يونيو 2019، مما سيمكن من إتاحة آفاق جديدة لهاته العلاقات الثنائية.

كما عمل المغرب في إطار التعاون والحوار الثنائي على التنفيذ الفعلي لمختلف الاتفاقيات القائمة، لاسيما اتفاقية الصيد البحري والاتفاقية الفلاحية. كما استأنفت المملكة، بناءً على نتائج الانتخابات الأوروبية في مايو 2019، تعاونها مع البرلمان الأوروبي وذلك من خلال مواصلة مجهوداتها المستمرة للدفاع عن مصالحها ضد المناورات المعادية وإعادة هيكلة منهجية عملها مع هذه المؤسسة الأوروبية.

وتجدر الإشارة إلى أن السنة الجارية شهدت زيارات واتصالات رفيعة المستوى لتقوية الحوار السياسي والقطاعي، نذكر منها زيارة السيد الوزير إلى بروكسيل في 30 و31 يناير 2020، والتي أجرى خلالها مباحثات مع المفوض الأوروبي المكلف بسياسة الجوار. وقد استفاد المغرب في إطار هذه السياسة من إعادة توجيه مبلغ 450 مليون يورو، كمساهمة من الاتحاد الأوروبي في دعم جهود المملكة في مكافحة جائحة كوفيد 19.

### 2.فضاء الجوار الأطلسي

واصل المغرب حرصه على تمتين علاقاته بشركائه التقليديين، كجزء أساسي من سياسته الخارجية. ولعل الولايات المتحدة الأمريكية من أبرز هؤلاء الشركاء التقليديين، الذين تربطه بهم علاقات تاريخية وشراكة استراتيجية، يبذل الجانبان كل ما في وسعهما من مجهودات من أجل تطويرها والرقي بها إلى مستوى طموح الشعبين الصديقين.

وفي سياق استئناف البلدين للحوار الاستراتيجي، وضع الجانبان برنامج عمل تم بموجبه عقد لقاءات دورية بواشنطن والرباط بين مجموعات العمل المنبثقة عن هذا الحوار الاستراتيجي خلال سنة 2019، كان أولها اللقاء الذي ضم خبراء عن مجموعة العمل المتعلقة بإفريقيا شهر فبراير، تلاها لقاء مجموعة العمل الأمني شهر يوليوز، ثم اجتماع مجموعة العمل الثقافي شهر أكتوبر، وأخيرا اجتماع مجموعة العمل السياسي شهر دجنبر التي ترأسها وزير الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج وكاتب الدولة الأمريكي.

وبالنظر للأهمية التي يحظى بها المغرب كحليف موثوق به من طرف الدوائر الأمريكية، فإن مسؤولي هذا البلد لا يتوانون عن القيام بزيارات مستمرة للمغرب وعلى أعلى مستوى، يكون الهدف منها في الغالب بحث سبل وإمكانيات التعاون المشترك أو التنسيق والتشاور في بعض القضايا ذات البعد الدولي أو الاقليمي. وفي هذا الصدد، جاءت زيارة وزير الخارجية الأمريكي السيد بومبيو شهر دجنبر 2019.

## 4.1. تعزيز العلاقات مع الشركاء التقليديين للمغرب وعقد شراكات جديدة

تنفيذا للرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، واصلت الدبلوماسية المغربية تنزيل سياسة تنويع الشركاء من خلال الانفتاح على فضاءات جيوسياسية جديدة، حيث عملت المملكة في هذا المسعى على تعزيز التعاون والشراكات مع عدد من الدول الفاعلة والصاعدة بآسيا والأوقيانوس وأمريكا الوسطى واللاتينية، سواء عبر

آليات التعاون الثنائي، من خلال عقد دورات المشاورات السياسية واجتماعات اللجان المشتركة والاجتماعات رفيعة المستوى، أو عبر ميكانيزمات التعاون متعدد الأطراف التي أضحى يتيحها حضور المملكة و انفتاحها المتزايد على المنظمات الإقليمية والجهوية بآسيا و أمريكا اللاتينية (مجموعة الآسيان، لجنة حوض نهر الميكونغ، منتدى جزر المحيط الهادي، المركوسور، منظمة التكامل لدول أمريكا الوسطى SICA ...).

## 1. فضاء آسيا والأوقيانوس

انبرت الدبلوماسية المغربية خلال السنة الفارطة إلى تكثيف الاتصالات والنشاطات مع الدول الواعدة، حيث أجرت السيدة كاتبة الدولة آنذاك، في شتنبر 2019، جولة همت ثلاث دول في آسيا الوسطى (تركمانستان وطاجيكستان وأوزبكستان). كما قام السيد الوزير بزيارة في شهر اكتوبر 2019 لمنطقة جنوب شرق آسيا بهدف تعميق علاقات المغرب مع دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، في أفق حصول المملكة على وضع "شريك الحوار القطاعي" لدى الرابطة. إضافة إلى قيام السيد الوزير خلال نفس الفترة بزيارة عمل إلى كل من سنغافورة وإندونيسيا، تكللت بالتوقيع على جملة من الاتفاقيات وأتاحت كذلك الفرصة لبحث سبل جديدة للتنمية في إطار نهج ثلاثي للتعاون بين المغرب وأفريقيا.

من جهة أخرى واصلت المملكة توطيد الشراكات مع كل من الصين ، واليابان، والهند وكوريا الجنوبية، حيث شهدت علاقات المغرب بهذه الدول دينامية وتبادلات مكثفة على مختلف الواجهات – الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية. فعلى مستوى العلاقات المغربية-الصينية، اتسمت السنة الفارطة بالانخراط الفاعل للمملكة في مبادرة "الحزام والطريق». أما على مستوى العلاقات المغربية-الكورية، فقد توجت الدينامية المتميزة التي تشهدها هذه العلاقات بافتتاح مصنع رائد في أفريقيا لصناعة عجلات الألمنيوم عالية الجودة لشركة Hands بطنجة، في يناير 2020. كما تمظهرت هذه الدينامية من خلال توسيع مجالات تدخل الوكالة الكورية للتعاون الدولي بالمغرب (KOICA) لتشمل قطاعات جديدة، إضافة إلى تنفيذ المشاريع التي تم إطلاقها في عام 2019 مع MASEN وIRESEN وIFMIAC.

كما أطلقت الدبلوماسية المغربية، عبر سفارات المملكة بآسيا، حملة ترويجية واسعة ترمي الى جذب رؤوس الأموال الاسيوية للمغرب وتوفير فرص ملائمة للمستثمرين الاسيويين ووضع المغرب ضمن خياراتهم الاستثمارية، باعتباره منصة إقليمية على الصعيد القاري نظرا لما يزخر به من مؤهلات تنافسية، علاوة على علاقات المغرب الوثيقة ورصيده من اتفاقيات التبادل الحر مع مختلف البلدان غير الاسيوية، وهو ما من شأنه دعم علاقات التعاون ثلاثي الأطراف. وهنا لابد من التأكيد على دور المغرب المهم في مسار مؤتمر طوكيو الدولي حول تنمية أفريقيا «تيكاد»، وكذلك انخراط بلادنا الفعال في دينامية مؤتمر التعاون الصيني- الإفريقي باعتبار المملكة رائدا في تعزيز التعاون على مستوى القارة الإفريقية.

## 2. أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي

عمل المغرب على الانفتاح أكثر على منطقتي أمريكا اللاتينية والكاريبي، من خلال مضاعفة الجهود الدبلوماسية لتطوير علاقاته مع دول المنطقتين، سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف، وذلك عملا بالرؤية الملكية للتعاون جنوب-جنوب العملي والهادف والفعال في مختلف مجالات التعاون ذات الاهتمام المشترك.

وفي هذا الإطار، أجرى السيد الوزير جولة في أمريكا اللاتينية، في يونيو 2019، قادته إلى كل من البرازيل والشيلي وجمهورية الدومنيكان والسورينام والسلفادور، تم خلالها التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات. وتميزت هذه الجولة

بسحب جمهورية السلفادور اعترافها بجمهورية الوهم.
وفي سياق الدينامية المتميزة التي تعرفها علاقات المغرب مع دول أمريكا الوسطى، قام الجانبان بعقد الدورة الأولى لمنتدى المغرب -منظمة التكامل لدول أمريكا الوسطى SICA، بتاريخ 23 أبريل 2019، حيث تم التوقيع خلالها على مذكرة تفاهم، عبارة عن اتفاق إطار يحدد مجالات التعاون التي يمكن للطرفين التركيز عليها كمنطلق لتطوير علاقات الشراكة والتعاون في المستقبل.
أما على مستوى منطقة الكاريبي، فإن العلاقات بين المغرب ودول هذا الفضاء تشهد دينامية إيجابية وقوية تميزت، بالزيارات التي قام بها لبلادنا عدد من مسؤولي الدومينيك، وسانت لوسي، وباربادوس، وجمايكا، وأنتيكوا وبربودا. وقد مكنت هذه الزيارات من تعميق وتمتين علاقات التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين بلادنا وعدد من دول هذه المنطقة.
ولعل أهم نتائج التوجه الذي اعتمدته الوزارة بإيلاء أهمية خاصة لمسلسل التعاون السياسي والاقتصادي مع هذا الفضاء، كان سحب عدد من دول الكاريبي اعترافها بالجمهورية الوهمية وتأكيدها على الوحدة الترابية للمملكة وسيادتها على أقاليمها الجنوبية، مع دعم المبادرة المغربية التي تقدمت بها بلادنا للأمم المتحدة من أجل إيجاد حل سياسي نهائي لهذا الخلاف الإقليمي المفتعل.

## 5.1. تكريس ريادة بلادنا في التعاطي مع مختلف التحديات العابرة للحدود والقضايا الشاملة

بفضل السياسة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أثبت المغرب من جديد، خلال سنة 2019، أنه حاضر ومؤثر ويحظى بتقدير دولي، بحيث يساهم في القضايا المحورية التي تعتلي سُلَّم الأولويات في الأجندة الدولية، حيث شهدت مختلف دوائر الدبلوماسية المغربية تحركات نشطة، آخذة بزمام المبادرة على نحو فاعل وناجع. وتمثل هذا الدور من خلال تعزيز موقع بلادنا في مناصب المسؤولية لدى هذه المنظمات الدولية كإعادة انتخاب المغرب رئيسا للحوار رفيع المستوى حول الشؤون الإنسانية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع الأمم المتحدة، انتخاب المغرب لولاية ثالثة لرئاسة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF)، مع كندا أو اكتساب المغرب صفة البلد الشريك المؤسس للجنة المناخ لمنطقة الساحل.

### 1. القضايا الإنسانية وحقوق الانسان

واصلت الوزارة مواكبتها للمسيرة المتسارعة للإصلاحات التي يقودها صاحب الجلالة، نصره الله، في هذا المجال، من خلال التعريف بها في المحافل والمنتديات الدولية وأخذها بعين الاعتبار والتقدير من قبل الآليات الأممية والمنبثقة عن الاتفاقيات التي التزم المغرب بتنفيذها. في هذا الصدد، ووفق منظور استباقي، كثفت الوزارة من تفاعلها مع المخاطبين الدوليين من أجل دحض محاولات الجهات المعادية تبخيس إنجازات بلادنا في هذا المجال.
ويبقى البعد الإنساني للقضية الوطنية حاضرا باستمرار في الجهود التي تقوم بها الوزارة في هذا المجال من خلال تحسيس المجتمع الدولي بمسؤولية الجزائر حول انتهاكات حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني بمخيمات تندوف والتصدي لمناورات الخصوم للاتجار بمحنة مواطنينا المحتجزين من أجل تغذية التهريب الممنهج للمساعدات الإنسانية من خلال التهرب من مسؤولية تسجيل وإحصاء هذه الساكنة ومحاولة تضخيم عددها.

### 2. القضايا الأمنية

قامت الوزارة بمجموعة من المبادرات من خلال ملازمة الأحداث الكبرى وتنفيذ الأنشطة الرئيسية للأجندة الدولية، وهي على سبيل المثال تنظيم منتدى دولي حول التدابير الأمنية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ استكمال برنامج الشراكة للسلطات الوطنية بين «المغرب طوغو» بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ استقطاب أكثر من 14 لقاء ودورة تكوينية إقليمية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة..

### 3. التنمية المستدامة

- تكريس وابراز الدور الريادي لبلادنا خلال قمة الأمم المتحدة حول المناخ المنعقدة في شتنبر 2019، بنيويورك، والمنظمة بمبادرة من الأمين العام للأمم المتحدة؛
- مواصلة المساهمة في تفعيل لجنة المناخ لحوض الكونغو ومواكبة الوزارة لمختلف مراحل المشاركة المغربية في القمة الأولى لرؤساء دول وحكومات لجنة المناخ لمنطقة الساحل؛
- المساهمة في إطلاق لجنة المناخ للدول الجزرية.

## 2. تعزيز رعاية مغاربة العالم

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

### تطوير الخدمات القنصلية لفائدة مغاربة العالم

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الرامية إلى الاعتناء بأفراد الجالية المغربية بالخارج، والرفع من جودة الخدمات الإدارية والقنصلية المقدمة لهم، تبنت الوزارة في السنوات الأخيرة خطة عمل شاملة لإصلاح العمل القنصلي وتجويد الخدمات وإعادة تأهيل البنايات الإدارية. وفي هذا الإطار، تابعت الوزارة، برسم السنة، تنفيذ عدد من المشاريع ذات الصلة، منها على الخصوص:

- تعزيز الشبكة القنصلية وتقريب خدماتها من المواطنين المغاربة القاطنين بالخارج، وذلك بفتح قنصليتين جديدتين بنابولي (إيطاليا) ومورسيا (إسبانيا)؛
- الاستمرار في عملية إعادة تأهيل البنايات القنصلية وتهيئة فضاءاتها. وقد همت هذه العملية خلال سنة 2019 قنصلياتنا بالجزيرة الخضراء ومرسيليا ووهران فيما نقل مقر القنصلية العامة ببرشلونة إلى بناية جديدة؛
- بدء الشطر الثاني من مشروع رقمنة سجلات الحالة المدنية من طرف البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية المغربية، حتى يتسنى الرفع من جودة وسرعة الخدمات المرتبطة بهذا المجال لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج؛

- تقديم السفارات والقنصليات خدمات قرب لفائدة مواطنينا المقيمين بالخارج عن طريق تنظيم قنصليات متنقلة وأيام الأبواب المفتوحة خلال عطل نهاية الأسبوع وأيام العطل بدول الاعتماد؛
- تنظيم أكثر من 220 قنصلية متنقلة وباب مفتوح.

وتابعت الوزارة خلال السنة عملية فتح وكالات قنصلية موسمية بموانئ العبور في الفترة من 5 يونيو إلى 15 شتنبر، لتقديم خدمات إدارية لفائدة أفراد جاليتنا بالخارج العائدين لقضاء عطلتهم الصيفية السنوية بأرض الوطن. وقد اشتغلت هذه الوكالات بدون توقف، بخمسة موانئ هي الجزيرة الخضراء، موتريل وألمريا بإسبانيا، سيت بفرنسا وجنوة بإيطاليا.
كما تعمل الوزارة بشكل منتظم على تقييم أداء مراكزها القنصلية والمصالح القنصلية بالسفارات، عن طريق المنظومات الإلكترونية ومهمات التقييم والتفتيش التي تقوم بها المصالح المركزية المختصة.

## المستوى الثقافي والتربوي

- المراكز الثقافية المغربية بالخارج: تمت المصادقة على برنامج عمل المركز الثقافي المغربي «دار المغرب» بمونتريال بكندا برسم سنة 2019. أما المركز الثقافي المغربي بأمستردام فقد تم إنهاء أشغال تهيئته في انتظار افتتاحه وانطلاق برامجه؛
- كما تقوم الوزارة المنتدبة المكلفة بالجالية بتنفيذ مجموعة من البرامج والأنشطة الثقافية بشراكة مع حكومات دول الاستقبال وبعض المؤسسات الثقافية كدار الثقافات المغربية الفلامانية ومؤسسة الثقافات الثلاث بإشبيلية؛
- تنظيم ما بين أبريل ودجنبر 2019، ثلاثة جامعات ثقافية لفائدة 282 شاب وشابة من أبناء المغاربة المقيمين بالخارج، المتراوحة أعمارهم ما بين 18 و25 سنة (الدورة الثانية للجامعة الربيعية، ببني ملال، الدورة الصيفية، بتطوان، الدورة الثالثة للجامعة الشتوية، بإفران)؛
- مشاركة 128 شخص من مغاربة العالم في احتفالات عيد العرش المجيّد؛
- برنامج المقامات الثقافية: تنظيم تسعة مقامات ثقافية لفائدة 230 مغربية ومغربي مقيمين بالخارج، بشراكة مع النسيج الجمعوي المغربي بالخارج؛
- برنامج العروض المسرحية: اعتبارا لأهمية الفن المسرحي، ونبل رسالته التربوية، عملت الوزارة المنتدبة، منذ سنة 2009، على تنظيم جولات مسرحية بعدد من بلدان الاستقبال حيث يتم، خلال الموسم 2019-2020، تنظيم ما يفوق 300 عرض مسرحي باللغتين العربية والأمازيغية بكل من أوروبا وإفريقيا؛
- تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية لأطفال الجالية المغربية المقيمة بالخارج: تمت بلورة عدة برامج هادفة إلى تحسين وتقوية برامج تعليم اللغات والثقافة المغربية بالخارج، وتطوير الشراكة مع الفعاليات المغربية العاملة في الحقل التربوي الموازي. وقد بلغ عدد الأساتذة 559 أستاذا برسم الموسم الدراسي 2018-

2019. أما بخصوص التعليم غير النظامي فقد استفادت 159 جمعية من الكتب المدرسية والديداكتيكية البالغ عددها 112.554 كتاب وقصة.

## المستوى الاجتماعي

- تنظيم المخيمات الصيفية لفائدة 174 طفل من أبناء الجالية المغربية المنحدرين من أسر معوزة، بشراكة مع العديد من المؤسسات العمومية والخاصة؛
- دعم تمدرس ما يقارب 1.547 تلميذ وتلميذة من أبناء الأسر المغربية المعوزة المقيمة بكل من الجزائر وتونس والكوت ديفوار؛
- إعادة إدماج أكثر من 61 تلميذا وطالبا من المغاربة العائدين اضطراريا إلى أرض الوطن، وذلك بمختلف مؤسسات التكوين المهني والحرفي برسم الموسم الدراسي 2019؛
- تخويل 1.000 منحة لفائدة الطلبة المعوزين من أبناء المغاربة المقيمين بالخارج، وذلك بموجب اتفاقية الشراكة المبرمة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، وبتنسيق مع التمثيليات الدبلوماسية والمراكز القنصلية؛
- مواصلة تنفيذ برنامج المواكبة الاجتماعية من خلال المتابعة اليومية لمغاربة العالم في وضعية هشاشة أو استغاثة من خلال التكفل بأداء مصاريف ترحيل الراغبين منهم في العودة إلى أرض الوطن، بتنسيق مع البعثات الدبلوماسية والقنصلية، لفائدة ما يناهز من 43 مواطن مغربي في وضعية استغاثة، هذا بالإضافة إلى تحمل مصاريف ترحيل 840 جثمان للمغاربة المعوزين من مختلف بلدان الاستقبال إلى أرض الوطن.
- كما تقوم الوزارة المنتدبة كذلك بدعم الفئات الهشة من المغاربة المقيمين بالخارج (السجناء، القاصرون والمسنون) من خلال إطلاق طلب جديد لعروض مشاريع موجهة لفائدة جمعيات مغاربة العالم النشيطة في هذا المجال ببلدان الاستقبال.

## المستوى القانوني

- تفويض اعتمادات مالية لسفارات وقنصليات المملكة، من أجل التعاقد مع مكاتب المحاماة بالخارج، من أجل تولي تقديم الاستشارات القانونية والتوجيه والإرشاد الإداريين اللازمين لمغاربة العالم الموجودين في وضعية اجتماعية صعبة. وجدير بالذكر أن عدد الاتفاقيات السارية المفعول الموقعة بين سفارات وقنصليات المملكة ومكاتب المحاماة بالخارج قد بلغ 25 اتفاقية، موزعة على 11 بلد استقبال؛
- أكثر من 1063 مستفيد (ة) من الاستشارات القانونية برسم سنة (2019)؛
- دراسة ومعالجة ما يزيد عن 62 طلب وشكاية برسم سنة 2019 بتنسيق مع سفارات وقنصليات المملكة والتي لها علاقة بالقضايا التالية: قضايا الأسرة: الزواج، الطلاق، الحضانة...؛ قضايا التعويضات: حوادث

الشغل، حوادث السير؛ قضايا الإقامة: التجمع العائلي، تجديد وسحب بطاقة الإقامة، الترحيل التعسفي...

- دراسة ومعالجة 1205 شكاية وطلب برسم سنة 2019، بتنسيق مع مختلف القطاعات المعنية على مستوى أرض الوطن. مواصلة العمل بخلايا استقبال مغاربة العالم أثناء فترة العبور؛
- اعتماد آلية الديمومة طيلة أيام الأسبوع على المستوى المركزي واللامركزي، وكذا بعدد من المؤسسات كالوكالة الوطنية للمحافظة العقارية، بشكل يضمن انسيابية ومرونة الخدمات والإجراءات الإدارية المقدمة للمرتفقين من مغاربة العالم رعيا للفترة الوجيزة لمقامهم الصيفي.

### تعبئة كفاءات مغاربة العالم

- مواصلة تعبئة الكفاءات المغربية بالخارج في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب عبر وضع برنامج متكامل لتعبئتها، وهكذا تم دعم مشاركة خبيرات مغربيات مقيمات بالخارج في مجال المعلوميات في المؤتمر الدولي السادس حول المرأة العربية وكذا دعم مشاركة كفاءات مغربية في مجال الطاقات المتجددة في الدورة الثالثة للمنتدى الفرنسي المغاربي حول الطاقات المتجددة وذلك بهدف تقاسم الخبرات والتجارب في هذا المجال وتشجيع نقل التكنولوجيا النظيفة؛
- تشجيع استثمارات مغاربة العالم ودعم الدينامية المقاولاتية للمغاربة المقيمين بالخارج في إطار الجهة 13 الخاصة بالمغاربة المقاولين المقيمين بالخارج وذلك بتنسيق مع مختلف المتدخلين المحليين.

### دعم جمعيات مغاربة العالم الحاملة للمشاريع

دعم جمعيات مغاربة العالم الحاملة للمشاريع الهادفة إلى التنمية الاجتماعية لفئات مغاربة العالم في وضعية صعبة (المسنين، السجناء وغيرهم) ببلدان الإقامة وإلى دعم ارتباط الشباب ببلدهم الأصلي.

## الإصلاحات والأوراش المبرمجة للسنة الرابعة

### المستوى الثقافي والتربوي

- المراكز الثقافية المغربية بالخارج: تتبع تنفيذ برنامج عمل المركز الثقافي المغربي «دار المغرب» بمونتريال بكندا برسم سنة 2020؛
- تنفيذ مجموعة من البرامج والأنشطة الثقافية بشراكة مع كل من دار الثقافات المغربية الفلامانية ومؤسسة الثقافات الثلاث بإشبيلية؛
- في مجال تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية لأطفال الجالية المغربية المقيمة بالخارج، مواصلة تنفيذ البرنامج بشراكة مع الجهات المعنية؛

- إطلاق دراسة حول العرض الثقافي المغربي بالخارج؛
- تنظيم لقاء حول العرض الثقافي المغربي بالخارج بمشاركة الكفاءات المغربية بالخارج العاملة في المجال الثقافي.

## المستوى الاجتماعي

- توفير الحماية الاجتماعية للمغاربة المقيمين بالخارج، ولا سيما بالنسبة للقاطنين بالدول التي لا توفر هذه الحماية؛
- مواصلة برنامج دعم تمدرس أبناء الأسر المغربية المعوزة المقيمة بكل من الجزائر وتونس والكوت ديفوار بتنسيق مع البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية بهذه الدول؛
- مواكبة المغاربة المقيمين بالخارج العائدين اضطراريا إلى أرض الوطن ومؤازرة أبنائهم من خلال تيسير وتسهيل اندماجهم الدراسي والمهني بتعاون مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وكذا مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل؛
- مواصلة تنفيذ برنامج المنح الجامعية لفائدة الطلبة المعوزين من أبناء المغاربة المقيمين بالخارج بموجب اتفاقية الشراكة المبرمة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، وبتنسيق مع التمثيليات الدبلوماسية والمراكز القنصلية؛
- مواصلة تقديم المساعدة الاجتماعية للمغاربة الموجودين في وضعية هشاشة من خلال التكفل بأداء مصاريف ترحيل الراغبين منهم في العودة إلى أرض الوطن وتحمل مصاريف ترحيل جثمان المغاربة المعوزين من مختلف بلدان الاستقبال إلى أرض الوطن.

## المستوى القانوني

- إعداد مشروع دورية معدلة للدورية عدد 430 بتاريخ 09 يونيو 2014 المؤطرة لنظام المساعدة القانونية، مع مراعاة تطلعات وانتظارات المغاربة المقيمين بالبلدان التي لا تشملهم هذه الخدمة؛
- إرساء الوحدة المكلفة بتلقي شكايات مغاربة العالم وتتبعها ومعالجتها على مستوى الإدارة المركزية وتطوير أساليب اشتغالها؛
- دعم ومواكبة ثلاث مراكز قنصلية نموذجية قصد تنزيل مقتضيات المرسوم رقم 2.17.265 وتفعيل العمل بالبوابة الوطنية للشكايات؛
- إطلاق وصلات سمعية-بصرية، متعددة اللغات واللهجات، تعرف مغاربة العالم بالمساطر والقوانين والخدمات المقدمة لهم؛
- تتبع مسطرة استصدار القانون رقم 41.17 المتعلق بإعادة تنظيم مجلس الجالية بالخارج؛

- إعداد مشروع مرسوم يتعلق بالجائزة الوطنية للكفاءات المغربية بالخارج؛
- تتبع مسطرة استصدار المرسوم المتعلق بإنجاد وترحيل ومواكبة المغاربة العائدين اضطراريا إلى أرض الوطن.

### تعبئة كفاءات مغاربة العالم

- إطلاق الصيغة الجديدة لبوابة تعبئة الكفاءات المغربية بالخارج «مغربكم». هذا بالإضافة إلى إبرام شراكات مع الفاعلين العموميين في مختلف القطاعات كالصحة والتعليم العالي والسياحة من أجل تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج.

### تشجيع استثمارات مغاربة العالم

- دعم استثمارات مغاربة العالم وكذا تقوية برنامج المواكبة الخاص بحاملي المشاريع من مغاربة العالم؛
- إحداث منصة خاصة لمواكبة المستثمرين والكفاءات من مغاربة العالم.

### دعم جمعيات مغاربة العالم

- مواصلة دعم ومواكبة الجمعيات العاملة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج وفق المحاور ذات الأولوية ووفق دفتر للتحملات خاص بالشراكة مع الجمعيات العاملة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج.

## 3. تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء

### الإنجازات والإصلاحات الكبرى خلال السنة الثالثة

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الداعية إلى بلورة سياسة شاملة لقضايا الهجرة ببلادنا، عملت الوزارة المنتدبة على وضع استراتيجية وطنية للهجرة واللجوء وفق مقاربة شمولية ومندمجة تم تنزيلها عبر 11 برنامجا و81 مشروعا همت إجابات متجددة للتحديات التي تطرحها قضية الهجرة على المستوى الإنساني والاقتصادي والثقافي والاجتماعي وكذلك على مستوى الحكامة العامة.

فيما يتعلق بالتربية والثقافة، تمت مواصلة العمل من أجل تسهيل اندماج المهاجرين واللاجئين بمؤسسات التعليم النظامي والخاص واستفادتهم من التعليم غير النظامي، دروس الدعم التربوي وتعليم اللغات والثقافة المغربية. كما تم تعزيز وتقوية التواصل والتحسيس بمواضيع ذات الصلة بالعيش المشترك والتنوع الثقافي.

وفي المجال الصحي، تمت مواصلة العمل على تمكين المهاجرين من الاستفادة من الرعاية الصحية الأولية، وفي حالة المستعجلات ومن البرامج الوطنية وكذا من الخدمات المقدمة من طرف المراكز التابعة للتعاون الوطني ومن الحملات الإنسانية المنظمة بتعاون مع جمعيات المجتمع المدني.

ومن أجل تعزيز إدماج المهاجرين في سوق العمل، اتخذت مجموعة من التدابير، من خلال تحسين منظومة الإخبار

والتوجيه لتسهيل ولوج المهاجرين واللاجئين إلى مراكز التكوين المهني واستفادتهم من الخدمات والبرامج المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

أما على مستوى تدبير التدفقات و وتهريب المهاجرين، فقد تم تعزيز مراقبة الحدود قصد الحد من الهجرة السرية ومكافحة شبكات تهريب المهاجرين واتخاذ التدابير من أجل تشجيع العودة الطوعية للمهاجرين في وضعية غير قانونية، وذلك في ظروف تحترم حقوقهم وكرامتهم، بتنسيق مع وزارة الداخلية وبتعاون مع المنظمة الدولية للهجرات والهيئات الدبلوماسية لبلدانهم.

فيما يخص الحكامة، باشرت الوزارة إعداد البرمجة الميزانياتية لثلاثة سنوات لسبعة برامج قطاعية من أجل تقوية منظومة تنسيق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء وكذا مواصلة تعزيز مسار التنزيل الترابي لهذه الاستراتيجية الوطنية، من خلال بلورة برامج عمل على مستوى ثلاث جهات: جهة سوس-ماسة؛ جهة الشرق وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، بالإضافة إلى مواصلة إشراك ودعم جمعيات المجتمع المدني في إنجاز برامج الإدماج على المستوى الترابي.

وعلى مستوى التواصل والإعلام، تم تنفيذ العديد من الحملات التواصلية والتوعوية (أسبوع المهاجرين بالمغرب، أسبوع اللاجئ، ...).

## الإصلاحات والأوراش المبرمجة للسنة الرابعة

### المستوى التربوي والثقافي

تعمل الوزارة المنتدبة على مواصلة تيسير اندماج المهاجرين واللاجئين بمختلف مؤسسات التعليم النظامي وغير النظامي، والسهر على تكوينهم في مجال تعليم اللغات والثقافة المغربية طبقا لمبدأ الحق في التربية لجميع أبناء المهاجرين واللاجئين وأفراد أسرهم، وكذا استفادتهم من البرامج الرياضية والثقافية.

### مستوى الصحة والمساعدة الاجتماعية والإنسانية

تواصل الوزارة العمل من أجل تمكين المهاجرين واللاجئين من الولوج إلى العلاج بنفس الشروط المتوفرة للمغاربة من خلال اتخاذ التدابير من أجل تفعيل الاستفادة من نظام المساعدة الطبية شبيه بسلة العلاج (راميد)، وكذا تقديم المواكبة القانونية والمساعدة الاجتماعية للمهاجرين وتيسير ولوجهم لبرامج التضامن والتنمية الاجتماعية، وذلك من خلال تحسين منظومة التوجيه والتتبع خاصة بمراكز التعاون الوطني للاستقبال والتوجيه.

### مستوى السكن

من أجل تشجيع الحق في السكن للمهاجرين في وضعية نظامية واللاجئين، في إطار الشروط المتوفرة للمغاربة، تعمل الوزارة على تعزيز التدابير المتخذة من أجل الاستفادة من برامج السكن الاقتصادي والسكن ذات قيمة عقارية منخفضة.

### مستوى التكوين المهني والشغل

تعمل الوزارة على مواصلة الجهود من أجل تيسير ولوج المهاجرين النظاميين واللاجئين إلى مراكز التكوين المهني وإلى

برامج وخدمات البحث عن الشغل وكذا تشجيع إحداث مقاولات ذاتية، وذلك من خلال تحسين منظومة التوجيه والتتبع بخصوص ولوج المهاجرين إلى الخدمات المتعلقة بالتكوين المهني والشغل.

### مستوى تدبير التدفقات ومحاربة الاتجار في البشر

تواصل الوزارة، بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية، تعزيز الإجراءات المتخذة من أجل التحكم في تدفقات الهجرة حسب مقاربة إنسانية ومحترمة لحقوق الإنسان ومحاربة الاتجار في البشر وشبكات التهريب، وكذا تقوية التعاون الدولي وتنسيق الجهود خاصة مع دول الأصل لتقاسم التجارب الناجحة في ميدان تدبير الهجرة.

### على مستوي تأهيل الإطار القانوني والاتفاقيات

في هذا الصدد تعمل الوزارة المنتدبة بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية على الإسراع في التصديق على بعض الاتفاقيات ذات الصلة بالهجرة واللجوء والمقتضيات التكميلية للمعاهدات الدولية المرتبطة بحقوق المهاجرين وكذا مشاريع القوانين المتعلقة بالهجرة واللجوء.

### مستوى الحكامة والتواصل

تعمل الوزارة المنتدبة على ترسيخ مبدأ المسؤولية المشتركة لكافة الفاعلين والمتدخلين على الصعيد الوطني، والجهوي والمحلي في إنجاز برامج إدماج المهاجرين على وجه الخصوص وإدماج بعد الهجرة في برامج ومشاريع التنمية الجهوية والمحلية، وذلك من خلال:

- تعزيز منظومة التنسيق من أجل تنفيذ برامج الاستراتيجية على المستوى المركزي والجهوي؛
- إدماج الإحصائيات المتعلقة بالهجرة في إطار النظم المعلوماتية للقطاعات الشريكة؛
- دعم التحسيس والتواصل مع العموم، الفاعلين الرسميين، المجتمع المدني والإعلام حول سياسة الهجرة بالمغرب والعيش المشترك؛
- إعداد وتنفيذ مخطط وطني لتحقيق أهداف الميثاق العالمي لهجرة آمنة، منظمة ومنتظمة والميثاق العالمي للاجئين.